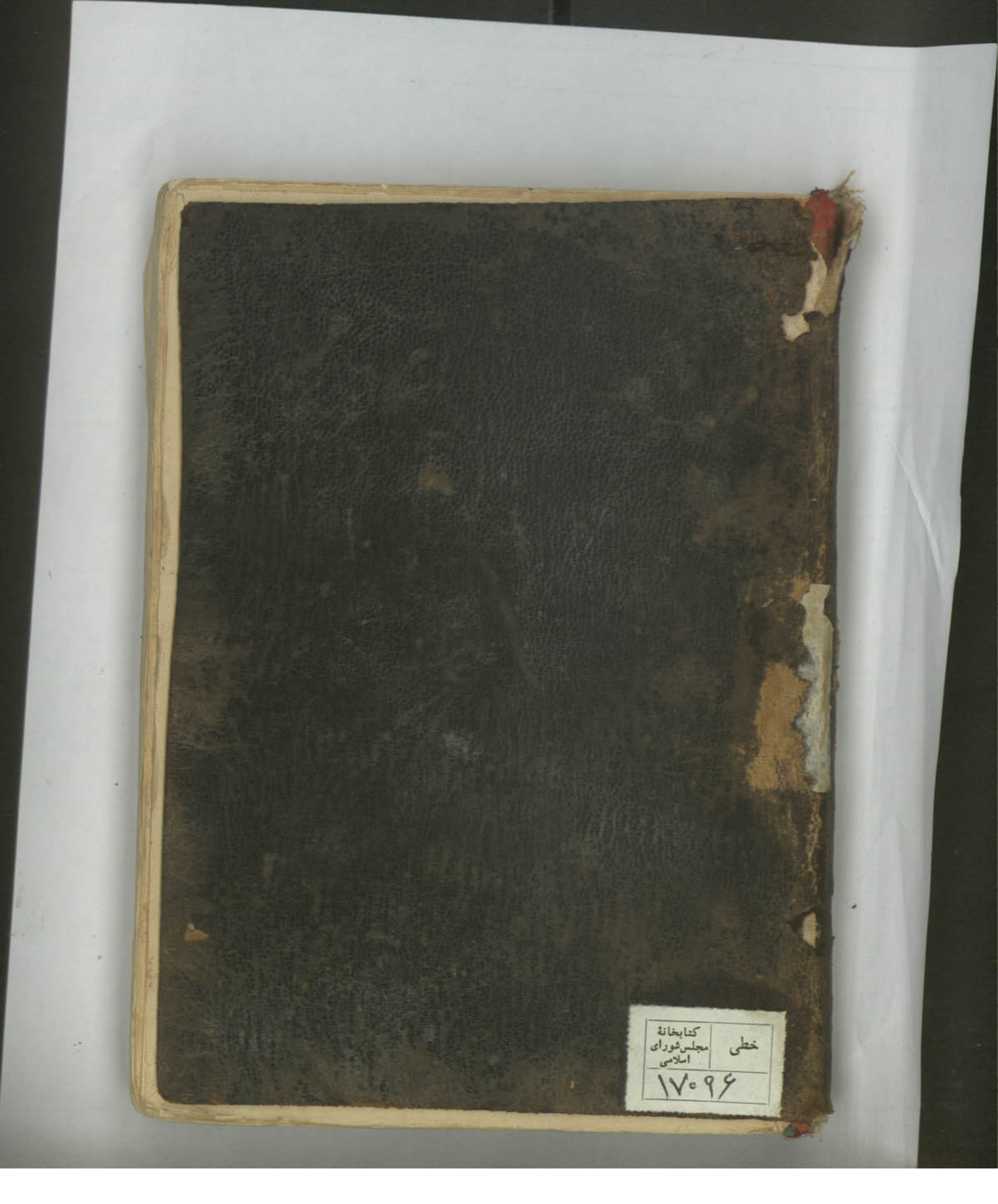
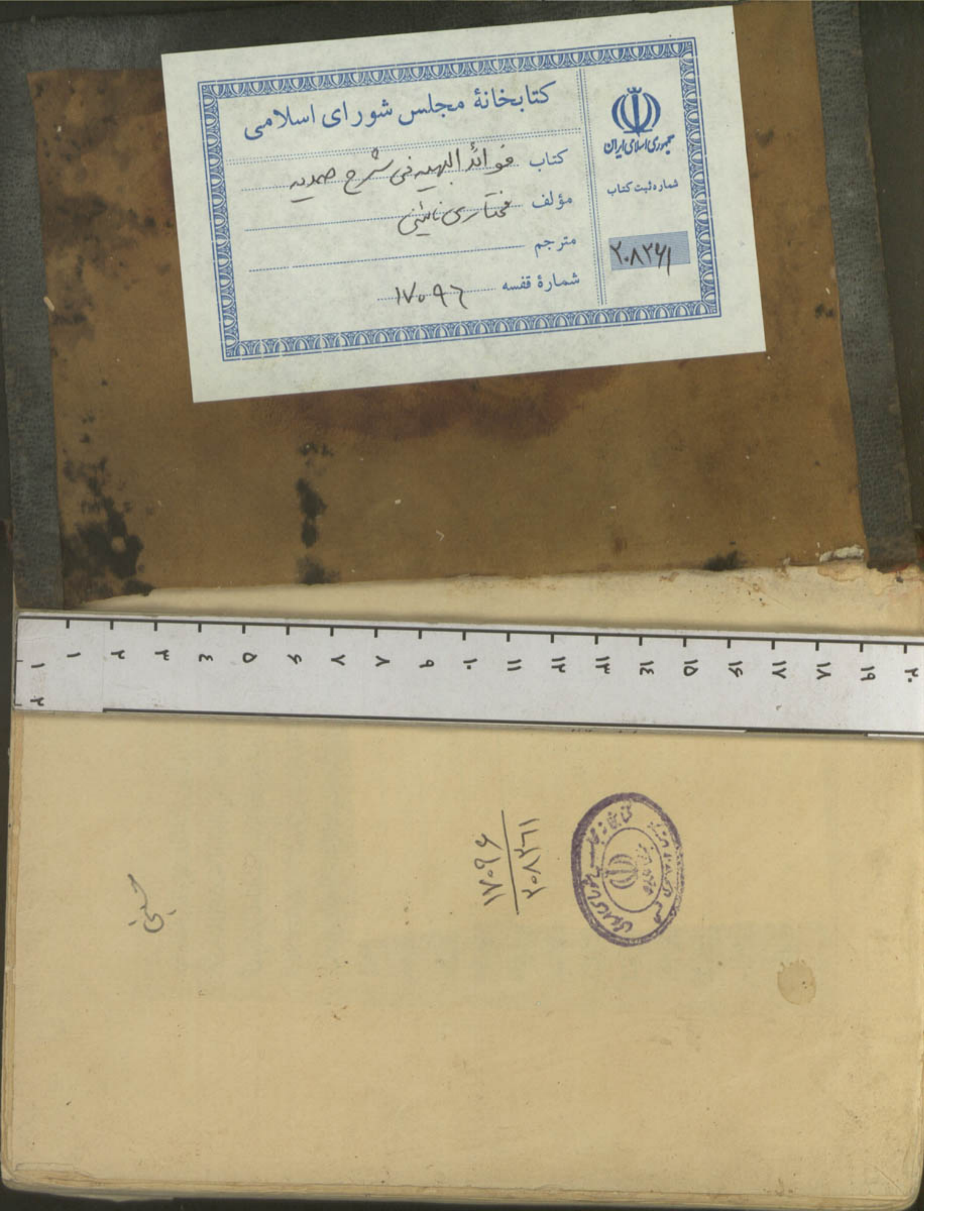


کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۷۰۹۶





کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب فوائد البهیه فی شرح صمدیه
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۷۰۹۶
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۰۸۲۶۱



قدوة المحققين وزبدة المدققين بهاء الملة والحق والدين محمد العاملي
عامله الله وايانا بلطفه الجلي المسمى بالفوائد الصمدية في علم العربية
مليح المقال عزيز المثال عميم النفع عظيم الوقع وقد شرحناه شرحا ذلل صعابه
وكشف عن وجهه نقابه واستقصى الاصول الاصلية واستوفى الفوائد
الجليلة والنكات الدقيقة والتنبيهات الرشيقة فجاء بحمد الله قرة عين
الناظر البصير وحبوة قلب الناقد الخبير وملجا يلوذ بالمنتهى في علم الاعراب
ومنهلا ليروى من هو منه على اوثق الاسباب الا انه لدقة معانيه و
رفعة مبانيه جل عن مبلغ ايدى المبتدئين وكل قاصر من لم يكن على سبب
متين فسالني بعض احباب الاصحاب من انجاب الطلاب شرح الله صدره
وسهل امره ان اشرحه ثانيا ولو كسلا ومتوانيا شرحا مختصرا يداني متن
الكتاب في الوجازة وعدم الاطناب مقتصرا على حل الاعراب الا ما شذ
لطرد الباب فاسعفت مسؤوله وحققت ماموله وتركنا اكثر التعليلات
في القواعد الموضحات وذكرت فيه بعض الابيات النحوية تشويقا
لمن يرغب في الاحجية وجعلت اللقب مبنيا على العتب فشففت من سمي
سمته وبيت بذلك فسميته بالفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية
فنصر الله ينصر من يشاء وهو على ما نقول وكيل ومنه الاستعانة وبه
الاعتصام وعليه التوكل قال المصنف قدس الله روحه بعد البسملة

احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم على
جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام محمد وآله البررة الكرام
سيما ابن عمه علي الذي نصبه علما للاسلام ورفعه لكسر الاصنام
جازم اعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام وبعد فهذه فوائد
الصمدية في علم العربية تحوي من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته
اهم وتضمنت فوائد جليلة في قوانين الاعراب وفوائد لم يطلع
اولوا الالباب وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من
العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل على خمس
حدائق اوليها في تعريف الفن وبيان موضوعه وفائدته وغيرها
مما يعرب من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة
في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والحديقة
الروضة ذات الشجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار
الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه لانه مقدمة او كالمقدمة
غرة خبر لمبتداء محذوف كنظائره الآتية وغرة الشهر اوله وغرة
الجبهة بياضها النحو علم بقوانين الالفاظ والفاظ غير العرب ودخل
الصرف والمعاني والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب والبناء
لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او كيفية تادية

ع العلم
الالفاظ

المراد بها وتطبيقها لمقتضى الحال لا باعرابها وبنائها ولذا اخص النحو
بان فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء بل حفظ الذهن
ايضا من الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المسبب عن الخطاء في الاعراب و
البناء لاختلافه باختلافهما ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال
اللاحقة له اولا لما هو هو وموضوعه اي النحو الكلمة والكلام كلاهما على
الاصح فالكلمة المعهودة الواحدة اي جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به
حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فان التلفظ بعامله في حكم التلفظ
به ايضا وانما لم يقل لفظة لانه اخصر ولانه مصدر في الاصل وان اريد
به الملفوظ فلا يحتمل التانيث لاستواء مذكره ومؤنثه كهند عدل
موضوع مفرد فخرج اللفظ المهمل نحو زيد مما لم يوضع لمعنى والموضوع المركب
وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وقائمة ودخل نحو عبد الله
علما لانه مفرد وقيل اخراجه انسب بقواعدهم لانه كلمتان ولذا يعرب
باعرابين وفيه نظر اذ الحق انه كلمة لاتحاد الوضع والموضوع له فانه
لا يتصور في اكثر من كلمة وانما التسمية باجرائه مجرى كلمتين في الاعراب
ابقاء لما كان عليه قبل العلمية وتلويحا الى هيئته الاصلية
كما نقل عكسه في نحو قائمة باجرائهما مجرى واحدة في الاعراب لشدة
امتزاجهما وعدم استقلال الثانية وهي اسم وفعل وحرف لا غير للاستقراء

احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم على
جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام محمد وآله البررة الكرام
سيما ابن عمه علي الذي نصبه علما للاسلام و رفعه لكسر الاصنام
جازم اعناق النواصب اللئام و واضع علم النحو لحفظ الكلام وبعد فهذه فوائد
الصمدية في علم العربية تحوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته
اهم وتضمنت فوايد جليلة في قوانين الاعراب وفوايد لم يطلع
اولوا الالباب و وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من
العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل على خمس
حدائق اوليها في تعريف الفن وبيان موضوعه وفائدته وغيرها
مما يعرب عن المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة
في الافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والحديقة
الروضة ذات الشجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار
الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه لانه مقدمة او كالمقدمة
غرة خبر لمبتداء محذوف كنظائره الآتية وغرة الشهر اوله وغرة
الجبهة بياضها النحو علم بقوانين الالفاظ والفاظ غير العرب ودخل
الصرف والمعاني والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب والبناء
لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او كيفية تادية

المراد بها وتطبيقها لمقتضى الحال لا باعرابها وبنائها ولذا اخص النحو
بان فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء بل حفظ الذهن
ايضا من الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المسبب عن الخطاء في الاعراب و
البناء لاختلافه باختلافهما ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال
اللاحقة له اولا وهو موضوعه اي النحو الكلمة والكلام كلاهما على
الاصح فالكلمة المعهودة الواحدة اي جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به
حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فان التلفظ بعامله في حكم التلفظ
به ايضا وانما لم يقل لفظة لانه اخصر ولانه مصدر في الاصل وان اريد

فوائد الیه شرح صمدیه
مؤلف محمد بن محمد باقر حسینی مختاری نائینی

كالفعل عكسه في نحو قائمة باجرائهما مجرى واحد في الاعراب لشدة
امتزاجهما وعدم استقلال الثانية وهي اسم وفعل وحرف لا غير للاستقراء

ولانها ان استقلت في الدلالة على معناها فاما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم والا الحرف
والكلام لفظ مفيد لفائدة تامة بحيث يصح السكوت عليه بالاسناد
فخرج نحو غلام زيد وضارب لعدم الافادة وهو لتوقفه على الاسناد
يتوقف على مسند ولا يصلح له الا الاسم والفعل وعلى مسند اليه ولا
يصلح له الا الاسم ولذا لا يتاتى الكلام ولا يحصل الا في ضمن اسمين
احدهما مسند الى الاخر كزيد قائم واضارب او مضروب الزيدان
وهيهات العقيق وان تصوموا خير لكم او فعل واسم مرفوع به كقام ابو
زيد وقم او بالابتداء كزيد قام ولا يحصل من فعلين او فعل وحرف
لعدم المسند اليه ولا من حرف واسم لعدم المسند اليه ان جعل الاسم
مسندا او عدم المسند ان جعل الاسم مسندا اليه ولا من حرفين لعدمهما
ايضاح الاسم المعهود كلمة معناها مستقل بالمفهومية منها بلا
ضميمة غير مقترن في الوضع باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل
فخرج الحرف بقيد الاستقلال والفعل بعدم الاقتران ودخل اسم
الفعل بالوضع لانه مجاز في معنى الفعل نقل اليه عن المصدر كصه
كهيهات واما المنقول عن الجار والمجرور كعليك واما ما تركب وضعا
وليس اسما ولا كلمة واما نحو الصبوح والغشي فهو وان كان مقترنا

بالزمان

بالزمان لكنه لا يقترن باحد الثلثة من حيث انه احدها ودخل
بقيد الثلثة والحيثية المعتبرة في التعريفات ويختص الاسم متميزا
من اخويه بالجر سواء كان بالحرف او الاضافة واللام اي لام التعريف
والتنوين وهو نون ساكنة ملفوظة غير مكتوبة لتدل على تمكن
الاسم في الاعراب ويسمى تنوين التمكن والصرف او على ابهامه
ويسمى تنوين التنكير او لتخلفه عن محذوف من حرف اصلي كجوار رفعا
وجرا عند سيبويه او مضاف اليه كحينئذ ويسمى تنوين العوض
او لتقابل في نحو مسلمات نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين
المقابلة واما تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي وهو اخر القافية
بدلا من حرف الاطلاق للترنم او تركه فلا يختص بالاسم بل قد يلحق
الفعل ايضا والحرف فان لم يكن الروي مطلقا سمي تنوينه غاليا
لتجاوزه عن حد الوزن وقد الغز الزمخشري فيهما بقوله اخبرني
عن تنوين يجامع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل من التحريف
والنداء بحرف نايب مناب ادعو كيا زيدا اذ المنادى مفعول به
معنى فلا يصلح له الفعل والحرف واما نحو يا ليتني ويا اسجدوا
فعلى حذف المنادى وتجريد الياء عن النداء وجعله لمجرد التنبيه
والتثنية والجمع في نحو زيدان وزيدون واما في نحو ضربا وضربوا

فالفعل باق على وحدته اذ لم يقصد تكثير مفهومه وانما وقع التكرير
بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم فهذه الامور الستة
هي خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجب جواز وجودها في
كل فرد منه ولا يضر امتناع البعض في بعض كالتنوين في المضاف
وذي اللام والاضافة في الاعلام والفعل كلمة معناها مستقل
بالمفهومية منها بلا ضميمة مقترن بالوضع باحدها اي باحد
الازمنة الثلثة سواء اقترن بواحد آخر منها ايضا كالمضارع
على المشهور من اشتراكه بين الحال والمستقبل ام لا كالماضي فخرج الحرف
بالاستقلال والاسم والاقتران واسم الفعل بالوضع ودخل به نحو
عسى مما انسلخ عن الزمان وخرج بالثلثة وحينها نحو الصبوح و
الغبوق ويختص الفعل بعد دلم بالمعنى المتقدم لامتناع دخول على غير
المضارع وقد على الفعل الا الثاني والجامد والحرف كلمة معناها
غير مستقل بالمفهومية بل يحتاج في فهمه منها الى ضميمة فخرج كلا
اخويه بعدم الاستقلال ثم حده جمعا ومنعا لكنه اردفه بقوله
ولا مقترن باحد الازمنة الثلثة توضيحا لماهية الحرف لا تتميما للحد
ولعل لا تاكيد للنفي المفهوم من لفظ غير فان قيل يفهم معنى الظرفية
من كلمة في مجردة عن ضميمة المتعلق قلنا ليس معناها الظرفية العامة

المطلقة

المطلقة المفهومة منها مجردة بل معناها ظرفية خاصة فانها
وضعت لكل ظرفية خاصة من افراد تلك الظرفية العامة كما بين في
محله والخاصة لا تفهم الا بذكر متعلق خاص معها لان المعنى الذي يكون
عاما مع عموم متعلقيه وخاصا بخصوصهما ويعرف الحرف عن اخويه بعدم
قبوله شيء من خواص اخويه لان الكلمة اذا لم تقبل شيئا من علامات الاسم
والفعل مطلقا لم تكن منهما فتعين للحرفية لما مر من الحصر في الثلثة تقسيم
الاسم ان وضع لذات اي شيء قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزيد ورجل
وضارب او وضع لحدث اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى
مصدرا ايضا كضرب وموت او وضع المنسوب اي شيء مبهم نسب اليه
حدث معين نسبة تقييدية غير تامة فمشتق وغير جامد فان وضع
لما صدر الحدث عنه فاسم فاعل كضارب او ما ثبت له فصفة مشبهة كحسن
او ما وقع عليه فاسم مفعول كمضروب او ما تكرر منه فصيغة مبالغة
كظلام او ما وقع به فاسم آلة كمقراض او فيه فاسم مكان او زمان
كمبعث او ما له فضل على غيره في الاتصاف بذلك الحدث فاسم تفضيل
كاعلم وايضا ان وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فمعرفة سواء
وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لاي معين كان من افراد نوع معين
كالضمير وهي سبعة الاول العلم وهو ما وضع لمعين خاص بخصوصه

شخصا كان كزيد او جنسا كاسامة لجنس الاسد ويسمى الاول علم الشخص
والثاني علم الجنس ويعرف بنقل اهل اللغة او انتصاب الحال عنه او منع
صرفه بعلة واحدة غير العلمية او امتناعه عن الاضافة واللام فان صدر
باب او ام فكنية كابي الحسن وام سلمة والا فان افاد بوضع سابق مدحا
كرضي او ذما كبطة فلقب والا فاسم كزيد وقد يكون بينا وبلد بالمسمى به نحو
زيد كريم لعينه او بوصف اشتهر به نحو لكل فرعون موسى والثاني المعرف
باللام نحو الرجل فان اريد الجنس من حيث هو هو فالجنسية نحو الرجل خير
من المرأة او من حيث تحققه في ضمن كل افراده فاستغراقية نحو ان الانسان
لفي خسر وبعضها المبهم فللعهد الذهني كادخل السوق حيث لا معهود
معين في الخارج بين المخاطبين او المعين في الخارج فللعهد الخارجي
كالرجل المعين بينهما والثالث اسم الاشارة نحو ذا المفرد مذكر والرابع
الاسم الموصول نحو الذي كذلك والخامس الضمير نحو هو مثلهما ويأتي
بيان هذه الثلثة في مباحثها والسادس المضاف الى احدها اي المذكورات
اضافة معنوية تفيد معنى لم يكن حاصلا قبلها ولو بواسطة او اكثر كغلام
ابن اخيك والسابع المعرف بالنداء كيا رجل ولم يقل المنادى
ليخرج منه يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة كما يأتي ونحو يا زيد لتعريفه
بالعلمية قبل النداء في الاصح وان زاد وضوحه به والا يوضع لشيء

بعينه

بعينه فنكرة كرجل وضارب وايضا الاسم ان وجد فيه علامة التأنيث
وهي الالف المقصورة او الممدودة والتاء نحو قائمة دون اخت و
مسلمات خلافا للكوفيين لانها في اخت وبنت بدل من الواو المحذوفة
وفي مسلمات علامة مع الالف لجمع المؤنث الا ان اختصاصها با
المؤنث اغنى عن علامة التأنيث فان قلت من اين يعلم انها ليست
من تاء التأنيث قلت من انها لا تقلب بالهاء وقفا وقد الغز ذلك
الزمخشري بقوله اخبرني عن نسب بغير تأنيث وتأنيث بتاء ليس بتأنيث
ولو تقديرا بان تقدر فيه تاء التأنيث كنار فان اصلها
نارة بدليل نويرة فمؤنث والا توجد فيه علامة التأنيث لا لفظا
ولا تقديرا فمذكر كزيد والمؤنث ان كان لحيوان ذا فرج وعوز
فمؤنث حقيقي سواء ظهرت علامته كناقة ام لا كزينب والا يكن
ذا فرج فمؤنث لفظي ظهرت علامته ككوسة ام لا كنار تقسيم آخر
الفعل ان يقترن معناه بزمان سابق على زمان التكلم وضعا فماض
كما لم يخرج المقترن بغيره مطلقا كالمضارع او بدا لكن لا وضعا نحو
لم يقم لان لم تقلب معنى المضارع الى المضي ودخل نحو ان قمت قمت لانهما
للماضي وضعا وان نقلهما حرف الشرط الى الاستقبال ويختص الماضي
بلحوق احدى التاءات الاربع احدها تاء التأنيث الحرفية الساكنة وضعا

ومنها الفعل المتصرف والجامد الا حبذا في المدح وعدا وخلا و
حاشا في الاستثناء وقد تحرك الا لالتقاء الساكنين والثلثة البواقي
ضماير الفاعل المتكلم كضربت بضم التاء او المخاطب كضربت بفتحها او المخاطبة
كضربت بكسرها او يقترن بزمان مستقبل بكسر الباء او فتحها امر او بزمان
حال التكلم وضعا فمضارع بكسر الراء وهو مشترك بينهما في المشهور وقيل حقيقة
ومجاز ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعين لتخليصه للاستقبال
ولم لحوقها واحدى زوايد اربع هي حروف انيت اي همزة المتكلم وحده
ونون المتكلم مع غيره ويا الغايب والغايبات وتاء المخاطب او الغايبة او
يقترن بالحال فقط وضعا فامر نحو اخواه وقيل الامر مقترن بالمستقبل
فقط وهو الحق لانه وضع لطلب حادث في الحال متعلق بايقاع المخاطب
للمطلوب في الاستقبال ويعرف الامر من غيره بفهم معنى الامر منه بمجرده
وبنفسه وهو طلب ايقاع الفعل لكن لا بد في الامر مع ذلك من قبوله
لاحدى نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل احديهما لم يكن
فعل امر وان فهم منه حينئذ معنى الامر كان اسم فعل كنزال بمعنى انزل
فصل الماضي مبني لان الاصل في الفعل البناء وبني على الحركة لمشابهته
للمضارع بوقوعهما خبرا وصفة وصلة وشرطا وجزاء وعلى الفتح لانه اخف
الحركات الا اذا كان اخره الفا لانه ح يبنى على السكون لتعذر تحريك

الالف

الالف مع بقائه الفا كرمى وغزا وفاقا للتفتازاني في شرح تصريف
الزنجاني وخلافا للاكثر لانه عندهم مبني على الفتح تقديرا او اتصل
به ضمير رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلثة التاء وضربن وضربنا فيبنى
ح ايضا على السكون كراهة توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فان الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كالجزء ولذا لم يكن
مع الضمير المنصوب كضربك لانه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو
الجمع فيبنى لمجانسة الواو على الضم ظاهرا كضربوا او مقدرا كرموا وغزوا
والفعل المضارع معرب لمشابهته لاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف
والحركات والسكنات وترتيبها ولوقوعه محله صفة وصلة وخبرا لكن
اذا اتصل به نون جماعة اناث كيضربن بني على السكون لشبهه له بالماضي
المتصل بنونهن او نون تاكيد خفيفة او ثقيلة مباشرة اي متصلة
بالمضارع فيبنى على الفتح كيضربن لان علة اعرابه وهي مشابهة اسم
الفاعل تضعف بلحوق نوني الاناث والتاكيد المختصين بالفعل والا
تتصل به النونات سواء تجرد عنها كيقوم او اتصل بالثاني مع الفاصل
بينهما ولو تقديرا كيضربان ويضربن وتضربن فمرفوع معرب للمشابهة
المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل جازم والا يتجرد عنهما فمنصوب
مع ناصبه او مجزوم مع جازمه وفعل الامر يبنى كما هو اصل الفعل على ما

يجزم به المضارع فالمضاعف يجوز فتحه وكسره مع الادغام وسكونه مع
فكه ان كان مفتوح العين او مكسوره والا فالحركات الثلث مع ادغامه
والسكون مع فكه كمد مثلثا وامدد ساكنا وما فيه نون الاعراب يبنى
الامر منه على حذفه كاضربا واغزوا واضربوا واغزوا واضربي واغزي
وعلى السكون في الواحد وجمع الاناث ان كان اخره صحيحا كاضرب وتم
وعد واضربن وتمن وعدن وعلى حذف حرف العلة من الواحد ان كان
اخره معتلا كاغز وادم واخش فان كان فاؤه واوا وحذف من مضارعه
وجوبا بالكسر عينه بني على حرف واحد وصلا وتلحقه الهاء وقفا كعه
وره من وقى ووأى ثم ان وقع الامر من وأى بعد ساكن من كلمة اخرى
نقلت حركة الهمزة اليه وحذفت على قياس تخفيف الهمزة في نحو قل اض
فتقول قل يا جر و هند قال يجبر بتقدير اجبر اي عد به فلا يبقى من فعل
الامر سوى كسرة في لفظ اخر وهذا ما الغزه بعضهم بقوله ما فعل امر ما
الحذف سوى حركة تبقى على اللسان وقال الاندلسي ملغزا فيه ايضا
ما كلمات اربع نحوية جمعن في حرفين للاحجية فانه اجتمع في قل فعلا امر
وضميرا هما المستكنان فيهما وقال ايضا في اي قول يا فتاة الملة حركة
قامت مقام الجملة وعليه تقول يا زيد قل هند اي يا هند بابقاء الحركة
وياء الضمير الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف فائدة الاعراب

لغة

لغة الاظهار والبيان وعرفا اثر كحركة او حرف او جزم او حذف يجلبه
بكسر اللام والفاعل فاعله وفي اخر متعلق بجلب اي العامل يحدث في اخر
حروف الكلمة المعمولة له سواء كان اخرا تحقيقا ام ظاهرا اكدا لي زيد في يد
فان اصله يدي و لفظا كان الاثر كما مرا و تقديرا لمانع من ظهوره كما يأتي
والاعراب انواعه اربعة رفع ونصب وخفض بحركة او حرف وجزم بسكون
او حذف فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم
وقد مر في خواصه والرابع يختص بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون
فليس اعرابا والبناء لغة حمل شيء على غيره وعرفا كيفية لا يجلبها العامل
بل مستند الى الواضع فلا تختلف باختلاف العوامل والمراد الكيفية
المشابهة للاعراب في اخر الكلمة وانواعه اربعة ضم وكسر وفتح وسكون
وهو الاصل لخفته ولاصالة عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لعلة كما مر
فالاولان يوجدان في الاسم والحرف فقط نحو حيث فانه ظرف بني على الضم
وكسره واعرابه لغتان وامس مبني على الكسر في الحجازيين اذا لم يضف ولم
يعرف بال ولم يصغر واريد به معين وكان ظرفا والا فمعرب منصرف
اتفاقا في غير الاخير ومنذ حرف بني على الضم ولام الجر فانه يكسر مع ياء
المتكلم وكل ظاهر غير مستغاث والاخيران يوجدان في الكلم الثلث
جميعا فالمفتوح من الاسم كم استفهامية وخبرية ومن الفعل قم ومن الحرف
نحو اين استفهامية وشرطية ومن الفعل
قام ومن الحرف سوف والساكن من الاسم

هل للاستفهام فان قلت ما ذكر من ان الاعراب والبناء اثران في آخر
حروف الكلمة منقوض بالمثنى وجمع المذكر السالم معربين كجاء الزيدان
والزيدون ومبنيين كيا رجلان ويا زيدون ولا رجلان ولا ضاربين
فان آخرهما النون واثر الاعراب والبناء وهو الالف والواو والياء
سابق على الآخر قلنا النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد فكما لا يخرج
به آخر المفرد عن كونه آخرا فكذا النون فيهما نص عليه الشيخ رح نعم قد يتبع
ما قبل آخر المعرب له في الاختلاف بالعوامل في نحو امرء وابنم تقول
جاء امرؤ وابنم بضم الراء والنون ورأيت امرءا وابنما بفتحهما ومررت
بامرئ وابنم بكسرهما لكن الاعراب هو ما على الآخر والحركة ما قبله فانها اتباعية
ليست باعراب والزمه بعضهم بقوله ما اسم له تغير بعامل محله من آخره فان
هذا قول البصرية وقال الكوفيون هما معربان باعرابين وهو مردود
وفتح الراء والنون ابدا لغة والاتباع افصح توضيح علامة الرفع اي
علاماته اربع لا غير للاستقراء الضمة وهي اصلها والالف والواو
والنون وهي تنوب عن الضمة اذا تعذرت فالضمة تكون في الاسم
المفرد اي ما ليس بمثنى ولا مجموع ولا ملحق باحدهما ولا من الاسماء
الستة المعربة بالحروف بقرينة المقابلة كقام زيد واحمد وموسى
وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة او نقص بحرف

او حركة

او حركة كصنوان لصنو وغرف لغرفة وغلمان لغلام وطرق وطرق للطريق
ومنه نحو فلك مما جاء مفردا وجمعا لتغير الحركة تقديرا فانه مفردا
كقفل وجمعا كاسد جمع اسد وفي الجمع المؤنث السالم فيه مفرده اي ما
كان بالف وتاء كسلمات وسجدات وفي المضارع للمتكلم او المفرد
سوى المخاطبة والالف في الاسم المثنى وهو ما اي اسم دل على اثنين
متغايرين واغنى المتكلم عن ذكرهما متعاطفين من لفظه بحيث لو لم
يثن لاحتاج الى تكرير مفرده بالعطف فخرج ما لا مفرد له من لفظه نحو
كلا واثنان وشفع وزوج ودخل نحو قمرين من باب التغليب لانه ثنى
بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا مع انه لا يقدح خروجه اذ
الحدود للحقايق دون المجازات وفي ملحقاته وهي كلا للمذكرين وكلتا
المؤنثين حال كونهما مضافين الى مضمر كلاهما وكلاهما وكلتاهما فان
اضيفا لظاهر فغير بان بحركات مقدرة ولعربهما بنو كنانة بالحروف
مطلقا وهما عند الكوفيين مثنيان حقيقيان مفردهما كل بالتشديد
واثنان لذكران وفرعاه اثنتان في الحجاز وثنتان في تميم سواء اضيفت
الى مضمر ام مظهر ام لا والواو في الجمع المذكر السالم وهو ما كان بواو
ونون كقال الزيدون ولا يجمع بهذا الجمع الا مفرد مذكر عاقل مجرد من
التاء اذا كان فيه احد امرين الاول العلمية مع التركيب الاسنادي

وبالحركات مطلقا

علم

والمزجي والثاني الوصفية مع احد الامرين قبول التاء كقائم او الدلالة
على التفضيل كاعلم فلا يجمع بالواو والنون نحو زينب وحائض التانيث
ونحو سابق صفة لفرس وواشق علما لكلب لعدم العقل ونحو طلحة
وعلامة لوجود التاء فانه يجمع بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على
معناه قال الزمخشري فيه لخبر في عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف
والتاء ونحو تابط شرا ومعدي كرب لتركيبه علما ونحو جريح وصبور
واحمر وسكران للوصفية وعدم الامرين قبول التاء والتفضيل الكثرة
اذا كان علما لانثى ولا يجمع الا بعد تنكيره بتاء وبلم بالمثنى على الاصح
لمنافات التعدد للعلمية فهي مصححة لجمعه كك وازالها بالتنكير شرط
لتحققه وهو غريب وهذا ما الغزه الدنكا بقوله فيسئل ما امر شرط
وجوده لحكم فلم تقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم
ثبوت الحكم الا بفقده وفي ملحقاته وهو اولو وهو اسم جمع مفرده
ذو وعشرون وبابه ثلثون الى تسعون ونحو اهلون وارضون مما جمع
سالما بالواو والنون مع فقد بعض شروطه وفي الاسماء الستة
وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال حال كونها مفردة
لا مثناة ولا مجموعة وكون الخمسة الاول مكبرة لا مصغرة مضافة الى
غير الياء كما ذكرنا لا اليها كابي واخي لانها حينئذ كتابي وغلامي تعرب

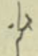
بحركات مقدرة فان ثنيت فبالالف رفعا والياء نصبا وجرا او جمعت
الخمسة مكسرة فبالحركات الظاهرة كآباء واخوة او مصححة فبالواو والياء
كجمع ذو تقول ابون وابين وابان وابين على لغة النقص وذوو وذوي
مال فاذا سقط النون بالاضافة استوى في الخمسة لفظ الجمع والمفرد
تقول هذا ابوك الكريم وهؤلاء ابوك الكرام ورايت ابيك الكريم
ومررت بابيك الكريم او الكرام فالواو والياء حرفا اعراب فقط في
الاول وعلامتان للجمع ايضا في الثاني وحمل عليه قراءة بعضهم اله ابيك
ابرهيم واسماعيل واسحق كما في الصحاح وقوله فقلنا اسلموا انا اخوكم
وقد الغز بعضهم بقوله ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قد بينا لنا ان
ما جمع نصبه كالجر في مفرده اذ بينا وبان اراد بالاول نحو ابوك
الكريم وابوك الكرام او جميع ما مر وبالثاني النصب في نحو رايت ابيك
الكرام والجر في مررت بابيك الكريم وقلت ما مثنى رفعه كالنصب في
مفرده حيث هما سيان الاول كجاء اباك الكريمان والثاني كرايت
اباك الكريم والنون في المضارع المتصل بضمير رفع وضع لمثنى وهو
الالف والجمع وهو الواو او الواحدة مخاطبة وهو الياء نحو يفعلان
لغائبين وتفعلان لمخاطبين او مخاطبتين او غائبتين ويفعلون
لجمع الغائبين وتفعلون لجمع الحاضرين وتفعلين للحاضرة والمثنى هذه

هذه الافعال بالافعال الخمسة وقال الفارسي هي معربة ولا حرف للاعراب
فيها اذ لو كان النون حرف اعراب لما حذف بالجازم والناصب وهو مردود بان
الضمة في المفرد اعراب اتفاقا وقد حذفت بهما وايضا الاعراب حركة كان او حرفا
هو ما به اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل فلو لزم ابقاؤه مع العوامل
المختلفة لم يكن اعرابا الحال وعلايم النصب خمس الفتحة وهي الاصل والالف
والياء والكسرة وحذف النون الاعرابية وهذه فروع تنوب عن الفتحة
فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين كانا ام لا والمضارع
ان نقل بناصب معربا ظاهرة او مقدرة والالف في الاسماء
الستة بشروطها السابقة والياء في المثنى مطلقا والجمع المذكر
السالم وملحقاتها المتقدمة والكسرة في جمع المونث السالم وملحقه
اولات مونثا او لو وباب عرفات مما جمع بالالف والتاء ثم جعل علما
وحذف النون في الافعال الخمسة السالفة اذا دخلها ناصب ولا
يحذف نون الاناث لانه ضمير لا عوض عن رفع المفرد كغيره من نونات
المضارع وبذلك يتميز عنها في المشترك وذلك في الموضعين احدهما
صيغة جماعة الاناث الغايبات من مضارع الناقص الواوي كيعفون ويدعون
لاشتراكها بينهن وبين جمع المذكر وهو يفعلن على الاول من غير اعلال
ويفعلون على الاخير بحذف احدى الواوين والثاني صيغة جمع الاناث

لكم

الحاضرة من الناقص اليائي كتخشين وترمين لاشتراكها بينهن وبين واحدتهن
فالجمع على اصله من غير اعلال والواحدة تفعلين بحذف احد اليائين ومن
دوافع الاشتراك لفظا حذف النون وعدمه مع مقتضيه وبهما يتخلل قول
بعضهم ما كلمة في لفظها واحدها وجمعها قد يتعاقبان كذلك الجمع لفظ
واحد ذكرا وانثى لا لفظان الاول بالثاني والثاني بالاول وعلايم الجر ثلث
الكسرة وهي الاصل والياء والفتحة وهما فرعان للكسرة نايبان عنها
فلا ينافي فرعيتها ونيابتها عن الفتحة في النصب كما مر فالكسرة في الاسم المفرد
والجمع المكسر المنصرفين لان غير المنصرف لا ينكسر فيهما بالضمة والفتحة والكسرة
على الاصل وفي الجمع المونث السالم نحو بالضمة والكسرة والياء في الاسماء
الستة بالشروط المتقدمة فهي بالواو والالف والياء والمثنى وملحقاته
فهي بالالف والياء والجمع المذكر السالم وملحقاته فهي بالواو والياء والفتحة
في غير المنصرف فهو بالضمة والفتحة الا مع ال والاضافة فانه حينئذ يجر
بالكسرة وعلامتا الجزم السكون وهو الاصل والحذف اي حذف حرف العلة
او نون الاعراب وهو الفرع فالسكون في غير الافعال الخمسة من المضارع
حال كونه صحيحا وهو في عرف النحو ما كان آخره الذي هو محل الاعراب حرفا
صحيحا سواء اعتل عينه او فاؤه او كلاهما ام لا وفي عرف الصرف ما صح كله و
الحذف فيه اي المضارع ايضا فيحذف نونه بالجزم ان كان من الخمسة مطلقا وحرف

العلة ان كان معتلا وهو في عرفنا ما اعتل اخره سواء اعتل غيره ام لا وفي
المصرف ما اعتل احد اصوله او اكثر فان كان حرف العلة بدلا من الهمزة
جاز الحذف والابقاء **فائدة** يجب تقدير الاعراب في المعرب اذا تعذر او
تعسر ظهوره وهو في سبعة مواضع كما هو المشهور فيقدر مطلقا رفعا ونصبا
وجرا في الاسم المقصور وهو ما اخره الف مقصورة لتعذر تحريكها كموسى
وعصى ولذا لو نونت المقصور المنصرف حذفت الفه للساكنين وادخلت
التنوين على سابقها كهذا عصى فيكون الاعراب ومحله الذي هو الاخر كلاهما
مقدرين في الوصل محذوفان وفي الاسم المعرب بالحركات الظاهرة المضاف
الى الياء كغلامي وابي ومسلماتي ورجالي ومساجدي لان ما قبل الياء مشغول
بكسرة المجانسة فلا يقبل غيرها للاعراب ويقدر رفعا ونصبا وجزما في المضارع
المتصل اي اللاحق بنون توكيد غير مباشرة له لفاصل بينهما كيضربان بالتشديد
اما الرفع فلان علامته النون وقد حذفت لاستثقال النونات واما النصب
والجزم فلان علامتهما وهو حذف النون وان كان حاصلا لكن لما ترى من الا
ستثقال لكونه علامة للنصب والجزم فيقدر كونها محذوفة لذلك وفيه نظر
ذكرناه في الشرح ويقدر رفعا وجرا فقط في الاسم المنقوص وهو ما اخره ياء
قبلها كسرة كقاض لثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها فلا يقدر مطلقا
مع سكونه لعدم الثقل كظبي وكرسي ولا الفتح نصبا مع كسرة لخفته ولو بعد



الكسر كرايت قاضيا او القاضي قال صاحب البسيط هذه المسألة مما يعايا في
عليها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه والمراد
بنقصان لفظه حذف يائه وبتمام حكمه لحوق التنوين ويقدر رفعا ونصبا
فقط في المضارع المعتل بالالف لتعذر تحريكه اذا اتصل باحدى النونات
الثلث لبنائه مع نون الاناث والمؤكدة المباشرة ولعرابه مع نون الاعراب
بها لفظا كيحيى ويخشى وجزمه بحذف الفه فلا تقدير وقدر رفعا فقط في
المضارع المعتل بالواو او الياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي ويظهر فتحه نصبا
لخفته وجزما بالحذف ايضا فان قلت ان المص لما قال هنا بتقدير الحركة في المضارع
المعتل لم يجز له القول بان جزمه بحذف الحرف كما قال في علامتي الجزم اذ الجازم لا
يسقط الحرف مع وجود الحركة ولو مقدرة بل ينبغي ان يقول كسيبويه ومن تبعه
بان جزمه باسقاط الحركة المقدرة وان حذف الحرف ليس بالجازم بل معه للفرق
بين صورتي المرفوع والمجزوم دفعا للالتباس قلت وافق المص في ذلك كثيرا
من النحاة حيث جزموا بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة نظرا الى ظاهر الحال
من عدم الحركة لفظا والى ان حذف الحرف للجزم اولى من حذفه للفرق فانه
معهود معروف بخلاف الثاني وممن ابن الحاجب في الكافية قال والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا او الفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا والحذف انتهى وقال الشيخ رح في شرحه انما جاز عند

المخاطبة حذفنا الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع
في الاخر والرفع في الفعل محذوف للاستقبال قبل دخول الجازم فلما دخل
لم يجد في اخر الكلمة الا حروفا مشابهة للحركة فحذفها انتهى ولعل المص
رح اراد بعلامة الجزم ما يعم لازمه الدال عليه سواء كان بالجازم ام معه فلا
ينافي ما قرره رحمه الله لسيبويه فان حذف الحرف عنده ايضا علامة الجزم بهذا
المعنى والا فلم يكن فارقا فتامل وورفعا فقط في جمع المذكر السالم المضاف
الى الياء كمسلمي في جاء مسلمي اصله مسلموي لجمعنا الواو والياء في كلمة
واحدة مع سكون السابقة فقلبت الواو ياء قياسا وادغمت في الياء
وكسرت الميم للمجانسة وقدرنا الواو علامة للرفع واما النصب والجر فعلامتهما
وهي الياء ظاهرة وان عرضها الادغام فنقول مسلمي ابدا لكن الياء الاولى
في الرفع منقلبة وفي غيره على اصلها ويقدر الاعراب في غير هذه لتعذره
ايضا فيما لحذف اعرابه للساكنين كابو القوم وزايد والحرم وطابقا البين
وفي المحكي كمن زيدا بالنصب لمن قال رايت زيدا او بالجر لمن قال مررت
بزيد او بالرفع لحكايته فمن مبتداء مبني والمحكي خبره وهو مرفوع تقديرا
وقد يستغني عن الخبر بحرف اعراب يلحق لفظ من ليدل على اعراب الخبر المحكي
المحذوف فتقول منو لحكاية المرفوع ومنا المنصوب ومني للمجرور ونحوه الغير
قال ما حرف اعراب المبني وقد ناب عن اسم حل في المكان الحديقة الثانية

في ذكر ما يتعلق بالاسماء وربما يذكر فيها غيره تبعا او اعتبار المتعلقة
بالاسماء بالواسطة الاسم اما معرب او مبني لانه ان اشبه الحرف في الوضع
على حرف او حرفين او عدم استقلال المعنى بالمفهومية بني لمشابهته المبني
الاصل ترجيحا لمقتضاها لقوتها على مقتضى اصله وهو الاعراب والا يشبه
الحرف سواء انتفى الشبه عن اصله او اشبه ثم سقط بمعارض كالاضافة ونحوها
من خواص الاسم المضعفة لشبهه الحرف المقوية لجانب الاسمية ومقتضاها
الذي هو الاعراب فمعرب على اصله وحكمه اختلاف اخره باختلاف العوامل
والمعربات انواع النوع الاول ما يرفع رفعا لا غير بالبناء على الضم لقطعه
عن الاضافة المنوية لشبهها لا بقبل وبعد اي لا غير مرفوع وهو انواع اقسام
القسم الاول الفاعل ورفعه واجب كنصب المفعول وجاز عكسه شاذا مع
الامن من ايهام خلاف المراد كقولهم خرق الثوب المسمار للقطع بان الخارق
هو المسمار لا الثوب وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا من العرب ايضا
اجتماع جر الفاعل وسكونه في قول طرفة من سد يفتحين هاج الضبر بكسر
الباء وسكون الراء وهو فاعل هاج واصله الضبر بالجر ووقف عليه بالنقل
قال ابن جني في خصائصه كان حقه بعد اسكان اخره ونقل حركته الى ما
قبله ان يكون الباء مضمومة كعضد لانه مرفوع بالفاعلية لكنه جره باضافة
الظرف الى الفعل بمعنى المصدر كانه قال حين هيجان الضبر فنقلت كسرة الراء

الى البناء فهو فاعل جر بالاضافة مع سكون لحق بالفعل ومنها الغز بقولي
ما فاعل للفعل يا من برع جرمع الاسكان فيه اجتمع والاسم المنصوب با
الرافع مفعول له اذ ذاك قدّم رفع او دت بالثاني الاول وبالاول الثاني
وفيه ايضا الغز بعضهم فقال ما فاعل بالفعل لكن جر مع السكون فيه
ثابتان وقال ايضا ما معرب فى لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان
وهو الفاعل لغة من صدر عنه الفعل وعرفا ما اى اسم بقرينة الحديقة
سواء كان اسما صريحا او ما ولا اسند اليه العامل فيه الواقع له من فعل
او اسمه او معناه او مصدر او مشتق ولو رفعا حكميا كما كان مجرورا بزائد
نحو كفى بالله شهيدا حال كون ذلك العامل قائما بذلك الاسم
ويعرف قيامه به بصحة وصفه بما وضع لما قام به الحدث كالصفة
المشبهة واسم الفاعل سواء صدر الحدث عنه كقام زيد ام لا كمات بكر
وكان الاسناد ايجابيا ام سلبيا خبريا ام انشائيا كقم وقمت ولا تقوم
ولا تقم قال ابن الحاجب فى اماليه لا فرق فى قيام العامل بفاعله بين
ان يكون العامل مثبتا او منفيا او مستفهما عنه او مشروطا او ماموراً به او منهيا
عنه لان الغرض ذكر العامل متعلقا بمن هو له على الخلاف الاحكام المتعلقة
بهما فخرج الخبر لانه مسند والمبتدأ لانه مسند اليه لغير عامله ونائب الفاعل
لان عامله واقع عليه غير قائم به وفيه كلام لا يسعه المقام وهو اى الفاعل

اما ظاهر او مضمر فالظاهر ظاهر اى بارز لا يستتر وبين لا يحتاج الى البيان
والمضمر قسمان بارز ملفوظ كتاء قمت ومستتر منوى غير ملفوظ كالمنوى فى
زيد قام وهو ليس هو بل هو ضمير بارز لا لفظ للمستتر الا انهم يعبرون عنه بلفظ
مرادفه عند الحاجة اليه وهذا الاستتار يجب فى الفعل فى ستة مواضع
فيمتنع ابرازه واظهاره وهو المراد بوجوب الاستتار وهذه المواضع هى
فعل الامر الموضوع للواحد المذكر الحاضر كقم دون المؤنث كقومى والمثنى
والجمع كقوما وقوموا وقمن فان الياء والالف والواو والنون ضمائر بارزة
للفاعل والمضارع المبدو بتاء الخطاب للواحد المذكر كتقوم يا زيد
لا تاء الغائبة اذ يجوز فيها الاظهار والابراز كتقوم هند او هى
او المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون له مع غيره كاقوم
ونقوم لاثنين او اكثر والفعل الاستثنائى المخرج ما بعده عن حكم
ما قبله كخلا وعدا وخاشا وليس ولا يكون كجاء القوم عدا زيدا بالنصب
وفى مرجع المستتر مذاهب ثلثة تاتى فى الحديقة الخامسة وفعل
التعجب نحو احسن بزيد لانه فى الاصل فعل امر للواحد وان انسلخ عن معنى
الامر وما احسنه بصيغة الماضى فان فيه ضميرا عائدا على ما الموصولة
او الموصوفة على خلاف ياتى والحق بذلك المذكور وغيره ايضا فى وجوب الاستتار
فقد الحق به ابن هشام نحو زيد قام او يقوم وهند قامت او تقوم والحق

خلافه ولذا نسبه الى غيره بل ذلك يجوز استتاره كما مر ولا يجب لجواز اظهار

وابرازه ايضا واما ما يظهر في بعض هذه المواضع الستة الثابتة من ظاهر

او ضمير بارز كاقوم انا ونقوم نحن وابرازه لنا في وجوب استتاره بل من باب

تاكيد الفاعل المستتر بظاهر او بارز كتاكيد الفاعل البارز بمثله في قمت انا ما

تلك لعل الامر في الموضعين الاخيرين ايضا كذلك فيكون هو وهي في الغايب و

الغايبة تاكيدا للفاعل لا فاعلا فالفرق بينهما وبين المواضع الستة

تلك الفرق ان الفعل فيهما قد يرفع الظاهر بالفاعلية فعدم وجوب الاستتار

فيه ثابت فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع فالعمدة في

الباب ملاحظة حكم الاظهار فما يجوز اظهاره لا يجب استتاره وما لا يجوز

اظهاره لم يجز ابرازه ايضا فيعلم انه يجب استتاره وان البارز تاكيد لا فاعل

بنصرة وتلازم الفعل علامة التانيث وهي تاء متحركة في اول المضارع وساكنة

في اخر الماضي واما نون الاناث وياء المخاطبة فضميران للفاعل لا حرفان

لتانيثه ان كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التانيث غير مفصول عنه بالحقيقي

كقامت او تقوم هند او الهندان او الهندات او الصالحة او الصالحتان او

الصالحات لا كقوله تعالى اذا جاءكم المومنات للفصل بالمفعول ولا يعتد

بالفصل بالا لانها كالجزء وفيه الغرض من قال ابن عد التانيث للفعل لديهم حتما

مع الفصل او كان الفاعل ضميرا متصلا لغايبة مطلقا سواء كان تانيثه

حقيقيا

حقيقيا كهند قامت او تقوم ام لا نحو السماء انشقت والشمس طلعت و

يثنى منه المونث اللفظي علما لمذكر كطلحة فلا يجوز التانيث له ولا

لضميره خلافا للكوفيين ولك الخيار بين تانيث الفعل وتذكيره اذا

كان مع فاعل ظاهر غير ضمير من المونث اللفظي كطلعت وطلع الشمس

فالتانيث للمعنى والتذكير للفظ ولكن يترجح مع ثبوت الخيار ذكرها

اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله بغير الا الاستثنائية

نحو دخلت اي دخل الدار هند للفصل بالمفعول فان التانيث على

الاصل والتذكير مغتفر لطول الكلام وبعد الفعل عن فاعله بالفصل

ويترجح ايضا مع الخيار تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امراة

مع جواز قامت فان ما بعد الا بدل عن فاعل محذوف هو المستثنى

منه وبدل الفاعل فاعل وفيه الغزالي الزمخشري بقوله اخبرني عن

فاعل خفي فما بدا وعن اخر لا يخفى ابدا اراد بالاول ما يجب استتاره و

بالثاني ما وقع بعد الا ويرجح تركها ايضا مع الخيار في باب نعم

وبئس وحبذا وساء نحو نعم المراة هند مع جواز نعمت مرجوحة

فالتانيث على الاصل والتذكير بتاويل الفاعل بالجنس وحكم المثنى

وما يلحق به في العمل كالمنسوب حكم الفعل في جميع ما مر واما اذا كان

الفاعل مثنى او مجموعا فلا يجوز تثنية الفعل او جمعه لاستلزامهما اجتماع

او لكونه فضولا تاكيد المستتر ... فليس من باب الاظهار

فاعلين لواحد الا في لغة ضعيفة يسمونها اكلوني البراغيث واولها
الجمهور بوجوه ابدال الثاني من الضمير او تجريده عن معنى الضمير وجعله حرفا
متمحضا لعلامة الجمع او التثنية او جعل الثاني مبتدا والجملة خبرا مقدما
مسئلة والاصل الراجح في الفاعل تقدمه على المفعول بلا واسطة للعامل لانه
كالجزء منه ولكن يجب ذلك تقدمه اذا خيف اللبس اي التباسه بالمفعول
كضرب غلامي عدوي وهذا اذا انتفى القرينة لفظية كضربت زيدا
هند او معنوية كارضعت الصغرى الكبرى فجاز تاخر الفاعل لعدم الاشتباه لوجود القرينة
او كان الفاعل ضميرا متصلا بالعامل بارزا او مستترا والحال ان المفعول
متاخر عن الفعل جاز تقدمه على الفعل والفاعل معا كزيدا ضربت و يمتنع
تقدم الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى المفعول كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم
ربه اذ لو قدم الفاعل لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع او
اتصل المفعول بفعله اي كان ضميرا متصلا به والحال ان الفاعل هو غير متصل
بل ضمير منفصل او اسم ظاهر كضربك هو او زيد فلو قدم الفاعل
لزم انفصال المفعول مع امكان اتصاله وهو لا يجوز اما مع اتصال الفاعل
ايضا فيجب كضربتك وما وقع منهما اي كل فاعل او مفعول وقع بعد الا او بعد
معناها الذي في انما فانه بمعنى ما النافية الداخلة على العامل والا الاستثنائية
الداخلة على ثانيهما وجب تاخره اي الواقع بعد الا او معناها فان الواقع

بعد الا او معناها فان الواقع بعد الا لفظا او معنى هو المحصور فيه الامر من
حيث انه متعلق العامل حصر صفة في موصوف فلو كان ما بعد الا هو الفاعل
المحصور فيه وصفا الفاعلية للعامل الواقع على المفعول المتقدم وان كان
المفعول المحصور فيه وصف المفعولية للعامل المسند الى الفاعل السابق فلو تنازاد
لا مكانا مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى وصار المحصور فيه
محصورا وبالعكس نحو ما ضرب زيدا الا عمرو و الا ضرب زيد عمرو انعم لو قدم
المتاخر المحصور فيه مع الا جاز فنقول في المثال لما ضرب الا عمرو زيدا ولا
ينقلب الحصر الثاني من المرفوعات نايب الفاعل ويسمى مفعول ما لم يسم
فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وهو المفعول معنى القايم مقامه اي مقام
الفاعل لفظا ولذا ينسلخ عن لباس المفعول وهو النصب ويتلبس بالرفع
علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام من اصالة تقدمه على المفعول و
اتصاله بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع تقدمه عليه والمطابقة بينهما
تذكيرا وتانيثا والخيار بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك
ويفترقان في صيغة الفعل العامل فيهما فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم
وصيغة فعله اي فعل نايب الفاعل فعل او يفعل بضم اولهما وكسر عين الاول
وفتحها في الثاني اي صيغة المجهول الماضي او المضارع ثلاثيا كان ام غيره فلو
اتفق فعلا هما صورة فهما مفترقان في الاصل كما في بعض صيغ معتل العين

كبعث فانه ما في معلوما فالثاء فاعل ومجهولا ايضا فهي نائبة عنه وهذا ما
الغزه السخاوي بقوله ما تاء فعل ان تقل هي فاعل وتكون مفعولا فانت مهتدي
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعينت مفعولا فانت محقق فسر الاول بتاء نحو
بعث مثلثة التاء فان قلت بعث العبد فهي فاعل واصله بيعت معلوما وان
قال العبد بعث فهي مفعول واصله بيعت مجهولا وكذا بعنا وبعن وبيعا وبيعوا
والثاني بنحو مختار ومنقاد مما يستوي اسما فاعله ومفعوله لفظا ولا يقع نائب
الفاعل ثاني مفعولي باب علمت ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت مطلقا عند
القدماء ومع خوف اللبس عند المتأخرين بنحو ومع الامن فقط كما اذا كان
ثاني الاول وثالث الثاني نكرة والبواقي معارف فيعلم ان المنكر هو الخبر ولذا
ايضا جاز اعطي درهم زيدا دون اعطي زيد بكرا اذا كان مفعولا ثانيا ماخوذ
البكر للالتباس بين الاخذ والماخوذ هذا بالنظر الى القياس والا فالجميع
متفقون على عدم سماع نيابة غير المفعول الاول في البابين فالاقتصار عليه
اولى ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له خلافا لبعض ضربا للتاديب ولا مفعولا
معه ولا مفعولا فيه مبهما ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا حالا ولا تمييزا
ولا مستثنى ويقع غير ما ذكروا اذا اجتمعت معمولات صالحة لنيابة الفاعل
كالظرف والجار والمجرور والمفعول غير ما تعين المفعول به تقول ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في المسجد فان لم يكن هناك مفعول

به فالجميع

به فالجميع من غير سواء اي مستو نظرا الى نفسها والرجحان منوط بقصد المتكلم
هذا اذا لم يكن الجار زائدا ولا كلمة مذ ومنذ ورب والكاف وحرف القسم
والاستثناء والا فيتعين المجرور للنيابة في الاول وغيره في غيره الثالث والرابع
من المرفوعات المبتداء والخبر فالمبتداء هو الاسم الجامد من غير الصفات المشتقة
بقرينة المقابلة سواء كان اسما حقيقيا ام تاويليا المجرد عن كل عامل من
العوامل اللفظية غير الزائدة غير لعل ولولا فيمن جر بهما ورب فانها بحكم
الزائد في عدم اقتضاء متعلق حال كون ذلك الاسم مسندا اليه خبره او
المبتداء هو الصفة المشتقة من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل وفي حكمها المنسوب كبصري حال كون تلك الصفة
بعد نفي او استفهام بحرف او اسم رافعة لظاهر على الفاعلية او نيابة او لغير
الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم جزئيته لغيره لفظا كا
الضمير المنفصل نحو اقائم او مضروب الزيدان او اغائب انت عن الحق فالصفة
مبتداء او مرفوعها ساد مسد الخبر مغن عنه فهي مبتداء لا خبر له وعكسه
الظرف في نحو في الله شك عند من جعل مرفوعه فاعلا مغنيا عن المبتداء
لا مبتداء والفرق بينهما بقول حاجيا علام الهدى الاخبار في المبتدء
العاري عن الاخبار وعكسها عن الخبر المعري عن مبتدا في كلام الباري
فان كانت الصفة رافعة كضمير متصل نحو اقائمان الزيدان قائمون

الزيدون فهي خبر مقدم والاسم الظاهر مبتداء لا فاعل بل الفاعل
مستتر في الصفة عايدا على المبتداء المتقدم رتبة الاعلى لغة اكلوني
البراغيث فان طابقت الصفة الواقعة مبتداء في الافراد اسما مفردا مرفوعا
نحو قائم زيد ففيه وجهان احدهما كونه مبتداء وكونها خبرا مقدما
بتبعية الاستفهام او النفي المتصدرين وثانيهما كونه مبتداء وكونه
مرفوعا بها سادا مسد الخبر كما مر نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد التحقيقي
واما التاويلي فنحو ان تصوموا خير لكم وما قائم او قائم الزيدان وما
مضروب او مضروب الرجلان للصفة المذكورة او اقائم او ما قائم
او امضروب او ما مضروب زيد للصفة المطابقة ومثل همزة الاستفهام
وما النافية فيما مر كيف ومتى واين وايان وكم من اسماء الاستفهام
وهل من حروفه وان ولا من حروف النفي ثم اشار قدس سره بذكر الامثلة
الاتية الى مواضع حذف الخبر فنقول يحذف الخبر وجوبا اذا التزم في
محله ما يدل عليه ويقوم مقامه وذلك في مواضع منها نحو كل رجل و
ضيعته بالنصب على المفعول معه اي كل رجل مقرون وضيعته فان
الواو بمعنى مع فهي دالة على معنى الخبر المحذوف اعني المعية والمقارنة
وقائمة مقامه ومنها نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتداء مضاف الى
فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال عن فاعله او مفعوله فان قلت قائمين

لكان

كان حالا منهما والخبر محذوف اي ضربي زيدا حاصل وحصل قائما والحال قائمة
مقامه دالة عليه لانها بمعنى الظرف فتدل على الحصول ونحوه من المفهومات
العامة ومنها نحو اكثر شربي السويق ملتوتا اي حاصل حال كونه ملتوتا ومثله
اخطب ما يكون الامير قائما فكلمة ما مصدرية والتقدير اخطب اكوان
الامير حاصل حال كونه قائما ونسبة الاخطبية الى الاكوان مجازية اذ المراد
انه في حال القيام اخطب من نفسه في غيره من احواله وكذا اذا كان الجملة
كما في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومنها نحو لولا علي
لهلك عمر فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الثاني لوجود الاول
فيدل على وجوده ولقيام جواب لولا مقامه اي لولا علي موجود لهلك
عمر ومنها نحو لعمرك لافعلن ولعمري وايمن الله لاصومن اي لعمرك قسمي فحذف الخبر
وهو قسمي لدلالة المبتداء عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف
الخبر جوازا ايضا لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد وقد
يحذف المبتداء وجوبا اذا كان الخبر في الاصل نعتا تابعا ثم قطع عن منعوته
الى الرفع للمدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن بالرفع اي هو الرحمن وارحم
اخاك المسكين بالرفع اي هو المسكين وذلك ليشعر ابقاء هيئة التابعية
بوقوع العدول عنها الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوازا لقرينة
كقولك زيد لمن قال من هذا ويحذفان معا بعد احرف الجواب لدلالة السؤال

عليها كقولك زيد لمن قال لا او نعم لمن قال هل هذا زيد واعلم ان الاصل في المبتدا
ان يكون معرفة ولا يكون نكرة الا مع حصول الفائدة بالاخبار عنها وان لم
تكن مخصوصة بوصف او اضافة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو غلام
رجل قائم فيضحك رجل خير من امراة وا رجل عندك ام امراة وسلام عليك و
شجرة سجدت مع ارادة الجنس او الاستفهام او الدعاء او اشتمال الخبر على
غرابة او خرق عادة هذا مختار المحققين واشترط قوم منهم ابن حاجب
في الابتداء بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلفات في بيان
التخصيصات والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة فدخل
نحو ما زيد بقاعد المسند به اي المسند الى غيره فلو ترك قوله به كان احصر واظهر
وكانه تبع فيه الكافية ولم يعتبر اسمية تعويلا على اعتبارها في المبتداء وان
البحث في الاسماء لا ليدخل الفعل في نحو زيد قام كما قيل اذ الخبر فيه جملة
تحليلية والبحث في هذه الحديقة وفي اليتيمة عن المفرد لتخصيصه الجمل بالحديقة
الرابعة وهو اي الخبر اما مشتق وفي حكمه المنسوب او جامد وفي حكمه اسم الة
واسم الزمان والمكان فالمشتق لدلالته كالفعل على نسبة الحدث الى ذات لا
بد له من فاعل ظاهر او مضمر او نائبه كذلك فالرافع الظاهر لا يحتمل ضمير المبتداء
المبتداء الراجع اليه وهو ظاهر اذ العامل الواحد لا يرفع فاعلين ونائبين
عنه واما غير الرافع الظاهر فهو يحتمل ضميره وجوبا فيكون المبتداء فاعله او نائبا

لفاعله معنى فيطابقه اي يطابق ذلك المشتق المبتداء او ضميره دائما
في الافراد ولنحوه والتذكير والتانيث لوجوب المطابقة بين الفاعل
ومرفوعه فيها كزيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون
وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات ففاعل الخبر مستتر
فيه والالف والواو ونحوهما حروف وعلامات لا ضمائر فان قلت من
المشتق ما يستوي مذكره ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل
كهند جريح او صبور فلا يطابق المبتداء مع تحمله الضمير فلا بد من استثنائه
من القاعدة قلت هو ايضا مطابق لانا نخبر به عن مذكر فمذكر او عن
مؤنث فمؤنث الا انه خال عن علامة التانيث لما ذكر من استواء مذكره
ومؤنثه ولذلك لم يثن وكذا المصدر اذا كان مشتقا معنى فانه
لا يحتمل الضمير كما ستعرف **فريدة** قد يخبر عن مبتداء واحد باخبار مشتقة
متضادة بعطف او بدونه نحو الرجلان عالم وجاهل اي منقسمان اليهما
وهذا الجسم ابيض اسود اي ابلق وهذا الرمان حلو حامض اي مز وفيها
اشكال ذكر ابن جني انه راجع فيه شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة وهو ان
هذه الاخبار مشتقة غير رافعة لظاهر فيجب تحمل كل منها الضمير المبتداء
فيلزم اسناد كل واحد واحد الى المبتداء وهو ممتنع للتضاد ويحل بوجوه
فالمشهور ان الخبر هو المجموع لا كل واحد فهو كسند واحد يتحمل ضميرا واحدا

لكنه لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاسناد والتحمل جعلوا الكلا منهما
مسندا ومتحملا دفعا للتحكم والترجيح بلا مرجح كما استحقا الاعراب والحد او غيرهما
اعرابين لذلك وقيل كل جزء فيهما ضمير ان لكن العقل اذا تلقى عن قائل صيف
واحد بمتضادين يطلب له محملا صحيحا فيحكم بتوزيعهما على اجزائه او اتحادهما
وحصول ثالث بعدهما وقيل فيهما ضمير واحد يحمله الثاني اذ الاول كجزء
فهما كعامل واحد ولم نجد من قال بعكسه وقيل فيهما ضمير واحد تواردا
عليه بناء على تاويلهما بواحد كما مر او منع امتناع توارد عاملين على معمول
ويؤيد الاول والاخير وحدة الرابطة بالفارسية والعربية فيقول
لفظان في المعنى هما ضدان ما اجتمعا في واحد في شان مع وحدة المعمول
والعامل صارا معا حملا على حامل ان رمنا اخبارا هنا بواحد ما كنت
للمخبر له بواحد بخلاف غيره اي غير ما هو مشتق وليس برافع الظاهر سواء كان
ذلك الغير جامدا غير مشتق ومشتقا رافعا له فانه لا يلزم المطابقة للمبتدا
على التقديرين فالاول نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد لفظا لانه مصدر
وان كان هنا مشتقا معنى فلا توجب مطابقة تغليبا لجانب اللفظ في الاحكام
اللفظية ولذا صح بدون التاء مع تانيث المبتداء وان كان متحملا الضمير
لكونه بمعنى المشتق اي الملفوظ كما مر والثاني نحو هند قائم ابوها فان قائما وان
كان مشتقا لكنه رافع الظاهر هو ابوها فليكن مطابقا للمبتداء لخلوه عن

ضمير

ضمير هذا هو القياس وقد يخالف لتاويل او نكتة فيؤنث خبر المذكر و
بالعكس باعتبار المرادف نحو كفه مخضوبة بتاويل عضوه او لتذكير اللفظ
وكتابه صحيحة بتاويل صحيفة ويجمع خبر المفرد والمثنى اذا كانا بمعنى الجمع نحو
القوم او القومان قائمون على حد قوله تعالى هذان خصمان اختصموا ويفرد خبر
المثنى والجمع لوحدة اعتبارية ونحوها كقوله الا ان جيراني العشية رائح
ونظمه بعضهم فقال وما خبر مفرد لمبتدا في جمعان وجا عن المثنى وهو فرد
كما فيما قطعنا نكتة المجهول ثبوته للشيء المعلوم له يجعل ذلك المجهول خبرا لذلك
الشيء ويؤخر عنه ويجعل ذلك الشيء المعلوم مبتداء ويقدم ولا يعدل عن
ذلك لان حق المبتداء ان يكون معرفا ومقدما وحق الخبر التاخر والافادة
وهي انما تحصل بالاخبار بمجهول السامع فيقول لمن عرف زيدا مثلا باسمه وشخصه
ولم يعرف انه اخوه واريد افادة ذلك زيد اخوك ويقول لمن عرف ان له اخا
على الاجمال ولم يعرف اسمه واريد افادته اخوك زيد فلو عكس في الصورتين
لم يفد الكلام للسامع فائدة معتدا بها لجهله بالمحكوم عليه وهذا معنى ما
قال ابن الخباز ان قولك زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف
للاسم فالمبتداء هو المقدم في الصورتين على اصله وكذا يجب تقديمه اذا
كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين صالحتين للابتداء نحو افضل مني افضل
منك وكان الخبر فعلا لركنه بفاعل اذ لو اخر ايضا التبس بالخبر في الاول لكن

وبالفاعل في الآخر فلو كان الخبر نكرة غير صالح للابتداء نحو خز ثوبك جاز
تقديمه للامن من اللبس فصل قد تدخل على المبتداء او الخبر افعال
وحروف تعمل فيهما فتجعل المبتداء اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى هذه الانواع
لنسخها حكم المبتداء وخبره وهي خمسة انواع ومن النواسخ ما يجعلهما مفعولين
كافعال القلوب وذكرها المص في حديقة الافعال ولو سدس الانواع و
اقتصر هنا على الحروف واحال الافعال النواسخ كلها على حديقة الافعال
كان اولى لان البحث عنها هناك بالذات وهنا بالتبع الاول الاول الافعال
الناقصة وسميت ناقصة لانها لا تستقل بمرفوعها كلاما بخلاف غيرها
وقيل لانها لا تدل على الحدث وهو مردود والمشهور المتفق على عدة منها
كما في الهمع ثلثة عشر فعلا كان لثبوت خبرها لاسمها ماضيا مستمرا او منقطعا
نحو كان الله عليما وكان زيد جاهلا فعلم وقد تزاد للتاكيد منسلخا من
الحدث بحضرة الامر لئلا يتوهم الاخبار عن الحال والزائدة لا تسند الى اسم
ولا خبر او يدخلها حرف الجر كقوله على كان المسومة العراب كانها لانسلاخها
من الحدث انسلخت عن الفعلية وصار لانتقال اسمها الى الخبر كصار زيد
عالما والخمر خلا واصبح وامسى واضحى لثبوت الخبر للاسم في الصبح والمساء
والضحى والحين القرائبها السحر والفجر والظهر للثبوت في السحر والفجر والظهر
وظل وبات لثبوت خبرها للاسم نهارا وليلا ثم يجيء هذه الخمسة

نحو

بمعنى صار منسلخة عن الازمنة المفهومة من موادها نحو فاصبحتم بنعمته
اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الاكثر
ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة
بحسبها فتكون للحال وغيرها وهو ما عناه سيبويه وبدونها للحال فقط
كالايجاب وهو مراد الاكثر وما زال لثبوت الخبر للاسم دائما من اول
زمان اتصافه به نحو ما زال زيد اميرا ومضارعه يزال لا من زال يزيل ولا يزول
وما برح وما انفك وما فتئ بمعنى ما زال ويشترط في هذه الاربعة تقدم
نفي حرفي او دعائي ولو بغير ما او نهي نحو لا زال زيد عالما ولا تزل ذاكرا
ولن نبرح عليه عاكفين وقوله لا زال منهلا بجرعائك القطر وبعضهم
الحق بها ما وني وما رام بمعناها وشرطهما لا مضارعهما يني ويريم
وتكونان تامتين بمعنى فتر وحاول ومضارع رام حينئذ يروم وما دام لتوقيت
حكم الجملة السابقة عليه بمدة ثبوت خبره لاسمه فلا يقع الا بعد كلام
تام وما مصدرية ظرفية تاول بزمان مضاف الى مصدر فعل يليها
كقم ما دمت قائما اي مدة دوام قيامك او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت
قائما اي مدة دوام قيامي او غير ظرفية محضا اي من دوام احسانك
لا من مدته وعملها اي عمل هذه الافعال رفع الاسم ونصب الخبر عند
البصرية على اسميتها وخبريتها والكوفية زعموا ابقاء الاول على رفعه

الثاني بالابتداء وانتصاب الثاني بالحالية والحق هو الاول وقد يتعين
بعد كان باضمار الاسم ضميرا للشان وكون الجملة خبرا وتسمى كان الشان
نحو كان زيد قائم ويجوز في الكل اى كل هذه الافعال توسط الخبر بوقوعه
بينها وبين الاسم مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وشهد بثبوته ثقات النحاة ومنعه قوم في ليس وابن معط
في مادام فان خيف الالتباس وجب تاخير الخبر اتفاقا كصار عدوي صديقي
ويجوز في هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر المبدوءة بما تقدم اى
الخبر عليها خلافا للجرمي ولي في ليس وانما امتنع في الخمسة لمنع ما المصدرية
الموصولة الحرفية في الاخير والنافية في البواقي من تقدم معمول الصلة والمنفي
عليهما ويجوز فيها مدا في وليس وزال اى في العشرة الباقية ان تكون تامة
بمرفوعها مستغنية عن الخبر فيرادف كان حصل وصار انتقل واصبح وامسى
واضحى دخل في الصباح والمساء والضحى وظل وطال وبات قام ليلا وما
برح لم يذهب وما انفك ما انفصل ومادام ما بقي كقوله تعالى ما دامت
السموات والارض اى ما بقيت وما يتصرف منها اى من مواد هذه
الافعال فعلا كان ام اسما مشتقا منها كالصفات ام غيره كالمصدر يعمل
عملها نحو كونوا قوامين وبكونه المولى وليا وزيد كائن عالما واعجبني كونه
معتزلا لكن لم يتصرف ليس اصلا ولم يستعمل من البواقي اسم المفعول والفعل

المجهول

المجهول ومن الخمسة الاواخر وفعل الامر ايضا مسئلتان الاولى يختص كان
من بين اخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم للتخفيف لشبهها لها
بحرف العلة نحو قوله تعالى ولم اك بغيا اصله اكون فلما سكنت النون
جزما حذفت الواو لالتقاء الساكنين على غير حده والنون تخفيفا لكنها
لا تحذف مطلقا بل بشرط عدم اتصاله اى مضارع كان ونونه بضمير نصب اى
منصوب ولا بحرف ساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يجز حذف نونه في نحو ان
لم يكنه لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الكلمات الى اصولها المستعملة
وانما حذفت مع المستتر لانه لخفائه كالمعدوم ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر
لهم لاتصاله بالساكن وهو اللام اذ يحتاج تحريك النون دفعا لالتقاء الساكنين
فلا تحذف لتقلها بالحركة وانتفاء مشابهتها لحرف العلة ولاختصاص ذلك
بالمجزوم كان حذفها لكل في الحقيقة من عمل الجازم ولسببه وفيه العرب
فقلت يا كاملا في النحو والصرف ما جازم مستقبلا بحرف اذا سقط
الاعراب للجزم مع حذف حرف منه بعد حرف والثانية كثر حذف كان
ناقصة وحدها او مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ما قيل
ان صدقا وان كذبا اى ان كان المقول صدقا وان كان كذبا او الوصليتين كقوله
لا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكا اى ولو كان الباغي ملكا واذا تمهد ذلك
فاعلم ان لك في المفرد الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس مجزيون

باعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر اربعة اوجه الاول نصب الاول وهو
ما بعد ان ولو الخبرية لكان المقدر مع اسمها ورفع الثاني وهو ما بعد
الفاء الواقعة صدر الجزاء بتقدير مبتدا اي كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ا
وان كان عملهم شراً فجزاؤهم شر والثاني رفعهما فالاول اسم كان المقدرة
مع خبرها والثاني خبر مبتداء مقدر اي ان كان لهم عندهم او في عملهم خير فجزاؤهم
خير والثالث نصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها والثاني مفعول
به لفعل مقدر ليكون المقدرة مع اسمها اي ان كان عملهم خيراً فيجزون
خيراً او فيكون جزاؤهم خيراً والرابع عكس الاول اي رفع الاول فيكون اسما
لكان المقدرة مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل مقدر او الخبرية
ليكون المقدرة مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل مقدر اوّلاً اسمها
ان كان في عملهم خير فيجزون خيراً او فيكون جزاؤهم خيراً والوجه الاول اقوى لان
حذف كان وحدها او مع اسمها بعد ان ولو كثير شايع كما عرفت وكذا حذف
المبتداء بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل صالحاً فلنفسه اي فعمله لنفسه ومن اساء
فعليها اي فاساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم في الدين اي فهم اخوانكم و
الاخير اضعف لعلة حذف كان مع خبرها وحذف الفعل الناصب او يكون مع
اسمها بعد فاء الجزاء وما ترجا بدليل قولهم انا افعل كذا ان لا معينا لي فلا
مفسد علي اي ان لا تكن معينا لي فلا تكن مفسدا علي لكنه قليل ليس بثابت

مز

حذف كان بعد ان ولو والوجهان المتوسطان بين الاول والاخير متوسطان
في القوة والضعف لاشتمال كل منهما على امرين احدهما كثير وهو في الثاني حذف
المبتداء بعد الفاء وفي الثالث حذف كان مع اسمها بعد ان ولو وثانيهما قليل
وهو في الثاني حذف كان مع خبرها وفي الثالث حذف الفعل الناصب او يكون
مع اسمها بعد الفاء الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى لانها بمعنى
حققت واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت ولفظا لبنائها على ثلثة
او اكثر وعملا لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها لما كانت فرعه عملت عمله
الفرعي وهو تقديم المعمول المنصوب على المرفوع وهي ستة ان بالكسر والتشديد
للتحقيق والتوكيد وان بالفتح كذلك وهي مصدرية تاول معمولها بالمصدر و
لذا تقع معهما موقع المفرد نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وعلمت انك زيدا
اي كونك زيدا ولكن مشددة للاستدراك ودفع توهم خلاف المراد نحو جاء
زيدا لكن بكرا لم يجي كانه يتوهم مجي بكر من مجي زيد فدفع بها ولذا لا
يحسن ذلك الكلام الا مع رابط بينهما موهم لذلك ويجب تناقض الحكمين فيمتنع
لكن بين متحدين وكان مشددة للتشبيه نحو كان زيدا اسد والظن كقوله تعالى من
بلغتم كانه هو وليت للتمني وهو محبة امر مستحيل او ممكن غير متوقع نحو ليت الشباب
يعود وليتك تحسن الى المسيء ولعل للتوقع ممكن رجوا ومخوف نحو لعلك حبيبي
او رقيبي وعملها عكس عمل كان نصب الاسم ورفع الخبر ولا يتقدم احد معموليها

عليها مطلقا ظرفا كان ام غيره لضعفها عملا ولا خبرها على اسمها لان تقديم
المرفوع وظيفة الفعل وعمله الاصلي وهو لا تعمل الا عملا الفرعي للفرعية
كما مر الا اذا كان الخبر ظرفا او شبهه او جارا او مجرورا للتوسع فيهما بما لا يتوسع
في غيرهما فيتقدم الخبر جوازا نحو ان في الدار او عندي زيدا ووجوبا
اذا كان في الاسم لام الابتدا نحو ان في ذلك لعبرة اذ لو قدم الاسم لزم
ايلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع لانهما حرفا تاكيد ويمتنع اجتماع حرفين
لمعنى واحد نص عليه الشيخ وغيره الا اذا كان في احدهما معنى زايد نحو لقد
سمع الله لان قد تفيد التقريب وتوقع المخاطب ايضا والا ان حزب الله هم
الغالبون فان الا تفيد التنبيه ايضا وقد تلحقها ما الزايدة الكافة
فتكفها وتمنعها عن العمل فلا تختص بالاسم نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
وتفيد ان المكسورة بالاتفاق والمفتوحة ايضا عند بعضهم الحصر على
معنى ما النافية والا ويليه المحصور فيه فيقال انما ضرب زيد بكرا اي ما
ضرب الا بكرا او المصدر ان تحل في محل ان ومعموليها لوقوعها موقع مفرد
كمبتدا او فاعل او مفعول فتفتح همزتها كما مر والا يحل المصدر محلها مع
معموليها كسرت همزتها للفرق وان جاز الامران الحلول لتنزيلها منزلة
المفرد وعدمه لعدمه جاز الامران فتح الهمزة وكسرها فهنا اقسام الاول
ما يجب فتح همزته لوقوعه محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا

انزلنا

انزلنا اي انا انزلنا او نايب عنه او مفعول لغير القول كعلم او علمت انك قايم
او مبتداء لغير القول نحو من فضايلك انك جواد او مخبر به عن مبتداء ليس
بقول ولا صادق عليه خبران نحو اعتقادي انك فاضل او مجرور بحرف او
اضافة كقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم تنطقون او تابع
لشيء مما ذكر كاعجبني فضلك وانك متقي والثاني ما يجب كسر همزته لامتناع
حلول المصدر محله بوقوعه محكيا للقول نحو قال اني عبد الله وقيل انك
قايم او مبتدا نحو انا انزلناه في ليلة القدر او صلة او صفة او خبر الاسم
عين كقوله واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه ذكي
وزيد انه حكيم وحالا كقدمت وانك ضيف كريم او جوابا للقسم كقوله والقران الحكيم انك لمن المرسلين ومضافا اليه ما لا يضاف الى المفرد لان
المفتوحة ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذ انك جالس او يكون خبره ذا
لام نحو والله يعلم انك لرسوله والثالث ما يجوز فيه الامران بوقوعه
خبرا عن قول ومعمولا له نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على مصدرية
القول والكسر على كونه بمعنى القول وبعد اذا الفجائية او فاء الجزاء
كظننته جاهلا فاذا انه عالم وان جئتني فانك مكرم فالفتح على انه مأول
بمصدر هو مبتداء حذف خبره والكسر على الحكاية ثم المشهور ان ان المفتوحة
كلمة مستقلة بالوضع وقال سيبويه هي فرع المكسورة وهو مختار قوم محققين

فالفتح عندهم اعتقب الكسرة لوجود مقتضيه فاشبه الاعراب حتى سماه
سيبويه وبعض القدماء علا لذلك المقتضى حيا الجملة لا شبهه في فتحها
للاعراب فحمد وشر مفتض بعد عدم وان خالفه حقيقة والغرض بعضهم فضا
باى حرف اثر لعامل اعراب معرب وذا شبهها ان تقول انك عالم بالكسر فاذا
جئت بعامل نحو علمت انك وبانك عالم فالفتح اثر العامل ثم ندعو فانه
ان دخلت على خبرها لام الابتداء بطل تاثير العامل فتكسر لانها لا تدخل
على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام هذه لها الصدر لانها
~~لا تدخل على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام هذه لها الصدر~~
لانها للابتداء لكنها في باب ان اخرت عن تقديم فانها في الاصل كانت
داخلة على ان فكرهو اجتماع اداتي توكيد في مفتتح الكلام فاخروا اللام
الى الخبر ليفصل الاسم بينهما فهي في باب ان مصدرة في اللفظ لو قوعها بين
عامل ومعموله وفيه الغرض فقيل ما حرف ان سبقه دخول كرعلى العامل
البطلان تصدر ولكن ليس صدرا فله تقدم وتاخر وصفان فان فتح ان تعمل
العامل كما عرفت واللام تبطله وهي صدر في الاصل حشو في اللفظ والمعطوف
على اسماء هذه الاحرف الستة منصوب على الاصل في التوابع سواء تاخر
من الخبر او تقدم نحو ان زيدا قائم وبكرا قاعد وان زيدا وبكرا فاضلان
وتختص ان وان لكن برفعه اي بجواز رفع المعطوف على اسمائها حملا على محلها

ولام الابتداء

ولام الابتداء بشرط مضي الخبر وتقدمه على المعطوف والمنع كما عليه المحققون
فتوى ونا او همه ما قول كما سياتي فريدة استعمل هذه الستة حروفا
كما مر على وجوه اخر فجاء ان بالفتح لغة في لعل بحذف اللام الاولى وقلب الاخيرين
نونين والعين همزة نحو ايت السوق انك تشترى شيئا اي لعلك وفعلا
ماضيا لواحد مذكر من الانين ومصدرا بمعنى الانين نحو ان زيد وان بكر
وان بالكسر فعلا ماضيا مجهولا للواحد من الانين على لغة من كسر الفاء من
مجهول حب ورد تشبيها بقيل وبيع او معلوما للجماعة من ان بمعنى تعب او ورث
وفعل امر موكدا بالنون الثقيلة للواحدة من واى باى كقى من وفى يفي
اصله ايين حذفت الياء الالتقاء الساكنين وان كان على حده لانه يجوز
للابقاء لا موجب ومركبا من ان النافية وانا ضمير المتكلم نحو ان قائم اصله
ان انا قائم حذفت همزة انا اعتباطا والفه للوصل ولكن مركبا من لا النافية
للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن الشيء ستره ووقاه ونحو لا كن رجل عندي
ومن لكن المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكن هو الله ربي اي لكن انا وكان فعلا
ماضيا معلوما للاناث ومركبا من الكاف الجارة وان وليت مصدرا بمعنى
الصرف والحبس والنقص نحو كرهت ليت زيد بكرا ولعل مركبا من لام التوكيد
وعل فعلا ماضيا نحو اذا مرض او شرب مرة بعد اخرى وعله اذا سقاه كذلك
الثالث من عمل النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس الناقصة نفيا و

وجوداً وهما تعملان عند الحجازيين عملها أي عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر
وما هذه تسمى حجازية لاختصاص إعمالها بلغتهم فإن تميماً يهملونها قيل وهو
القياس إذ الحرف إن اختص بالاسم كحروف الجر أو بالفعل كنواصبه وجوازمه
استحق العمل فيما اختص به وإلا لم يستحق عملاً في أحدهما كحرف الاستفهام ولذا لم
يعملها الحجازيون إلا بشرط بقاء النفي إذ به تشبيهها بليس فلو انتقض نفيهما
للخبر بإلا وجب إهمالهما نحو وما محمد إلا رسول ولا يضر انتقاضه بالنسبة
إلا معمول الخبر نحو ما زيد معطياً إلا درهماً وتأخر الخبر عن الاسم فلو تقدم أهملتا
نحو في الدار أحد وتأخر معمول الخبر أيضاً عن الاسم لأن امتناع تقدمه يستلزم
امتناع تقدم معموله بالأولوية ويشترط في عمل ما خاصة عدم زيادة إن
الزائدة معها كما لا تزاد مع ليس فلو زيدت معها أهملت كقوله وما إن طبنا
جبن ولكن ويشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها نحو لا رجل خير منك فلا تعمل
مع معرفة أو معرفتين نحو لا زيد خير منك أو خير الناس وإن ألحقها أي لا هذه
التاء لتأنيث الاسم أو مبالغة النفي قلت لات بفتح التاء على المشهور أو بالضم
أو الكسر واختصت بالأحيان المضافة إلى النكرات فلا تدخل على غيرها ويجب
حذف أحد معموليها لكن كثر حذف اسمها وقل حذف الخبر نحو قوله تعالى ولات
حين مناص قرئ مشهوراً بنصب حين على خبريته بحذف الاسم أي ولات الحين
مناص حيناً لهم ولات هذه جاءت حرفاً كما مر وفعلاً ماضياً نحو لاته

ويلوته ليتاً إذا حبسه وصرفه ولات يليت إذا نقص واسم الصنم وهو مخفف لاتّ
بتشديد التاء اسم فاعل من لتّ يلتّ الرابع من النواسخ لا النافية للجنس أي جنس
اسمها المتصف بالخبر إما بنفي الاتصاف أو نفي أصل الجنس وهي تتميز عن لا بمعنى ليس
معنى وعملاً لأن تلك لنفي الواحد لا الجنس إلا قياساً وعملها كليس وهذه
لنفي الجنس أبداً وتعمل عمل إنّ نصب الاسم ورفع الخبر بشرط عدم دخول جار عليها
سواء كان حرفاً أم مضافاً وإلا فالعمل للجار نحو جاء بلا زاد وغضب من لا شيء
وهو ابن لا شيء فإن كان اسمها منكراً مضافاً لمنكر أو شبيهاً به بالمضاف وهو
ما تم بما به ويحتاج إليه لفظاً ومعنى نصب اتفاقاً نحو لا غلام رجل ولا شريفاً
أبوه أو لا طالعاً جبلاً أو لا خيراً منك أو لا ثلاثة وثلاثين عندي وإلا يكن اسمها
مضافاً ولا شبيهاً به بني على ما أي حركة أو حرف كان ينصب به قبل دخول لا عليه
فيبنى على الفتح مفرداً أو جمعاً مكسراً مطلقاً نحو لا رجل ولا رجال ولا أحد وماجد
وعلى الياء مثنى أو جمعاً سالماً لمذكر نحو لا رجلين في الدار حاضران ولا مسلمين
حاضرون وعلى الكسر جمعاً سالماً لمؤنث بلا تنوين في المشهور وقيل معه وقيل
على الفتح بدونه ويشترط في اسم لا تنكيره ليكون نصاً في العموم لكونه نكرة منفية
فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر أيضاً إذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلو كان اسمها
معرفة نكر نحو لا زيد أي لا مسمى به ولا أبا حسن أي لا حلال له ومثله ويشترط
أيضاً مباشرتها أي اتصالها فلا تعمل فيما فيه مفصولاً لضعفها فإن عرف

الاسم لفظا او معنى او فصل عنها او عرف وفصل اهملت لا وجوبا فيرتفع ما بعدها
بالابتداء والخبرية وكررت جبرا لضعفها بالاهمال فالمعرف نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو مع عدم التاويل بالنكرة والمفصول مثل لا في الدار رجل ولا امراة ولم
يذكر مثال المعرف المفصول لظهور حصوله باخذ لا مع الفاصل من المثال الثاني
واسمها من الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو مع عدم التاويل ويجوز اهمالها مع
شروط الاعمال ايضا فيجب تكريرها ايضا خلافا للبعض وفي الارتشاف شرط تحتم
عملها ان لا تكرر والا جاز الغاؤها واعمالها وان يراد بها خلوص النفي العام
والا لم تعمل الا عمل ليس او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء وعليهما تحتمل النفي العام
ونفي الوحدة ونفي الوصف وان يليها اسمها فلا تعمل مفصولة قال وزاد بعضهم
ان لا تقع بين عامل ومعمول كجئت بلا زاد وان تدخل على معرفة فتامل **بصيرة**
لك في لا حول ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا على منكرين خمسة اوجه فتحهما
على الاصل فلا لنفي الجنس في الموضعين والمركبان اسماها مبنيا على الفتح مبتدئين
خبرين فالعطف بين الجملتين او خبر واحد فالكلام جملة واحدة والعطف لمفرد
على مثله والتزموا توارد عاملين عليه لانهما لما تلهما كالواحد رفعهما
بالابتداء بالاهمال لا جوازا او على الاعمال كليس فالمرفوعان لانهما اسماهما
اسمان بحذف خبر او خبرين فان رفعنا احدهما بالابتداء والاخر بلا العاملة كليس
تعين تعدد الخبر فتح الاول بالاسمية وجعل لا الاولى نافية للجنس ورفع

الثاني

الثاني بجعل الثانية مهملة او زائدة للتوكيد والرفع بالعطف على الاول
باعتبار المحل وهو الابتداء فيقدر خبران في المشهور او واحد عند سيبويه او باعمال
لا الثانية كليس فيقدر خبران مرفوع للاول ومنصوب للثاني وعكس الثالث
فتح الثاني على الاصل ورفع الاول على اعمال لا الاولى كليس فالاول لاسمها فيقدر
خبران او على الغائها فالاول مبتدا وفي الخبر القولان وفتح الاول بالاولى
ونصب الثاني بزيادة الثانية بالعطف على الاول حملا على لفظه ويجوز تقدير
خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعرابه المحلي دون بنائه اللفظي كما هو في باب
توابع سائر المبنيات لكن خولف هنا المشابهة هذا الفتح البنائي في المتبوع للنصب
الاعرابي لان فتح اسم لا الجنس وضعا كفتح ان ونحو بل حادث بحدوث لا فهو كا
الاعراب ولا كالعامل ولذا اعتبر في توابع المنادى المبني ايضا لفظه كما يأتي
الخامس من النواسخ افعال المقاربة وهي ما وضعت لتدل على اعتقاد المتكلم
قرب ثبوت خبرها لاسمها واقعا او رجاء او نظرا الى شروع الاسم في الخبر
وهي كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك هذه الثلاثة لدنو الخبر وقرب
حصوله في الواقع وعسى لقربه رجاء او رجاء حصوله وانشا وطفق بفتح الفاء
وكسرها لقرب ثبوته للاسم للشروع فيه اي شروع الاسم في الخبر وطفق خاص بالاثبات
فلا يجوز ما طفق وتعمل هذه الافعال عمل كان رفع الاسم ونصب الخبر و
اخبارها ابدا جملة فعلية مبدوءة بمضارع كعسى او كاد زيد يقوم وجاء

في الشعر خاصة مفردا كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وقوله لا تكثرن اني
عسيت صائما وقد يأول بتقدير ما كدت اكون ايبا وعسيت ان اكون صائما
كما في قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا ويغلب في المضارع المتصل في خبر
الاولين كاد وكرب تجرده عن ان الناصبة المصدرية نحو قوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقل اقترانه بها ويغلب في المضارع في خبر الاوسطين عسى واو
شك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقل تجرده عنها
وهي ان الناصبة في خبر الاخيرين انشا وطفق ممتنعة نحو طفق زيد يكتب ولا
فرق بين المقترن بان والمجرد عنها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في المشهور
وعن سيبويه ان نصب الاول بالمفعولية او نزع الخافض فعسى زيد ان يقوم
معناه قارب القيام او قرب منه لا بالخبرية والا لزم الاخبار بالحدث
عن الذات وهو ممتنع واجيب بانه كزيد عدل في المبالغة او التاويل با
المشتق او تقدير مضاف ومنهم من فرق بين المصدر الصريح والماول
فاجاز الاخبار عن الذات بالثاني دون الاول وقيل ان زائدة فهو تعسف
وعسى واوشك وكرب لا تعمل الا ماضية فهي ملازمة للمضي دون البواقي و
ذلك لانه جاء يكاد ويوشك ويطفق ايضا كقوله تعالى يكاد زيتها يضيء
وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقولك يطفق زيد
يقوم تتمة تختص عسى واوشك من بين هذه الافعال باستغنائهما عن الخبر اذا

كان الاسم

كان الاسم جملة في نحو عسى ان يقوم زيد فتكونان تامتين لتمامهما بالمرفوع وحده
عند الاكثر وناقصتين سدت الجملة مسد معموليهما عند ابن مالك واذا قلت
زيد عسى ان يقوم بتقديم زيد فلك فيه وجهان اعمالها اي عسى في ضمير زيد
فهو اسمها وان يقوم بعدها من الجملة الفعلية خبرها وعسى ومعمولها خبر لزيد ويمكن
اجراء هذا الوجه في صورة تاخر زيد ايضا بجعله مبتدا مؤخرا واعمال عسى
في ضميره لتقدمه رتبة فهي ومعمولها خبر مقدم وثانيهما تفريغها عنه اي
تجريد عسى عن ضمير زيد فما بعدها من الجملة الفعلية مرفوع محلا واسم لها
مغن باعمالها عن الخبر كما في صورة تاخر زيد ولا اختلاف في المعنى ويظهر اثر ذلك
الاختلاف في اللفظ بحسب التانيث والتثنية والجمع في عسى واوشك على
وفق الظاهر فعلى الوجه الاول تقول هند عست ان تقوم والهندان عستا ان
تقوما والهندات عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان عسيا ان يقوما
والزيدون عسوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه ضمير المبتدا فلا
بد من مطابقته لما ذكر وتقول على الوجه الثاني عسى مفردا مذكرا في الجميع
سواء كان المبتدا مذكرا او مؤنثا مفردا ام غيره لعدم ضمير له في عسى وهذا
افصح وعليه تنزيل التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا
منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن تنبيهان الاول جاءت هذه
الافعال تامة ايضا يقال كاد منعه واراده وكان بنفسه يكود جاد و

كاد يكيد كيدا مكر وكرب جزئه والدلو شدّ الحبل في وسطه واوشك اسرع
السير كواشك وعسى زيد يعسو كبر والنبت غلظ ويبس والليل اشتدت ظلمته
وانشاء لحدثه ومنه منشى السحاب من اسمائه تعالى والا فاني عرف الفرق
لما ليس بخبر فانه يوجد ويحدث معناه بلفظه وطفق الموضع لزمه وبمراده وصل
اليه والحقه الله به الثاني المشهور ان نفي كاد اثبات لخبره واثباته نفي له قال
صاحب القاموس كاد يفعل قارب ولم يفعل ثم قال هي مجردة تنبئ عن نفي الفعل
ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوعه والغزه المعري بقوله انحوي هذا العصر
ما هي لفظة جرت بلساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان
اثبتت قامت مقام جحود وجعله ابن مالك بكاد فقال نعم هي كاد المرء يرد
الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد وقال غيره وتبعه ابن الوردي الاني هذا
اللغز في زال واضح والا فعندي كاد غير بعيد اذا قلت ما كادوا ابروز فقد
راو ولكنه من بعد غير جهيد وان قلت قد كادوا ابرون فما راو ونحذو
ولا تنجح بر لعيد والحق ان خبرها منفي ابدا بلا لا زعرفية مع اثباتها لان
الاقتصار على الاخبار بقرب يؤذن عرفا بعدم حصوله ولهذا لا لزمه مع
نفيها لان نفي قرب الاسم من الخبر يستلزم عدم فعله اياه فصح ان اثباتها نفي دون
العكس كيف [illegible] ينقضه قوله تعالى لم يكد يريها انما المراد نفي الرؤية بسبب الظلمة
ابلغ نفي واما تفسير كادوا يفعلون بما يحتوي فيه ونزيله على نفي ارادتها للعلم با

الامتناع بعيد ركيك النوع الثاني من المعربات ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية
الاول المفعول به وضميره به عايد الى الموصولة اي الذي فعل به الفعل و
هو الفضلة الزايدة على ركني الكلام وعمدتيه المسند والمسند اليه فشمل جميع
المنصوبات وخرج عن الحد بقوله الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد من
الفعل الاصطلاحي واللغوي كنظائره الآتية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف جر كضربت زيدا وهو ضارب بكرا او كرهت ضربه اياه واما
المجرور في مررت به فمفعول به بالواسطة والكلام هنا فيما يرد منصوبا لا غير
ولم يدخل في الحد نحو زيد في قوعا في زيد ضربته لانه مبتداء فليس فضلة وان
كان مفعولا به معنى والاصل الراجح فيه في المفعول به تاخره عنه اي عن الفعل
لانه فضلة والفاعل عمدة الا مع موجب او مانع كما ياتي وقد يتقدم المفعول
به على فعله جوازا لافادة الحصر في المفعول كزيدا ضربت اي لا غيره مطلقا او لا
الذي ظن المخاطب انه المضروب وحده او مع زيد او تردد بينهما والاول قصر
حقيقي وما بعده اضافة قلبا او افرادا او تعيينا ووجوبا للزومه اي المفعول به
الصدر كاسماء الاستفهام والشرط وما اضيف لهما نحو من ضربت وغلام من
بعث ومن تدع ادعه وفيرمن تزر ازره ويحذف عامله جوازا القرينة حصول
ومعناه كقولك زيدا لمن اراد ضربا او اعطاء او ضربا ولعط[illegible] الحاكي
رؤياه ان رايت وحديثك لمن قطع كلامه اي اذكره ومكة لمن سافر والهلال

لطالبه اى الزيد او قرينة سؤال كزيدا لمن قال من رايت او اضرب او لغير ذلك
كقولك بلى زيدا للرد على اكرم بكرا ووجوبا فى التحذير وهو التخويف عن مكروه
نحو الاسد الاسد واياك والاسد واياك من انتهوا اى اتقوا اى احذر
والاغراء وهو الترغيب فى محبوب نحو اخاك اخاك اى الزم والصلوة الصلوة
اى احضرها او ائتها والنداء بحرف نايب عن ادعوا كيا زيد فان المنادى مفعول
لان المراد بيان وقوع الحاصل الفعل على اى مفعول وقع فيحذف تنزيلا للعامل
المتعدى منزلة اللازم نحو الله يحيى ويميت ويعطى ويمنع اى يفعل هذه الافعال
ومنه اسمعوا واطيعوا وسمعنا واطعنا ومن يظلم منكم نذقه وكتب الله لاغلبن
انا ورسلى والاغلب عموم المحذوف كما مر ومن غير الاغلب قوله تعالى فان لم
تفعل وقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقولك ولدت هند ولا يحذف لو نايبا
عن الفاعل او حصر بالا او انما او حذف عامله وجوبا الا بعد حرف الجواب
كنعم فى جواب هل ضربت زيدا او شذ حذف مفعول فعلى التعجب كقوله بكاء على
عمرو وما كان اصبرا اى اصبرها الثانى من المنصوبات المفعول المطلق وهو المصدر
يؤكد عامله اى لا يفيد امرا زايدا على مفهوم عامله او يؤكده باعتبار تاكيد جزء
مفهومه اعنى الحدث او يبين نوعه او نوعه او عدده ايضا نحو ضربت ضربا للتوكيد
دفعا لتوهم السهو او التجوز او ضربت الامير للنوع او ضربتين او ضربا
للعدد والمفعول المطلق المؤكد مفرد دايما فلا يثنى ولا يجمع لحصول غرض

التوكيد

التوكيد به فليس تثنية وجمعه وفى النوعى خلاف فقيل بالجواز كضربت ضربى
الامير او ضربتين وهو المشهور وقيل بالمنع واما العددى فلا خلاف فى الجواز
كما نبه عليه بالمثال وقصر الخلاف على النوعى ثم الجمهور اوجبوا كون المفعول
المطلق مطلقا مصدرا وهو مختار المص وقيل قد يقع غير مصدر ايضا وعليه خرج
المنصوب فى نحو خلق الجان وليس بشئ ويجب حذف عامله سماعا فى نحو سقيا
ورعيا اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما اذا وقع بعد اما
تفصيلا لمجمل نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا وتفدون
فداء وفيما كان مؤكدا لجملة صريحة فى معناه نحو له على الف اعترافا اى اعترف
به اعترافا فان قولك له على صريح فى اعترافك به او الجملة محتملة لغير معناه
ايضا نحو زيد قائم حقا اى احقه حقا فان زيد قائم يحتمل الحقيقة وعدمها
كغيره من الاخبار وفيما وقع بعد الا او انما فى موضع خبر اسم ولم يصلح خبرا له
نحو ما انت الا سيرا او انما انت سيرا اى ما انت الا تسير سيرا فلو لم يكن فى محل
الخبر نحو ان نطق الا لفتا او كان وصلح له نحو ما شانك الا انك تسير سيرا
اى ما شانك الا السير فلم يجب الحذف واذا كان فعل الجوارح وشبه اسم
بمعناه مذكور مع موصوفه فى جملة سابقة نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوته ومنعوا اعمال المصدر المذكور فيه لان عمله مقصور على
ما اذا صح حلول الفعل مع ان محله وهو لا يتم هنا لان ان للاستقبال والمصدر

هنا ماض ولجبر نصب تاكيدا الثاني بالحالية ورفعه على انه بدل او بيان او
نعت بتقدير مثل او تاكيد لفظي للاول وفيما ثني للتكثير نحو لبيك اي الباك
الباب اي انا مقيم لطاعتك اقامة كثيرة وسعديك اي اسعدك بخدمتي اسعادين اي
كثيرا ثم حذفت الزوايد فبقي لبين وسعدين ثم سقط النون بالاضافة الرابع والثاني
من المنصوبات المفعول له وهو الاسم المنصوب بتقدير حرف جار مفيد للتعليل
كاللام والباء ومن في متعلق بفعل قد فعل ذلك الفعل لتحصيل اي لقصد تحصيل
ذلك الاسم بذلك الفعل او لاجل حصوله قبل الفعل اي معه نحو ضربته تاديبا اي لتحصيل
وقعدت عن الحرب جبنا اي لحصوله قبل الترك او معه وشرط عند الجمهور
نصبه بحذف الجار كونه مصدرا متحدا بعامله وقتا وفاعلا بان اتحد وقتهما وفاعلهما
كما مر فلو لم يكن كذلك وجب جره بذكر الجار وامتنع نصبه بحذفه ومن ثم جيء باللام
وجر بها في نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام لعدم المصدرية وقولك نقضت
اليوم للسفر غدا للتغاير الوقت وقولك جئت لمجيئك اياي لتغاير الفاعل خلافا
للشيخ في جعل اتحاد الفاعل غالبا لا شرطا محتجا بقول امير المؤمنين عليه السلم
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية فان فاعل
الانظار هو الله تعالى وفاعل الاستحقاق ابليس ثم لا يجوز جعل استحقاقا حالا
من مفعول لان استتماما حال من الفاعل ويمتنع عطف حال احدهما على حال
الاخر واقول لا يجوز ايضا جعل الاول حالا والثاني مفعولا له لوجود العا طف فيهم

يعني

يكن جعله حالا من المفعول باسناد الاستتمام اليه مجازا للسببية وثانيا وبلا تقدير
الارادة كما قالوا في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اي ارادة خوفكم وطمعكم
وقيل اي تخويفا وتطميعا ولعل مرجعه ايضا الى تقدير الارادة اذ لم يثبت مجيء
الخوف والطمع بمعنى التخويف والتطميع وقيل هما حالان من المفعول اي خائفين
وطامعين الرابع من المنصوبات المفعول معه وهو الاسم المنصوب المذكور
بعد واو المعية ذكر بعدها لتدل على مصاحبته مع معمول عامله من فعل
او شبهها ومعناه فاعلا كان ذلك المعمول ام مفعولا فخرج بقيد الاسم نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وسرت والشمس طالعة وبالمعية المعطوف ولو المعية
اصلها العاطفة كانت تتبع مدخولها المعطوف عليه اعرابا وتفيد جمعهما في الحكم
مطلقا على المصاحبة او عدمها فنقلت الى معنى مع لتكون نصا في المصاحبة والزم
نصب مدخولها تنبيها او ابقاء لحق المنوب بقدر الامكان ولا يتقدم المفعول
معه على عامله نحو سرت وزيدا مثال للماذكر بعد واو المعية لمصاحبة معمول
فعل وما لك وزيدا لما ذكر بعدها لمصاحبة معمول معنى الفعل فانه بمعنى ما تصنع
وزيدا لان الاستفهام بالفعل اولى وهو بالعمل في الظرف احرى فكان نظافر
على طلبه كانا كانهما بمعناه وامتنع هذا لك وابالك اختيار الفوات الاستفهام
وضعف ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة ثريد لفوات الظرف ووجود
اقوى الطالبين وهو الاستفهام والاكثر فيهما الرفع بالعطف والنصب

بتقدير فعل اى ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل وحده فبرز وانفصل ضمير

ومن قبيل الاول ايضا جئنا انا وزيدا او الفرقان العطف في المثالين الاول

قبيح اذ لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا مع لا بين العاطف والمعطوف

او فاصل ما بين المتعاطفين ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار

فالمراد بالقبيح ما يعم الممتنع والعطف في الآخر سائغ جائز بلا قبح للفصل بالمنفصل

وفي نحو ضربت زيدا وعمروا والجباذ الغرض من نقل الواو عن اصلها اي من العطف

الى معنى المعية انما هو النص على المصاحبة وهو لا يتاتي في نحو هذا المثال

لان نصبها بعد الواو وفيه يحتمل ان تكون للعطف على المنصوب فليس نصا في

المعية فلا يفيد العدول عن الاصل ويجوز بعضهم له من الضعف بمكان ولذا

ادعى على منعه اجماع على اهل اللسان اعراضا عن الخلاف ابن هشام وابي حيان

فزيدة للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف كما تم ورجحانه للاصل

كقام زيد وبشر ووجوب المفعول معه لامتناع العطف لفظا كمالك وزيدا

او معنى كمات بكر وطلوع الشمس ورجحانه لقبح العطف لفظا كرت وزيدا او

معنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم وامتناعهما كقوله علفتها تبنا وماء باردا

عند الفراء والفارسي لانتفاء المشاركة وفصل المعية فهو عندهما من عطف

جملة على جملة بتقدير فعل اى وسقيتها ماء خلافا لمن جعله من عطف جملة على

جملة بتقدير فعل مفرد على مثله بتاويل العامل اى انلتها تبنا وماء الخامس

المفعول

من المفعول فيه وهو اسم زمان مبهم ومعين او اسم مكان مبهم او اسم

بمنزلة احدهما الدلالة على معناه ولو بغير وضعها لا بالوضع منصوب بفعل

ذلك الفعل فيه اى في ذلك الاسم بحيث دل اللفظ على وقوعه فيه والفعل يعم

اللغوي ايضا جئت يوم الجمعة للزمان المعين ودعوت ساعة الاجابة المبهم

وصليت خلف زيد للمكان المبهم وسرت عشرين يوما او عشرين فرسخا لما هو بمنزلة

احدهما لان اسماء العدد تكتسب من المعدود ظرفية ومصدريته ومثله المضاف

الى احدهما التعميم وتبعيض كسرت كل اليوم جميع الفلاة او بعض الليل نصف الفرسخ

والمضاف الى احدهما النايب عنه كجئت طلوع الليل اى وقتها وانتظر حلب ناقة

اى مقدار زمانه وجلس قربك اى وجوارك اى مكانهما وما هو مقدر معنى كسرت

طويلا من الدهر كثيرا من البلاد واما المنصوب في نحو دخلنا الدار فمفعول به لا

فيه على الاصح لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول

لا يتم بدون المدخول فيه فيكون مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لصح الاستغناء

عنه وقال ابن مالك في شرح العمدة المفعول فيه ما تضمن معنى في باطراد بان لا

يختص نصبه على الظرفية بحدث دون آخر وبحال وقوعه غير خبر كصمت يوم

الجمعة لجواز صليت وبعت يوم الجمعة والصوم او البيع يوم الجمعة بالنصب قال وما

ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا فيه كالدار في دخلت الدار لان نصبه بمعنى في

مختص بالدخول دون غيره من الاحداث فلا تقول جلست الدار وبحال وقوعه غير

فلا يقال دخول الدار وذلك لأن المكان المعين لو نصب بتقدير في التبس بالمفعول
به في نحو بيت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت اليوم او ساعة
الاجابة او امامك لوضوح قرينة الظرفية وفي الاوضح لابن هشام ان انتصاب
نحو دخلت الدار وسكنت البيت على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية اذ لا
يطرد تعدي الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ونمت
البيت **السادس** من المنصوبات المنصوب بنزع الخافض وهو المفعول به بواسطة
حرف جر مقدر وهو الاسم الصريح او المأول به المنصوب لفظا او تقديرا
او محلا بفعل لازم في نفسه او بالنسبة الى ذلك الاسم متعد اليه بتقدير حرف
جر بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المقابلة فانهما منصوبان بنزع
الخافض غير انهما اختصا باسم على حدة نعم ويسمى ايضا المنصوب بالحذف والايصال
اذ فيه حذف الجار وايصال مدخوله بعامله تشبيها له بالمفعول به ولما
القاصر بالمتعدي وجره بالمقدر ضعيف خاص بالشعر كقوله اذا قيل اشارت
كليب بالاكف الاصابع وهو اي المنصوب بالنزع او نصبه به قياسي مطرد
مع ان الناصبة للمضارع وان المفتوحة المشبهة بالفعل المأولتين مع
صلتهما بالمفرد نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم اي من جاءكم اي من مجيئه
بدليل تعدي عجب بمن وعجبت ان زيدا قائم اي من انه قائم اي من قيامه ومن
القياسي المفعول فيه وله الا في المشهور وكي المصدرية ايضا عند ابن هشام

في الاوضح

في الاوضح نحو كيلا يكون دولة اي لكيلا وسماعي في غير الاربعة عندهم
والخمسة عنده فلا يتجاوز ذلك عن محل السماع نحو ذهبت الشام اي اليها
وتمرون الديار اي بها قال تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي عليها وان
تسترضعوا اولادكم اي لهم وقيل ضمن ذهب وتمر وعزم واسترضع معنى ورد
وجاوز ونوى وارضع فالنصب بالمفعول به لا بالنزع وقال المصنف في شرح
الاربعين تبعا للشيخ رضي الله عنه ان التضمين لكونه اكثر ورودا اولى من
الحمل على النصب بنزع الخافض **السابع** من المنصوبات الحال المفردة وتاتي
الجملة الحالية في باب الجمل وهي اي الحال وهو يذكر ويؤنث الصفة
اي المشتقة او ما يوصف به مطلقا فتدخل المشتق والجامد والنعت
من التوابع والخبر المبينة للهيئة والحال حال كونها غير نعت نحوي فخرج
مبين الذات كالتمييز في لله دره فارسا والنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا
وبقي الخبر في نحو كان زيد عالما فالصواب ان يقول غير نعت ولا خبر وتقييد
الصفة بالفضلة قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول في كونها فضلة
مستغنى عنها ولذا استحقت النصب ويشترط تنكيرها لانها خبر معنى والغرض
منها يحصل مع تنكيرها فيلغو التعريف والاغلب كونها منتقلة كجاء
زيد راكبا لان الركوب غير لازم لزيد بل ينتقل الى غيره من الاحوال مستغنى كما سيجيء

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة و
اسماء المكان والزمان والآلة ترد في حكمها المنسوب مقارنة لعاملها
زمانا بلا تقدم وتأخر كامر لتقارن الركوب والمجيء وانما كان ذلك الاغلب
لا كليا لانها قد تكون ثابتة غير منتقلة تسمى المؤكدة كزيد ابوك
عطوفا وقوله تعالى ولى مدبرا وقيما ادركا العامل على تجدد صاحبها كخلق
الله الزرافة يديها اطول من رجليها وسماعا في غيرها نحو انزل اليكم
الكتاب مفصلا وقد تكون جامدة وهي نوعان اما محضة غير مأولة
بالمشتق وهي ثلثة المنعوتة بمشتق او ما بحكمه وتسمى موطئة لانها توطئة
لذكر نعتها الذي هو الحال في الحقيقة كجاء زيد رجلا عالما والمشعرة الدالة
على تقسيط صاحبها كبعنا الثياب ثوبا بدرهما او درهما والمبينة اصل صاحبها
او فرعها او نوعها او مقدارها كيعجبني الخاتم فضة او الفضة خاتما وهذا بسرا
اطيب منه رطبا وقاسمنا المال اثلاثا ومنه فتم ميقات ربه اربعين ليلة
ان لم يكن تم متضمنا معنى صار واما غير محضة متأولة بمشتق وهي ايضا ثلثة
المشبهة كقوله وفاحت عنبرا وزنت غزالا اي طيبة وعيناء والدالة على
مفاعلة كبعته يدا بيد اي متقابضين وكلمته فاه الى في اي متشافهين
والدالة على تقسيم او ترتيب كادخلوا رجلا فرجلا اي مرتبين كذلك

ادرجلا

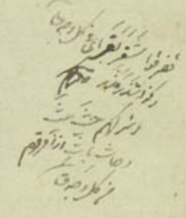
ادرجلا رجلا او رجلين رجلين او رجالا رجالا او ثلثة ثلثة او رهطا
رهطا او مثنى وثلاث اي منقسمين كذلك هذا هو المشهور ومنهم من اول
الجميع والحق ما قاله الشيخ رضي الله عنه وفاقا لابن الحاجب وغيره ان الحال ما
يبين الهيئة فكل ما قام بذلك صح كونه حالا فلا حاجة الى تاويل شيء
من الجوامد اصلا مزيد قيل النصب في نحو كلمته فاه الى في بالمفعولية
لحال محذوفة اي جاعلا وقيل بنزع الخافض اي من فيه الى في اي كلمته
وكلمني والمحققون على انه بالحالية والاصل الرفع بالابتداء بدليل
قولهم الى في فالظرف خبر ثم لما جعلت الجملة حالية نصب المبتدأ القائم
مقام الحال كما اعرب نايب المفعول المطلق والمضاف باعرابهما في نحو ضربته
سوطا واسئل القرية وكذا بعته يدا بيد اي يد بيدي الا انهم نكروا
فيه المبتداء لنيابته عن النكرة والخبر ايضا اتباعا ولم يتبعه في النصب
لكان الجار وقال الشيخ رضي الله عنه تقديره زويد بذي يد بحذف
المضاف اي النقد بالنقد وهو تكلف مستغنى عنه واما نحو بعنا الثياب
ثوبا بدرهم او ودرهما فتقديره مع الجار ثوب بدرهم فالظرف خبر ومع الواو
ثوب ودرهما فالخبر مقدر والواو بمعنى مع اي كل ثوب مقرون ودرهما
على حذو قولهم كل رجل وضيعته فالحال على التحقيق هي الجملة والمنصوب مبتدأ
مرفوع الاصل ولم ينسخه ناسخ وفيه لغز من قال يا من صرفنا العمر في النحو

اكتفاء الناسخ جميلا ان تكن فيه راسخا عن اسم صريح مبتدى وهو معرب
بنصب ولا يدري لذا الصب ناسخا وقد تكون مقدرة تخالف زمانها
زمان عاملها كجاء زيد امس معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا او مريدا
ان يصيد به غدا وصعد المنبر خطيبا اي مريدا الان يخطب ومنه فادخلوها
خالدين والاصل الراجح تاخرها عن صاحبها لانها صفة وخبر معنى ويجب
تاخرها ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة اتفاقا كبدا وجه هند ضاحكة
اذ لو قدمت فصلت بين المتضايفين او تقدمت عليهما وهي تابع معنى للمضاف
اليه وكلاهما ممتنعان او مجرورا بحرف غير زائد عند سيبويه واكثر البصريين
كبعثه بالدرهم زائدا وهو ظاهر المتن خلافا للقوم وجاز تقديمها ان جر
بزائد كما جاء راكبا من احد وقوله تسليت طرا عنكم بعد بينكم ويمتنع تاخرها
منه ان كان نكرة محضة غير مخصوصة كضربت هندا راكبا رجلا اذ لو اخر
التبست بالنعت في بعض الصور مع انه تقديمها عليه نوع تخصيص له وبه
يحسن وقوعه اذا حال وهو اي كون صاحبها نكرة محضة قليل والغالب
كونه معرفة او نكرة مخصصة بغير تقديم الحال من صفة او اضافة الى منكر
او مشاركة لمعرفة او قصد العموم كجاء زيد ورجل او رجلا راكبين وما جاء
او هل جاء رجل راكبا لانه مخبر عنه معنى ثم الراجح تاخر الحال عن عاملها
لانها معمولة لمعموله ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر كاسم

الاستفهام

الاستفهام نحو كيف جاء زيد اي على اي حال وهيئة فان قلت كيف استفهام
عن الهيئة عن هيئة فكيف تكون حالا مبينة للهيئة قلت ليس المراد بكون
الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر الهيئة وشرحها على الاخبار بل المراد
انها وضعت للدلالة عليها على اختلاف الاغراض المتعلقة بها فلا فرق
بين كون الهيئة المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة ومجهولة
ومفهمة ومستفهما عنها والبيان هنا على وجه الاستفهام كانه قيل اراكبا
جاء زيد ام ماشيا ونحو ذلك وقد اسلفنا نظيره من امالي ابن الحاجب في
حد الفاعل ولا تجيء الحال من المضاف اليه كجاء غلام هند راكبة الا
اذا صح قيامه اي المضاف اليه مقام المضاف نحو قوله تعالى ان اتبع ملة
ابرهيم حنيفا حالا من المضاف اليه وهو ابرهيم ويصح حذف المضاف وهو
الملة باقامة المضاف اليه مقامه مع افادة المراد بلا تغيير وافساد
بان يقال اتبع ابرهيم حنيفا او كان المضاف اليه كلا والمضاف بعضه وان لم
يصح حذفه ونيابة المضاف اليه منه نحو اعجبني وجه هند راكبة فراكبة
حال من هند والوجه المضاف بعضها يصح حذفه ونيابة هند عنه فتقول اعجبتني
هند راكبة بخلاف لا تحرك يد زيد ماشيا اذ لا يصح لا يحرك زيد ماشيا او
كان المضاف لدلالة انه على حدث عاملا في الحال ايضا كان عاملا في صاحبها
المضاف اليه نحو اعجبني ذهابك مسرعا وشارب السويق ملتوتا من زيد

تنقسم الحال بحسب الزمان الى مقارنة ومقدرة وبحسب دلالتها وعدمه
الى منتقلة وثابتة وبحسب القصد الى مقصودة وموطئة بناء على المشهور
من اشتراط الاشتقاق فيها وبحسب حصول معناها في صاحبها او متعلقه
الى حقيقية كما مر وسببية كدخلت دارى قائما سكانها وبحسب التأسيس وعدمه
الى مبينة ومؤكدة وبحسب التعدد الى مترادفة وهي احوال متعددة لصاحب
واحد لفظا ومعنى ومتداخلة وهي احوال اولها حال عن اسم والثانية من ضميره
في الاولى وهكذا وبحسب التصرف وعدمه الى متصرفة تقع حالا وغير حال
وغير متصرفة تلزمها الحالية فلا تقع الا حالا وهي قاطبة وطرا وكافة بمعنى جميعا
وصوح بحوح وشغر بغر وشذر بذر وحيث بيث وحاث باث ونحوها من
المركبات الثامن من المنصوبات التميز ويسمى مميزا بكسر الياء ايضا وهو الاسم
النكرة الرافعة المزيلة وضعا للابهام المستقر في الكلام اي المقصود منه
لا الموهوم للسامع عن ذات مفرد كاحد عشر كوكبا او عن نسبة واقعة
في الجملة او شبهها فخرجت النكرات الرافعة الابهام الحيثية كالحال
او ذات مبهمة عند المخاطب لا في مقصود المتكلم كالنعت في رايت عينا جارية
والمضاف اليه في نحو جاء غلام رجل وهو يشارك الحال في كونها اسما
منكرا او فضلة منصوبة رافعة للابهام ويفترق من الحال باوجه منها غلبة
جوده كما مر وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا كما ياتي واغلبية اشتقاقها



~~وقلة جودها كما مر وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا كما ياتي واغلبية اشتقاقها~~
وقلة جودها كما عرفت وعدم جواز مجيئه جملة او ظرفا او شبهه بخلافها
وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح خلافا للكسائي والمبرد وابن مالك
وابي حيان حيث جوزوه اذا كان عامله فعلا متصرفا او اسم فاعل او مفعول
ولهم شواهد كثيرة بخلاف الحال لجواز تقدمها على عاملها اتفاقا
كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون بل قد يجب نحو كيف جاء زيد كما
مر ومنها عمل غير الفعل ومعناه كاسماء العدد فيه دونها وجواز جره
بمن البيانية وخلع نصبه عنه دونها فان كان التميز مشتقا منصوبا احتمل
الحال ايضا لوجود شروطها ان لم يكن مانع نحو لله دره فارسا والا وجد جعله
تميزا بقرينة جره بمن في قولهم لله دره من فارس وظاهره اشتراط الاشتقاق في
الحال فالاول من نوعي التميز وهو تميز المفرد يكون اي يرفع الابهام عن
مميز مقدار اي مقدر مذروع او مكيل او موزون او معدود او ممسوح
غالبا والاكثر نصبه كهذا ذراع ثوبا وصاع زيتا ومن سمنا وعشرة درهما
وجريب ارضا ومقدار كف سحابا ويجوز الخفض باضافة المميز الى تميزه بمعنى
من لكنه قليل كذراع ثوب وصاع زيت ونحوهما وغير الغالب في هذا القسم
ان يرفع الابهام عن مميز غيره اي غير مقدار فانه ينتصب عنه قليلا كخاتم
حديدا وباب ساجا والخفض بالاضافة كثير كخاتم حديد وباب ساج والثاني

من تسمى التمييز وهو تمييز النسبة برفع الابهام عن نسبة تامة كائنة في
جملة او نحوها من نسبة غير تامة في شبه جملة كالمصدر او الصفة مع
مرفوعهما وبائي تحقيق معنى الجملة في بابها او في اضافة نحو طاب زيد ابا مثال
لتمييز المقدار من القسم الاول وخاتم فضة لغير المقدار منه وقوله تعالى
اشتعل الراس شيبا لتمييز الجملة وهو مشتعل شيبا لشبهها ولله دره فارسا
للاضافة اي عجبا منها فارسا اي من الحيثية الفارسية والدر بالفتح والتشديد في اصله
مصدر استعمل في اللبن بمعنى المدرور ثم استعير لكل خير لان اللبن عند العرب
فيه خير كثير واضافوه اليه تعالى اعظاما له وقصدا للتعجب لما فيه من التنبيه
على ان خير الممدوح المتعجب منه امر عظيم لا يصدر مثله الا عنه سبحانه وقيل
اي لله در اللبن الذي ارتضعه الممدوح من ثدي امه والناصب لمبين
الذات من قسمي التمييز هي اي الذات المبينة ولمبين النسبة هو المسند من فعل
وشبهه الكائن في الجملة او شبهها وقيل نفس الجملة زيد ان صلح التمييز جعل
عن مميز كطاب زيد ابا جاز جعله له فلا اب زيد لتعلقه المقدر فهو
الاب وجاز يكون منقولا عن طاب ابو زيد فيمتنع الجر بمن وعلى الاول احتمل
الحال ايضا ان دل على الهيئة والا منقول قطعا كطاب زيد دارا اي ترفع الا
عن ذات مقدرة متعلقة بزيد اي شيء منه النوع الثالث من المعربات ما
يرد مجرورا لا غير وهو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما اي اسم صريح او

ماول

ماول به نسب اليه شيء اي اسم اخر نسبة تقييدية غير تامة بواسطة حرف
جر مقدر لفظا او معنى وعملا بايقاء جر فخرج المنصوب بنزع الخافض مطلقا
وما ناب عن مضاف واعرب باعرابه توسعا كالقرية في واسئل القرية اي
لاهلها لعدم بقاء الجر ويكون دخول الاخير في الحد نظرا الى اصله وحقيقته
فلا يقدح خروجه باعتبار صورته المجازية لان الحد للحقيقة فلا ينتقض بالمجاز
جمعا او منعا ثم المضاف اليه بالاضافة اللفظية ليس بتقدير الحرف عند
الجمهور خلافا للقوم فلعل المصنف ادخله في الحد بناء على انه بتقدير الحرف
عنده واخرجه بناء على موافقته للجمهور نظرا الى جعل الحد للاضافة الحقيقية كما
عرف وان اللفظية اضافة مجازية غير حقيقية اتفاقا فلا يضر خروجها
ويمتنع اضافة المضمرات عند غير الخليل خلافا له في اياي ونحوه حيث جعل
ايا ضميرا مضافا الى ضمير والحق ان الثاني حرف اتي به ليدل على حال الاول
من التكلم والتذكير والافراد واضدادها كما في ذلك وذلكما واخواتهما
فلا تقع الاضافة اليه واضافة اسماء الاشارة ممتنعة كان ذلك غير ظرف كما
تر مع اتصاله باللام الحرفية واضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كيف
للحال وايان ومتى ومهما للزمان واين للمكان ومن للعاقل وما واي للاعم
واني بمعنى كيف او اين وكم للمقدار واسماء الشرط وهي التسعة الاول من
اسماء الاستفهام اذا تضمنت معنى الشرط والاسماء الموصولة سوى اي الشرطية

كاينة فالثلثة فانها تضاف وجوبا موصولة وشرطية واستفهامية وبعض الاسماء تجب اضافتها انت ضمير بعض لا تر بمعنى الاسماء او اكتب ثانيت المضاف اليه اما الى الجمل وهو اى هذا البعض وانما ذكر هنا باعتبار لفظه اذ ظرفا للزمان الماضى وحيث للمكان اتفاقا وللزمان ايضا على قول وربما اضيف لمفرد كقوله حيث لى العمايم لكن لا يقاس عليه خلافا للكسائى واذا للزمان المستقبل او الى مفرد اى غير جملة حال كونه ظاهرا او مضمرا وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة منونا للعوض كبعض وكل واى فى قوله تعالى وفضلنا بعضهم على بعض وكل فى فلك واياما تدعوا الثانى ما لا يقطع منها بل يجب اضافته لفظا ومعنى الى ظاهر او ضمير وهو كلا وكلتا ولا يضافان الا الى المتعدد معنى كالمثنى والجمع وذلك لاحدهما وضمير المتكلم مع الغير لا لفظا فلا يقال كلا زيد وبكر الا لضرورة وعند للمكان قريبا وحاضرا حسيين كعندى مال او عقليين كعند الله وعند الجود نوال وقبل ان اضيف الى حدث فللزمان وينصب بالظرفية وقد يجر بمن وحتى بالى الحين واياه عنى الحريرى بقوله ما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف ولدى للمكان الحاضر الحسى او العقلى نحو القيا سيدها لدى الباب وانه فى ام الكتاب لدينا لعلى حكيم وسوى كالى للاستثناء ويانى فى بابه او الى مفرد حال كونه ظاهرا فقط فلا يضاف الى مضمر وهو اولو نحو ولو قوة واولى الامر وذو بمعنى صاحب من الاسماء

الستة وفروعهما اولات وذوا وذوى وذو وذوى وذات وذوا تا وذوات وسمع ذووه فى الشعر شاذا وقيل هو لحن وقد اجتمعت فى ذو حالات متضادة حيث تكون موصولة بلغة طى كما ياتى فتمتنع اضافتها وبمعنى صاحب فتجب اضافتها وقد يقطع عنها مجموعا كقوله ولكنى اريد به الذوينا ومؤنثا بمعنى الحقيقة نحو هذه ذات وتلك صفة والعزة الزمخشرى فقال اخبرنى عن اسم ناقص له اوصاف موصول ولازم الاضافة ومضاف وغير مضاف او الى مفرد حال كونه مضمرا فقط فلا يضاف الى ظاهر وهو وحد نحو وحده وحدهما وحدهم وحدك وحدكما وحدكم الى وحدى وحدنا ولبيك كما تر ولخواته سعديك وحنانيك وهذا ذيك ومجاجيك ودواليك تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين ونونى التثنية والجمع وملحقاتهما ان كان معها نحو تبت يدا ابى لهب وبنى اخو الهن وخذ عشريك لان الاسم تام بالتنوين والنون والاضافة اتمام لا تمام الناقص فان كانت الاضافة المطلقة اضافة صفة مشتقة الى معمولها من فاعل او مفعول كضارب زيد ومضروب وحسن الوجه فلفظية وتسمى غير محضة وغير حقيقية اذ المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة من العاملية والمعمولية فلا تؤثر الاضافة فى المعنى ولا تفيد الا تخفيفا فى لفظ المضاف باسقاط تنوينه ونونيه او المضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره فيه او كليهما بالاول فى الاول والثانى فى الثانى كما ياتى

فى الصفة المشبهة والا تكن اضافة صفة الى معمولها كاضافة غيرها مطلقا واضافتها الى غير معمولها كغلام بكر ومضارع مصر فمعنوية وتسمى محضة وحقيقية ايضا وتفيد هذه تعريفا للمضاف بما تجدد فيه من نسبة معنى الى معين ان كان مع المضاف اليه المعرفة فلا يقال لغلام ملك وغلام زيدا والرجل او هذا او من جاء الا المعين معهودا بحيث ينصرف اللفظ اليه لكونه اكمل واشهر بتلك النسبة للمضاف اليه فلو استعمل لغير معين فقد خولف اصل وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف باللام لغير معين وتخصيصا للمضاف بتقليل شركائه ان كان مع المضاف اليه النكرة بما تجدد بينهما من نسبة معنوية كغلام رجل الخروج غلام المراة عن المضاف اليه فهذا الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف صالحا له ولغيره فهو بيانية بمعنى من البيانية كخاتم فضة وخمسة رجال اذ الفضة جنس يشمل الخاتم وغيره والرجال يشمل خمسة وغيرها او كان المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانا او مكانا حقيقيا او مجازا فبمعنى فى الظرفية كمكر الليل وقائم البيت ونظر الكتاب او كان المضاف اليه غيرهما لا جنسا ولا ظرفا فبمعنى اللام كغلام زيد ومنه نحو شجر الاراك ويوم الاحد على المشهور وقيل هو بمعنى من وهو انسب فينبغى ان يعتبر فى الاضافة البيانية كون احد المتضايفين جنسا للاخر صالحا للحمل عليه ليشمله ايضا ولا يضاف لفظ لما به كحبس منع وليث اسد لعدم الفايدة مزيدة لا يفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف

الاعفول

الا بمفعوله او ظرف كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب او يزيل او بالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام او بلام زايدة نحو لا اباله وحمله الجمهور على الاضافة بقرينة لا يدى له ولا بنى له بحذف النونين فاللام عندهم زايدة بدليل لا اباك بلا لام تحسينا للفظ وتاكيدا لاختصاص المعنى بالاضافة ودفعا للاستهجان تعريف اسم لا فى بادى النظر وقد الغز الزمخشرى فقال اخبرنى عن ناء بمنع الاضافة ويؤكدها وفك تركيبها ويؤيدها واخر فقال وما الذى هو حرف خافض يفصل ما اضيف باستحسان او بال الموصول مطردا كغلام الضارب كما نقع بين حرف الجر ومجروره كمررت بالكاتب وقيل فيه ما اسم مخفى فاصلا حتى به الخافض والمخفوض مفعولان وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث الظاهر او المضمر تانيثه فيجرى عليه حكم المؤنث وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيلحقه حكم المذكر لكن لا مطلقا بل بشرط صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه بلا تغيير فى المراد كقوله اى الاعشى وتشرق بالقول الذى قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم انث الفعل المسند الى الصدر لتانيث القناة يقال شرق فلان اذا غص بريقه فلم يقدر على بلعه والمعنى انك تشرق بالسر الذى افشيته فلم تقدر على كتمانه كما ان صدر الرمح لم يقدر على كتمان دمعه وبلعه فافشاه وقوله تمنيت شما

استضئ بنورها فلما اضاءت اي فتنى ضياؤها انث الفعل لسنده الى الضياء لتانيث
ضمير الشمس وقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وظاهره ولنحو وعقل
عاصي الهوى يزداد تنويرا اذ ذكر الخبر الشتى وهو مكسوف مع تانيث المبتداء وهو انارة
وتحمل الخبر الضمير باعتبار تذكير المضاف اليه لا يقال لان انارة مصدر لفظا فتذكير
خبره ليس لاكتسابه التذكير من المضاف اليه بل لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا
نقول معنى قولهم المصدر يستوي مذكره ومؤنثه انه لا يلحقه علامة التانيث
لا انه يجوز معاملة المذكر والمؤنث في مسنده وضميره مطلقا ولو كان مؤنثا لفظا
كالدلالة والارادة ونحوهما ومن ثم اي من اجل اشتراط الاكتساب بصحة الاستغناء
عن المضاف امتنع الاول في نحو قامت غلام هند والثاني في نحو جاء امة زيد لعدم
جواز الاستغناء المذكور فلا تقول قامت هند وجاء زيد مريدا غلامها وامته وكذا
يكتسب المضاف من المضاف اليه تصدرا كغلام من ضربت ومصدرية كغدمت
خير مقدم وظرفية كصمت كل شهر وبناء كقراءة انه لحق مثل ما انكم تنطقون
ومن خزي يومئذ بفتح مثل ويوم الثاني من المجرورات المجرور بالحرف وهو ما اي اسم
نسب واسند اليه شيء من فعل او اسم بواسطة حرف جر ملفوظ لا مقدر فخرج
المضاف اليه مطلقا نظرا الى الاصل وضعه واما نحو لا اباله عند الجمهور فعلى
خلاف وضع الاضافة على ان المتبادر من الحرف هنا غير الزائد لانه الاصل وهو
في لا اباله زائد عندهم فيخرج عن الحد قطعا وحرف الجر ما وضع لايصال الحدث او

معناه الى مدخوله وهو التعدية بالمعنى الاعم والمشهور من حروف الجر اربعة
عشر اسقط المص منها باء القسم فلم يعدها مستقلة بل ادرجها تحت مطلق الباء
اختصارا وحاشا وعدا وخلا لجعلها في باب الاستثناء فبقيت اربعة عشر وهي
نوعان سبعة منها تجر الاسم الظاهر والمضمر فلا يختص باحدهما وهي من للابتداء
غاية المكان اتفاقا كسرت من البصرة الى الكوفة او زمان على الاصح كصمت من العشاء
الى الصبح وتعرف بحسن مقابلها بالى وتبعيض كاخذت من الدراهم وتبيين
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعليل كقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته
وبدلية نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقد تزاد على نكرة منفية لتاكيد
عمومها كما جاءني من احد او التنصيص عليه لئلا تحمل على نفي الوحدة كما جاءني من رجل
والى للانتهاء غاية مكان او زمان كما مر ومعية نحو من انصاري الى الله وتبيين
فاعلية مدخوله لحب او بغض او معناهما في تعجب او تفضيل نحو هو احب الي وابغض
الي وما احبه او ابغضه الي وعن للمجاوزة حقيقية كرميت السهم عن القوس
او مجازية كطعمت عن جوع وبدلية نحو لا تجزي نفس عن نفس وتعليل كما فعلته عن امري
وعلى للاستعلاء حقيقي كزيد على السطح او مجازي كعليه دين وتعليل نحو لتكبروا الله
على ما هديكم اي لهدايته وظرفية كدخل المدينة على حين غفلة وفي للظرفية
حقيقة كفي الكوز ماء وفي الدار زيد او مجازية كفي الصبر فرج وتعليل نحو فذلكن

سقط ما عطفه على خبر
ليس بنصب وجر و جر

الذي لمثنى فيه وقد تزاد لتوكيد الجواز اركبوا فيها او الباء للالصاق حقيقي كما
مسكت بزيد او مجازي نحو به داء والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة كدخلت
بثياب السفر والتعليل كضربته بظلمه والمقابلة كبعته بدرهم والتبعيض نحو فامسحوا
برؤسكم كما في صحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام وقسم وهو ضربان
استعطافي يؤكد الطلب كبالله اخبرني وغيره وهو ما يؤكد الخبر كبالله لاقومن
الباء فيهما ومع الظاهر والمضمر بخلاف اخواتها من احرف القسم لانها اصل حروف
فاختصت باحكام وقد تزاد في نحو كفى بالله شهيدا وكثرت زيادتها في خبر ليس
حتى يجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود الباء كليس زيد قائما ولا
قاعد وقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
بجر سابق كما قد يعكس فينصب المعطوف على خبرها المجرور بالباء الزائدة
حملا على محله وهو النصب بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا وقلت فيه ما عامل موجود يهمل مع انه معدوم يعمل الا ان
الثاني والثاني الاول دقيل ما عامل وعمل فذا هملا وفي الانعدام قد يقتدر ان
واللام للاستحقاق كالحمد لله وللكافرين النار والملك نحو له ما في السموات
والاختصاص نحو الجنة للمؤمن والتعليل كقام لله والتوقيت كاقم الصلاة لدلوك
الشمس وظرفية نحو نضع الموازين القسط ليوم القيامة عند ابن مالك وابتداء

كسمعت

وتثليث

كسمعت له صوتا وتبليغ ان دخلت بعد قول ومعناه على سامعه كقلت
او رويت له وتعجب فقط كيا للماء او مع القسم كقوله لله لا يبقى على الايام
ذو حيد وتقوية عامل ضعيف لفرعيته في العمل او تاخر عن معموله نحو
مصدقا لما معهم وان كنتم للرؤيا تعبرون وتبيين مفعولية مدخولها بعد
حب او بغض في تعجب او تفضيل نحو هو احب او ابغض لي وما احبه او ابغضه
لي وقد تزاد للتوكيد كقوله ملكا اجار لمسلم ومعاهد وهي تكسر مع الظاهر
الا المستغاث وتفتح مع المضمر ففي نحو ان الزيدين لهما غلامان وجهان كون
اللام ابتدائية فدخولها مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر ان اي هما
غلامان وكونها جارة فهي ومدخولها خبر لما بعده والجملة خبر ان اي للزيدين
غلامان واغرب بعضهم فقال لما مجرور وحرف قد قلب مبتداء موكدا ان
له وجهان وسبعة منها من حروف الجر الاربعة عشر تجر الاسم الظاهر
فقط فلا تدخل على الضمير وهي مذ ومنذ خلافا للمبرد حيث جوز يوم الجمعة
ما رايته مذه ومنذه وتختصان بالزمان غير المستقبل بمعنى من مع الماضي
وفي مع الحال نحو ما جاء مذ يوم الجمعة الدابرة اي منه او مذ يومنا هذا اي
فيه هذا اذا دخلتا على غير المعدود واما معه فهما بمعنى من والى كما رايته
مذ ثلثة ايام اي من اولها الى اخرها ورب للتقليل قليلا او التكثير كثيرا
او بالعكس او للتقليل ابدا وللتكثير كذلك او في المباهات وهما سواء او مجرد

الا الياء

اثبات بلا تقليل ولا تكثير وان حصل احدهما بالقرائن الخارجة على الخلاف
وهي تختص بالنكرة واجاز واربّ رجل واخيه لانهم يغتفرون في التوابع
ما لا يغتفر في متبوعاتها والتزم تنكير مدخولها لانها تقتضي تعدد مدخولها
سواء اريد التقليل او التكثير وسواء دل عليهما بنفسها ام بقرينة ولا تعدد
في المعرفة على وجه صالح للتقليل والتكثير والتاء القسم وتختص بالتعجب وباسم
هو لفظ الله وشذ تربّ الكعبة واشذ منه تالرحمن وتحيوتك وهي كواو
القسم فرع الباء ولذا لم تستعملا مع فعل القسم المذكور والضمير ولا في القسم
الاستعطافي بخلافها وقلت لهذا لذلك ما عامل الجر لو عند الضمير
مستغرق فقط غليظا اخذ بالحث كل عبر لكن له مرادف يعمل انما استغرق
فلا يصلح عن حث ما خالفه وما العذر الا وكل تاء القسم وواو اذ لا تستعملان
الا في غير الاستعطافي فلا يلزم الحالف الا الاثم والكفارة والثاني الباء فانها
قد تستعمل في الاستعطافي فلا يلزم اثم ولا كفارة وحتى للانتهاء غاية مكان
او زمان كركبت البلاد حتى الصين وهي حتى مطلع الفجر وتفترق من الى بجعل
ما بعدها في حكم سابقها مع عدم القرينة وبعدم جواز كتبت حتى زيد و
سرت حتى الكوفة وباختصاصها بالظاهر وبوجوب كون تاليها آخر اجزاء
سابقها او افراده فلا يقال نمت البارحة حتى الظهر وليلة حتى نصفها بخلاف
الى في الجميع والكاف للتشبيه كزيد كالاسد وللتعليل مع ما المصدرية نحو واذكروه

كما هداكم

كما هداكم اي لهدايته وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله شيء والواو القسم
وهي وان كانت فرعا للباء عند قوم لكنها اكثر استعمالا منه لانها الاصل وفيها الغرض الجري
فقال اي عامل ثانيه ارحب منه واعظم مكرا واكثر لله تعالى ذكرا ولا تختص
الثلاثة الاخيرة بظاهر معين فوائد الاول قد تدخل كاف الجر على انّ المفتوحة
المشددة فتزاد بينهما ما وجوبا للفرق بين كان هذه والمشبهة بالفعل نحو
قياما كما انك تقوم اي كقيامك وتسمى ما الفارقة وهي زائدة لفظا
لان تاليها مجرور محلا لسابقها ومعنى لانها لا تفيد الا فرقا لفظيا وقد
تخفف ان هذه كحين كما ان ستقوم اي كما انك تقوم وقد تحذف ما هذه
في الشعر وتكون منوية وعليه قوله كان يوخذ ينقد بر ضمير الشان اسما لان
والجملة خبرا وعطف تقتل منصوبا بان مضمرة على المصدر المنسبك من ان و
معموليها من باب قوله ولبس عباءة وتقر عيني كما يأتي وفيه الغرض بعضهم فعلا
ما زائد لفظا ومعنى لانه نوى اذا لم يلف في الكاف الثاني جاء بعض حروف
الجر اسما وفعلا ايضا وهو تسعة من الاسمية من التضمينية لغة فلما من و
التبعيضية ايضا عند بعضهم قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات
رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول له
وقال الطيبي اذا قدرت من مفعولا كانت اسما وتبعه السيوطي او خطأ فيه و
انما اراد الزمخشري ان الجار والمجرور في موضع نصب على المفعول به بالواسطة

الرعا الكرائم وقتلا من رفع يوخذ
اي كانه يوخذ

فيه للعمل في المستثنى او المفرغ له بالحذف والايصال والكلام معه مع
المفرغ غير موجب غالبا بل منفي كثيرا وفي حكمه النهي والاستفهام كلا
تضرب احدا وهل ضربت الا زيدا فيمتنع التفريغ في الموجب غالبا لفساد المعنى كضربت
الا زيدا اذ معناه ضربت كل احد الا زيدا لكنه قليل واجرى المبرد لو ولولا مجرى
النفي للزومه لهما معنى فاجاز التفريغ معهما والمشهور المنع وان ذكر المستثنى
منه مع المستثنى فان كان الكلام موجبا نصب المستثنى على الاستثناء وجوبا
كجاء القوم الا حمارا فشربوا منه الا قليلا وجاء الا زيدا القوم وحكى ابو
حيان ابداله من المستثنى منه عن بعض العرب وحمل عليه قوله تعالى فشربوا
منه الا قليل فيمن رفع والناصب الا عند الشيخ لانها مقومة لمعنى الاستثناء
والعامل فيه ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو اقرب وان لم يكن الكلام
موجبا فان كان المستثنى متصلا فالاحسن اتباعه بابداله من المستثنى منه
على اللفظ بدل بعض من كل عند البصرية وبالعطف عند الكوفية فالا
عندهم عاطفة بمنزلة لا نحو ما فعلوه الا قليل منهم ومن يغفر الذنوب الا
الله بالرفع حملا على لفظ المستثنى منه وهو ضمير الفاعل فان تعذر الحمل
على اللفظ فليحمل على المحل نحو لا اله الا الله بالرفع حملا على محل اسم لا التبرئة
وهو الرفع بالابتداء قبل نسخه بلا عند الجمهور وعلى محل لا مع اسمها عند
سيبويه لانهما عنده في محل الرفع بالابتداء وعلى القولين انما امتنع الحمل

على لفظ

على لفظ اسم لا لان عامل البدل هو عامل المبدل منه ولا لا تعمل في المعرفة
ولا المثبت ومقتضى الاحسنية جواز النصب على الاستثناء كما نص عليه
السيوطي ومنعه الجرمي وان كان المستثنى الذي ذكر معه المستثنى منه في كلام
غير موجب منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثناء والتميميون
يجوزون ايضا الاتباع على اللفظ نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب بالاستثناء
والا حمار بالرفع بالاتباع على لفظ القوم وانما منعه الحجازيون تخلصا
من بدل الغلط ووجهه سيبويه بان المستثنى منه يقدر عاما اي ما جاء
شيء الا حمار لكن خص القوم من بين افراد المستثنى منه بالذكر حيث ظن
ان السامع ليستبعد عدم مجيئهم او يتكره رضا الاستبعاد او انكارا وتكلفه
ظاهر ان لم يمنع مانع تتمة والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها
بالمفعولية لها فانها متعدية في هذا الباب وان كان خلا لازما في غيره
والفاعل مستتر وجوبا كما مر وسياتي بيان الخلاف في مرجعه كجاؤا خلا
زيدا والجملة مستانفة لا محل لها عند الجمهور ومحلها نصب بالحالية
عند السيرافي اي خالين عن زيد ويجر المستثنى بها مع حرفيتها كما مر في حروف
الجر وهو قليل في الاولين ولم يحفظه سيبويه في عدا وقد يحفظه غيره و
المستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية لليس ويكون واسمهما ضمير
مستتر وجوبا كما مر وانما وجب استتاره لوقوع الفعل الاستثنائي لانه بمنزلة

والفعلية امرمن مان يمين اذا كذب او شوا رضا للزوج والماسم بمعنى النعة
مفردا كالاه بالمد وفعل امر للاثنين من وال اذا لجا او للواحد موكدا بنون خفيفة
في الوقف وعلى اسم بمعنى ثم جرا وفعل امر للواحدة من وفى يفى ورب بفتح الرا
لغة في رب بفتحها اسم بمعنى سيد ومالك وفعل ماض كسد يفى ربه اى رباه
واصلحه وحتى اسم امراة حكاه ابن مكتوم في تذكرته عن احمد المصرى والموضع
بعمان ذكره ابن دريد في بيت له وفعل ماض للاثنين من حتا اذا سقط او حته
اى فركه وقشره والكاف اسم بمعنى مثل عند قوم منهم ابن مالك وفعل امر من
وكى يكى وحاشا مصدر بمعنى التنزيه وماضى يحاشى بمعنى استثنى وخلا اسم
لرطب الحشيش وماض من الخلو وجاء بعضها اسما فقط ايضا وهو ثلثة من بمعنى حين
غير من ومذ ومنذ لو رفع تاليهما كما رايته مذ يومان وهما ظرفان اخبر بهما
عما بعدهما عند الاخفش ومبتدا ان عند المبرد وظرفان مضافان الى جملة حذف
فعلها عند اكثر الكوفية اى مذ كان يومان وجاء بعضها فعلا فقط ايضا
وهو ايضا ثلثة اللام امر من ولى اذا قرب منه وعدا ماض من العدو ان
ينصب تاليه كما يأتى في المستثنى ورب بالفتح ماض مجهول من ربه وفعل امر منه
ايضا الثالث يجوز جر ما يستحق غيره للجاور نحو لجر وراد لا البأس ولا فصل بينهما
بعاطف او غيره ويسمى جر الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته
ضب وحقه الرفع لانه صفة جحر وقد يجئ مع الفصل بالعاطف في الشعر

والدليل يقبل التاويل وتاملته فهم غير صالح للتاويل ولو تم ففى الشعر خاصة
النوع الرابع من المعربات ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة اقسام
الاول المستثنى وهو الاسم المذكور بعد الا غير الصفة او اخواتها غير
وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون اى الذى ذكر بعدها
للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو كان سبقه تقديرا
او حكما كما قام الا زيدا ذ تقديره ما قام احد الا زيد فاحد سابق تقديرا
وما جاء الا زيدا القوم فان المستثنى متسابق رتبة وحكما وان تاخر
لفظا فان كان المستثنى مخرجا من متعدد ملفوظ او مقدر بحيث لولا
اخراجه لدخل فيه دخولا حقيقيا كليا او جزئيا في كل فان الواحد المركب
ايضا متعدد نظرا الى الاجزاء فيصل لاتصال المستثنى بالمستثنى منه ولدخوله
فيه فالاستثناء تخصيص بعد التعميم كاكرم العلماء الا زيدا او بع عبدى
الا نصفه والا يكن كذلك فمنقطع كجاء القوم الا حمارا او الا زيدا وان لم يكن
منهم فاداة الاستثناء الاستدراك ودفع توهم دخول تاليها في حكم سابقها
فتقدر بلكن عند البصرية وسوى عند الكوفية فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه
المستثنى منه لفظا او عرب بحسب اقتضاء العوامل برفع او نصب او جر لقيامه
مقام المستثنى منه كلم يقم الا زيد وما رايت الا زيدا وسمى المستثنى
مفرغا لانه فرغ العامل حيث صار بحذف المستثنى منه فارغا عن العمل

الا وكما لا يفصل بين الا والمستثنى كذا لا ينبغى الفصل بينه وبين ما
بين ليهما كجاء القوم ليس زيدا والخلاف في المرجح والمحل هنا كالخلاف
في خلا واخويه والمستثنى بما خلا وما عدا منصوب وجوبا بالمفعولية يمتنع
جره لان ما مصدرية فلا يكون معها الا فعلين وقال سيبويه لم يجئ حاشا
فعلا فلا يقع ما حاشا ولا ينصب له وسمعهما غيره كقوله رايت الناس ما
حاشا قريشا وقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
وترك المصنف ما حاشا لندرته او عدم ثبوته عنده والمستثنى بغير وسوى بالكسر
مجرور بالاضافة اللازمة لهما كما مر ويعرب لفظ غير بمثل اعراب المستثنى بالا
فان لم يذكر معه المستثنى منه فبحسب العوامل والكلام معه غير موجب غالبا كما قام
غيرك وما رايت غيرك وما مررت بغيرك وان ذكر نصب في الموجب كجاء القوم غير
واما في المنفى فان كان منقطعا فالنصب في الحجاز والوجهان في تميم والا فالاحسن
اتباعه على اللفظ الوصح والا فعلى المحل نحو لا اله غير الله بالرفع ولذا تعين رفعه
في نحو ما زيد بشئ غير شئ حقير لوجوب رفع المستثنى في ما زيد بشئ الا شئ
على محل المستثنى منه وهو الرفع بخبرية المبتدا لتعذر الحمل على لفظه
او محله القريب وهو النصب بما لان ما النافية لا تعمل فيما بعد الا فهو هنا
تابع لم يتبع لفظ متبوعه ولا محله وانما تبع اصله المفقود الذى قد يسمى المحل
البعيد مجازا او الغرضية القاضى الجندى فقال ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه

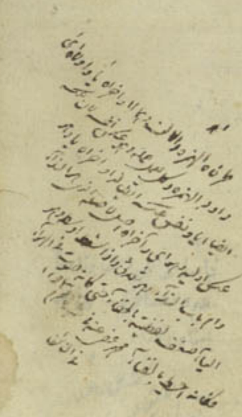
ومحله بانه اثبت ما ذا يعلم غير علم نافع بالغت فيما نقاره حتى ثبت وانشده
على الزمخشرى فقال لقد جئت شيئا اذا ومن لطفه اشارته الى المطلوب
بقوله ما ذا يعلم غير علم نافع وقد علم ان لفظ غير اداة الاستثناء وليس مستثنى
مع انه معرب باعراب المستثنى ما بعده لكن تعذر فيه اعراب المستثنى لوجوب جره
بالاضافة فاعرب غير نفسه بذلك الاعراب وقيل فيه ما اسم في الاستثناء
منصوب به وهو انه لما كان يفيد استعاروا غير في الاستثناء اعراب
المستثنى بما لتعذره فيه كما عكسوا ذلك في الاصفة حيث استعاد واعراب
الصفة لما بعد الا لتعذر اعراب الحرف مع ان الصفة هى الا بمعنى غير لا
ما بعدها كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وقلت فيها
ما تابع ليس يلقى تابعا متبوعه في لفظه او في موضع حتى استعار واجاز ذاك
التابع تابع المتبوع في ذا الموقع وسوى كغير اعرابا عند قوم منهم ابن مالك وظرف
غير متصرف اى منصوب ابدا بالظرفية عند اخرين هم الجمهور وسيبويه
والاخفش ثم ان اداة الاستثناء اما حرف كالا او اسم كغير او فعل كليس او
مترددة بين حرف وفعل كخلا وله ادوات اخر ذكرناها في الشرح منها لما مشددة
حكاها الخليل وسيبويه والكسائى على قلة وابو حيان مقتصرا على السماع ولا
يستثنى بها اسم مفرد بل اما الجمل الاسمية بعد نفى نحو ان كل نفس لما عليها حافظ
في من شدد لما او الفعلية الماضوية لفظا نحو نشدتك الله لما فعلت وفى الدعاء

اسالك بمحمد وآله لما فضيت حاجتي اي اسالك ابدا الا ان تفعل فيكون
منقطعا او الا اذا تفعل فيكون متصلا وجوز الزجاجي ما جاء المااخوك
ولم ارلخا وزيدا ولم يثبت والغزها الزمخشري بقوله اخبرني من حرف من حروف
الاستثناء لم ننن قط اسما من الاسماء الثاني مما يرد منصوبا وغيره المشتغل عنه
العامل ويسمى ايضا ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو اسم قبل عامل متصرف
من فعل وشبهه مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره او متعلقه بحيث
لو سلط ذلك العامل او لازمه او مرادفه او مناسبه على ذلك الاسم لنصبه
كزيدا ضربته او ضربت اباه او حبست عليه او على دينه او مررت به او بدار
اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم عليه بنصب ضميره
اي ضمير ذلك الاسم او بنصب متعلقه كما مر كان لذلك الاسم المشتغل عنه عامله
خمس حالات نصبه وجوبا ورجحانا ورفعه كذلك وتساويهما فيجب نصبه
باعمال العامل المذكور فيه وفي ضميره لاتحادهما معنى عند الفراء والا
فقط بالغاء الضمير عند الكسائي ورد عليهما نحو زيدا مررت به وبعامل مقدر
حذف وجوبا يفسره المذكور المشتغل عند الجمهور اذا تلا ذلك الاسم ما اي لفظا
لا يتلوه الا فعل كادوات التخصيص هلا والا ولولا ولوما وادوات الاستفهام غير الهمزة
والشرط غير اما المفتوحة فيتقدر فعل بين ذلك الاسم وهذا اللفظ ليكون تاليه
فعلا كهلا زيدا اكرمته وكذا الشرط نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه للتنديم

او تكرمه للتخصيص واما الهمزة فقد يتلوها الاسم واما اما فشرطها فعل لازم
واجب الحذف غير مفسر بشيء عند الجمهور فتقدير اما زيد فمنطلق مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذا
الفجائية التي يلزمها المبتدا بعدها اذ يمتنع تقدير الفعل بعدها فلا تا
لنا يليها لفظا ولا تقديرا فيجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقيل
انما التزم المبتدا بعد اذا هذه لئلا يلتبس بالشرطية فلو اقترن الفعل بقد
جاز النصب بتقدير فعل بعدها اذ لا لبس حينئذ فان الشرطية لا تقترن
بقد او فصل بينه بين ذلك الاسم وبين العامل المشتغل ما اي فاصل له الصدر
كالنفي والاستفهام والتمني والشرط والتخصيص ولام الابتداء ونحوها اذ يمتنع
عمل ما بعده فيما قبله لاستلزامه وقوعه حشو المنافي لصدارته والمفسر عندهم
كالمفسر فما يمتنع عمله في شيء يمتنع ايضا ان يكون مفسر العامله فيمتنع اعمال المقدر
مفسر به فيه نحو زيد هل رايته ويترجح نصبه ان تلا مطالبا الفعل محال
وقوعه نحو ازيدا ضربته ربما اذ الغالب تلو الفعل الهمزة الاستفهام وذلك
انما يحصل بالنصب المحوج الى تقدير الفعل وان حصل بنصبه تناسب جملتين
متعاطفتين في كونهما فعليتين وذلك امر مطلوب في باب العطف وهو يفوت
بالرفع بالابتداء نحو قام زيد وعمرا اكرمته اكرمت عمرا وزيدا ضربته او كان
العامل المشتغل فعل طلب امرا كان او نهيا او دعاء نحو زيدا اضربه ولا تهنه او

رحمه الله اذ لو رفع زيد بالابتداء كان خبرا عنه بجملة طلبيه والانشاء لا يخبر
به الا بتاويل كان يقدر زيد مقول في حقه اضربه كما قيل في نحو قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار
الرفع في العام كالاية في قراءة السبعة والنصب في الخاص كزيدا اضربه وقال
سيبويه الاية جملتان اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم
استونف الحكم فقيل فاجلدوا وقال المبرد هي من الباب لكن الفاء في الخبر لمعنى الشرط
في المبتدا وهو ال الموصولة ولا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبههما وما لا يعمل
لا يفسر العامل فيجب الرفع عندهما ويتساوي الامران رفعه ونصبه اذا انتفت
المناسبة بين الجملتين المعتبرة في العطف على التقديرين ولم يكن لاحدهما مرجح نحو زيد قام وعمرا اكرمته لان ما المعطوف فيه مسبوق باسمية وفعلية
يصح عطفه على كل منهما فان رفعت الاسم المشتغل عنه في الجملة المعطوفة كانت
اسمية فالعطف على الاسمية وهي الجملة الكبرى مجموع زيد قام او نصبت كانت
فعلية فالعطف على الفعلية وهي الصغرى جملة قام ورفوعه فيحصل التناسب
على التقديرين ويترجح الرفع فيما عدا ذلك المذكور في الصور الاربع اذ الرفع
مغن عن التقدير فهو اولى لان الاولى عدم التقدير بلا ضرورة نحو زيد ضربته
ومن ثم رجحه سيبويه مطلقا فالنصب عربي كثير والرفع اجود ولذا ايضا
منع بعضهم نصبه مطلقا لكنه مردود بثبوته في الفصيح الثالث مما يرد منصوبا

عشر المنادى وهو لغة شخص مدعو وعرفا الاسم المدعو بمسماه حقيقة كيا زيدا
وحكما كيا سماء بحرف نائب عن ادعو مبدلة بايا او هيا او اي او آ اي المد بغير همز
مع البعد بين الداعي والمدعو حقيقة وهو ظاهر او حكما كما لو نودي ساه او
نايم او غافل او عاص او اصم او غبي وجاهل وبالهمزة مفردة مفتوحة مع القرب
بينهما وبيا مطلقا مع البعد والقرب على المشهور والتوسط ايضا عند بعضهم وهو
اصل احرف النداء وام الباب ولذا اختص باحكام وظاهر الحد يشمل المندوب
بتسمية المتفجع عليه كيا محمداه وواعلياه كانك تناديه اذ تشافره وبهواه
والمتفجع به كواويلاه وياحزني اي احضر حتى تتعجب منك وهذا كله سيبويه و
مختار الجزولي وقيل المندوب ليس منادى ومدعوا واختاره ابن الحاجب ولعل
تركه هاهنا نظرا اليه والاول المشهور وقال الحريري ملغزا في يا ما عامل يتصل اخره
باوله ويعمل معكوسه مثل عمله ومعكوسه اي معكوسة في يا الحرفي عن حرف
بسيط عامل مركب من اربعة عوامل طرفيه واخريه واوليه واوله ويعمل كل
واحد منها مثل عمله وهو عكس نفسه وتحركه اخواه عكس اوليه بلا ادنى ريب
واصل الاصل والخوته وام الباب والمجموع لفظ ثلاثي البناء لكن لو سقط اوسطه
احاط به الفناء وشرط كونه اي المنادى مظهرا فلا ينادى مضمر مطلقا اذ النداء
خطاب فيلغوا معه ضمير الخطاب ويتنافيه ضمير الغيبة والتكلم وقول الاحوص
يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت ضعيف لا يقاس عليه مع احتمال



وقياسه ينطوي الالام عدا وجاز حذف آلة الندا آ
في علم الله الجليل ذي الثنا الا مع اسم الجنس في الاثنا

كون يائه لمجرد التنبيه لا للنداء كما قيل في نحو يا ليتني ويا ابعد وقاننا مبتدء
وانت توكيد والموصول خبر فكلام المص على التنزيل والا فتوجيه قول الفصيح مقدم
على تضعيفه وقال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا
على كلام العرب فالفيه شعبان ولا نقل عند النداء يا هو فليس في النحاة من
رواه وقد روي في الدعاء عن امير المؤمنين والخضر عليهما السلام فان ثبت فهو من
المستثنيات فلا يقاس عليه ويحتمل كون هو هنا اسما ظاهرا اعرابيا او شبهه
لا عربيا مضمرا ولعله مراد المرادي ويشترط ايضا خلو اي المنادى او المظهر عن اللام
اي ال التعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي تعريف لفظا بخلاف يا هذا
ونحو من المعارف الخالية عن اداة التعريف لفظا الا في لفظ الجلالة اذ يقال
يا الله خاصة لان ال للزومها له كانت كجزئه وقيل لانه للتعظيم لا للتعريف
وقيل عوض عن همزة محذوفة فان اصله اله ويشترط ايضا خلوه عن ال الموصولة
والحرفية غير المعرفة لمشابهتهما لفظا لال التعريف فيمتنع يا الضارب يا الذي
ايضا وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي شاذ لا يقاس عليه فان اريد نداء ذي
اللام توصل اليها بايها وايهذا نحو يا ايها الناس ويا ايهذا الرجل وقد يحذف
حرف النداء مطلقا كما هو ظاهر المص هنا وابن الحاجب في الكافية ويا خاصة
عند المحققين قال تعالى يوسف اعرض وربنا لا تزغ قلوبنا وايها المؤمنون
الا مع اسم الجنس المنكر سواء تعرف بالنداء كيا رجل ام لا كقول الاعمى يا رجلا

وليس في المندوب ما له الاله الا مع اللهم والاشارة
والمستغاث جاز حذف الآله لاسيما معها اتى في العباره

خذ بيدي لشدة افتقاره اليه بخلاف المعين والا مع المندوب لان الطالب
ومد الصوت المندوب في المنادى بل هو مطلوب فيه حتى تزاد في اخره الالف
لذلك فينافيه الحذف وفيه اشعار بدخول المندوب في المنادى عنده رحمه الله
والا مع المستغاث وهو المدعو لاغاثة الداعي في شدة او اعانته في مشقة
لان مقام الاستغاثة يقتضي المبالغة في الطلب والتنبيه فالحذف ينافيه
ولا يستغاث بغير يا والا مع اسم الاشارة لانه وضع لما يشار اليه لا على المخاطب
لا للخطاب فاذا استعمل للخطاب والنداء احتاج الى قرينة تصرفه عن اصله
وهي اداة النداء فلا تحذف والا مع لفظ الجلالة لفظ الله مع عدم الميم المشددة في
المعوضة من يا مطلقا عند الجمهور وفي الاغلب عند من جوز للضرورة فان
وجدت الميم وقيل اللهم لزم الحذف كراهة اجتماع العوض والمعوض عنه الا في الضرورة
كقوله اقول يا اللهم يا اللهما خلافا للكوفية اذ الميم عندهم بقية جملة
حذف بعضها اصله الله ام حذفت همزة فعل الامر تخفيفا اي يا الله اقصدنا
بالاجابة وضعفه ابو حيان ورده بدر الدين بن مالك بانه لو صح لجاز استعمال
احدهما يا الله اقصدنا طارحها والاخر منتف اجماعا ورجح ابن فلاح بانه على قول
الكوفيين نظيره هلم لتركبه عندهم من هل وام وعند البصرية من حرف التنبيه
ولم ولا نظير له على قول البصرية والحمل على ما له نظير اولى ما رجح قيل ولا
تحذف حرف النداء مع المنادى البعيد ايضا اذ الاطالة والمد مطلوبان

فانشاء على اللهم ارحمنا وثانيها
اللهم وارحمنا في ساعتي اللهم
امنا وارحمنا

[illegible]

فيه لمزيد الاهتمام بالتنبيه تفصيل المنادى المفرد وهو هنا ما ليس مضافا
ولا شبهه المعرفة قبل النداء والمفرد النكرة المقصودة اى المعرفة بعده بقصد
معين منها يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية من ادعوك المشبهة
لمشابهة الكاف الحرفية فى ذلك لفظا ومعنى على ما اى حركة او حرف كانا يرفعان
به قبل النداء نحو يا زيد ويا موسى ويا فتى ويا رجل ويا زيدان ويا رجلان ويا
زيدون او رجال ويا قاضى بياء ساكنة بلا تنوين ويا لعكس عند يونس هذا
فى المعرفة قبل النداء فالمبنى قبله اولى بالبناء بعده كيا هذا ويا هؤلاء ويا
سيبويه فيبنى على الضم تقديرا والمنادى المضاف لفظا او معنى وشبهه
وهو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة الغير المقصودة اى الباقية على تنكيرها تنصب
بادعو مقدرا عند سيبويه وبالحرف لشادة مسده عند المبرد وهو اسم فعل عند
ابى على فالنصب به ايضا نحو يا عبد الله علما كان ام لا ويا ضاربا زيدا ضا
ويا طالعا جبلا ويا خيرا من ويا شريفا ابوه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى
وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه والمنادى المستغاث يعرب ويخفض
مقترنا بلامها اى بلام الاستغاثة المفهومة من لفظ المستغاث ولو مفردا معرفة
لضعف علة البناء وهى مشابهة الحرف بدخول لام الجر الخاصة بالاسم ويبنى بفتح
لا لفتح لتلك المشابهة فيه لكن اهتم الجمع بين اداة الاستغاثة وبين العوضين اذا
اللام عوض الالف عند الخليل نحو يا لزيد بفتح اللام لان المنادى نايب عن كاف



الضم وهى تفتح معه ويا زيدا بالالف وللالحاق الهاء وقفا والعلم المفرد
الموصوف بابن او ابنة على خلاف نقله ابن كيسان فيهما لكل منهما متصلا
ومضافا الى علم اخر يختار فتحه عند البصريين ويجب عند بعض نحو يا زيد ابن عمرو
وهند ابنة بكر بفتح زيد وهند اتباعا لفتحة ابن وابنة لعدم الاعتداد
بالحاجز الساكن او لاعتبار التركيب بهما كخمسة عشر او لانضمام ابن واضافة العلم الى
وغير المختار ضمه لكونه مفردا معرفة وهو مختار المبرد للقياس ويتعين الضم
ان لم يكن المنادى علما او متصلا بهما او كانا مضافين الى غير العلم او بدلين
او بيانين لا صفتين والمنادى المنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو قول
الاحوص سلام الله يا مطر عليها وقد روى بالوجهين واوجب سيبويه و
اختار الخليل ضمه للاصل فى المفرد المعرفة والمنادى المضاف المكرر قبل
المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كيتم الاول فى نحو قول جرير يا تيم تيم عدى لا
ابا لكم فضمه الاصل والاكثر لانه مفرد معرفة فيتم الثانى بدل او بيان منادى
ثان بتقدير يا او مفعول بتقدير اعنى ونصبه على الاضافة الى عدى المذكور
باقحام تيم الثانى بين المتضايفين لانه عين المضاف والى مقدر يفسره المذكور
تبصرة فى توابع المنادى وقد جرت عادتهم بذكرها معه وافرادها عن بحث
التوابع لطولها بكثرة مباحثها وتوابعها المضاف تنصب مطلقا سواء كان
المنادى معربا ام مبنيا كيا زيدا ورجل وعبد الله صاحب بكر او اخانا او

اتباعا على محله دون لفظه وقد الغزنيه فقيل يا هؤلاء اخبروا سائلكم ما
ما اسم له لفظ ومعنيان ولا يراعى لفظه فى تابع والموضعان قد يراعيان
واللفظ مبنى كذلك موضع من موضعيه غادى بان ومن المقفل لايماء الى الملحوظ
بقوله يا هؤلاء تذييل قد يرخم المنادى المعرفة غير المضاف والمستغاث
والمندوب تخفيفا بحذف حرف من اخره وهو الغالب كيا صاح ويا حار فى
يا صاحب وحارث علمين او حرفين زائدين ساكن تالى الحركة من جنسه
ولو قدرا ان كمل اربعة فصاعدا كيا منصور ويا مسك ويا مفض ويا مصطف
فى منصور ومسكين ومفضال ومصطفون ومصطفين اعلاما الا ان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين او كلمة ان كان مركبا كيا بعل فى بعلبك ويرخم
ذو التاء بحذفها مطلقا ولو ثلاثيا وغير علم كيا هب وجارى وفاطم فى هبة
وجارية وفاطمة والمحذوف كالثابت فى الغالب ابقاء سابقه كما كان كما فى قد
يلغى فيضم سابقه كانه الاخر كيا حار بالضم بل قد يعل ايضا كيا مر او يا ثمى
فى مروة وثمود الرابع مما يرد منصوبا وغيره مميز اسماء العدد
فانها لو قوعها على كل معدود تحتاج الى مميز تعينه ومميز الثلاثة الى العشرة
وهى ثمانية الفاظ مجرور باضافتها اليه ومجموع ليوافقها فى التعدد وهو
مكسر من ابنية جموع القلة غالبا وقل نحو ثلاثة قروء وسبع سنبلات وما
اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان اكتفاء بجمعيتهما معنى ويجران بمن او الاضافة

كثلثة ثمرا وقوم ثلثة من التمر او من القوم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير
وكان فى المدينة تسعة رهط وكذا ثلثمائة الى تسعمائة لرفضهم جمع مائة ما
الحريرى الخبر فى عن مائة بمعنى مائات وكلمة بمعنى كلمات شاذ او لمائة مميزة ثلث
الى تسع ونحو قولهم كلمة الشهادة وكلمة لبيد ومميز ما بين العشرة والمائة
وهو احد عشر الى تسعة وتسعين مركبا كان كما او بسيطا كالعقود منصوب على
اصل التمييز وشذ الجر مع العقود كعشرى درهم فلا يقدح فى القياس ومفرد
لحصول الغرض بنفسه من تثنية وجمعه كاحد عشر كوكبا ومميز المائة والالف
وتثنيتهما ما بين والفين وجمعها الوف والاف مجرور بالاضافة مفرد كعندى
مائة او مائتا او الف او الفا او الوف كتاب وانما لم يقل جمعهما لانهم رفضوا
ترك جمع المائة فى باب العدد فلم يسمع ثلث مائات ومئين مع ان قياس مميز
ثلثة واخواتها الجمع وقوله ثلث مئين للملوك وفى بها شاذ ضرورة وقد
تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين ثلثمائة سنين وقد تميز بمفرد منصوب
كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما واصول العدد اثنتا عشرة كلمة هى واحد
الى عشرة ومائة والف وغيرها فروع حاصلة منها بتثنية او جمع او تركيب او اضافة
كالفين والوف واحد عشر وثلثمائة فالواحد والاثنان يذكران مع المعدود
المذكر كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ويؤنثان مع المؤنث
كنفخة واحدة وامرأتين اثنتين وكذا الحادى والثانى الى العاشر ولا يجامعهما

ها المفرد التابع ما قد اعربا ... وتابع المبني منه حتميا
يتبع في اعرابه ما وجبا ... حملا على اللفظ له او المحل

والمفرد الذي يكون بدلا
مطلقا كالمستقل عملا

البلد او نفسه ويا رجلا رحيم القلب ويا قوم معين الضعفاء اما التوابع المفردة
اي غير المضافة بقرينة المقابلة بالمضاف فلو مضافا فهي نوعان من حيث اعرابها تابع
وبنائه فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة
والمستغاث باللام والمتعجب منه والمنون ضرورة تعرب باعرابه من اي
التوابع كانت كيا عبد الله الظريف اخانا وبكرا وزيدا اجمعين وتوابع
المنادى المبني وهو المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ان كانت من التاكيد
والصفة وعطف البيان جاز ان ترفع حملا على لفظه لمشابهة الضمة البنائية
للرفع الاعرابي في حدوثها بحرف النداء كما ترفع في اسم لا التبرئة وان تنصب حملا
على محله وهو النصب بادعو كما هو قياس تابع المبنيات كيا زيد ونا اجمعون و
اجمعين والبدل كالمنادى المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا
كيا زيد بشر او يا بكر اما المعطوف بالحرف فان كان مع ال كيا زيد والحسن
والرجل ففيه الوجهان على خلاف في المختار فالخليل ثم يختار رفعه مشاكلة
لضمة المتبوع ولانه اكثر ولان المعطوف منادى مستقل تقديرا وان امتنع دخول
يا عليه لفظا لوجود ال ويونس يختار نصبه لانه يمتنع كونه منادى مستقلا
فلا يحمل على اللفظ بل على المحل ليكون مفعولا وفصل المبرد
فان كان المعطوف كالخليل والصعق علمين في العلمية وعدم افادة ال فهو كا
الخليل يختار رفعه وان لا يكن علما كالرجل والطين مما يعرف بال فهو كيونس

وتابع الذي يبنى قبل الندا ... وذات ضم ليس ينبدي ابدا
كتابع المضموم لفظا فاحتمل ... حملا على اللفظ له او المحل

يختار نصبه وان لا يكن المعطوف مع ال كالبدل فهو كالمستقل مطلقا كما مركيا
زيد وبشر ولكن اخانا واجاز المازني والكوفية نصبه قياسا على ما مع ال ثم
قال ابن الحاجب في شرح الكافية ان المبرد يختار نصب ما يلزمه ال كالصعق
ورفع غيره كالحسن وتبعه صاحب اللباب والجامع وغيرهما وليس كما وهموا بل
يختار الرفع في العلم مطلقا سواء لزمته ال ام لا كما عرفت وقد حكاه غير واحد
منهم بلفظه وتوابع ما اي منادى مبني بغير ضمة كالمعتل اي المنقوص
كيا موسى وفتى وقاضي وغازي مما بني بعد النداء وكالمبني قبل النداء كهذا
وهؤلاء وتابط شرا وبعلبك فيها الوجهان كتوابع المنادى المبني المضموم
لفظا من غير فرق فترفع توابع ما قدر ضمه للبناء المقدر في متبوعها حملا على
اللفظ التقديري كما ترفع توابع المضموم لفظا على ضمة اللفظي وتنصب النصب
المقدر حملا على المحل وهو النصب بادعو كما تنصب ثم ايضا الذلك وصف
هذا النصب بالمقدر وليس كما ينبغي لانه محلي لا تقديري الا ان يراد بتقديره
اعتباره محلا ووضعه بحسبه لا التقدير العرفي او يحمل على في الموضعين
متعلقا بالفظ المقدر لا بلفظ المقدر كيا موسى الفاضل او الفاضل اخونا
او اخانا ويا هؤلاء العالمون اجمعون او العالمين اجمعين فنحو هؤلاء ههنا له احكام
بناء تقديري هو ضمه على انه منادى مفرد معرفة واعراب محلي هو النصب
بادعو وقد يجوز بتمثيلها محلين الاول لهما محلا قريبا والثاني بعيدا ويجوز

لا ينفصلان عن المعدود ... مكتفيا بلفظه المحدود
واحد عشر واثنا عشرا ... فيا عرف لفظه مذكرا
واثنتا عشرة احدى عشرة ... في غير ما احاده مذكرة

اي الواحد والاثنين اسم المعدود ومميزا لهما لا يقال واحد رجل ولا اثنان او اثنا
رجلين بل يكتفي منهما بالمعدود مفردا او مثنى ويقال رجل ورجلان لدلالته على
الجنس والعدد كليهما واما في نحو الهين اثنين واله واحد فهما تاكيدان للعدد
المفهوم من المعدود اذ لا ينتقد الجنس الا منه ولا العدد الا منهما والثلثة
الى التسعة مفردة ومركبة والعشرة مفردة بالعكس فتؤنث للمذكر وتذكر للمؤنث
سواء كانا حقيقيين كثلث نسوة وخمس رجال ام لا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام فذكر العدد مع ليال لتانيث ليل وانثه مع ايام لتذكير
يوم اذا اعتبر فيهما بحال مفرد المعدود فان جاز فيه الامران فالامران كخمس
او خمسة اوسوق وفيه قال الحريري ان تلبس الذكران برائع النسوان و
برزت بالحجال بعمائم الرجال هذا كله مع ذكر المميز ومع حذفه واما مع حذفه
كصمنا خمسا من شهر اي خمسة ايام فمؤنث لعدد تغليبا للمؤنث على المذكر لسبق
الليل في تاريخ العرب لانها اول الشهر وهو ما بين الهلالين وكذا الوقت مع
مميزين مختلفين تذكيرا وتانيثا مفصولين عنه بين او بين نحو بعنا عشرا من
عبد وامة اي من المجموع في عشرين يوم وليلة اي عشرة ايام وعشر ليال فيؤنث العدد
تغليبا للمؤنث فباسا على التاريخ وذلك ما العرة من قال اما موضع يتعلق الا
به ولفظه تعد في الذكران ثمة تقول في المركب احد عشر اثنا عشر بتذكير
الجزئين في المذكر واحدى عشرة اثنتا او ثنتا عشرة بتانيثهما في المؤنث وتسكن

والمذكر عشر عشرة ... فالعشرة في التركيب راح الى ... ولشين الامران في عشرينا
في عدد ذي الاثنين عكس عشرة ... حكم قياس فيها قد اصلا ... واحدها الى تسعينا
والشين يا مثناة والف ... والعقد عشرين اذكرن المثنا ... في كل عقد راع ذا المبتلينا
وفرع هذين يا ابن خلف ... وعقده الوقد عليه عطفا ... الى تمام الاثنين والتسعينا

شين عشرة في الحجاز وتفتح الثوالي اربع حركات وتكسر في بعض تميم وتفتح في الباء من
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول فقط في المذكر وثلث عشرة
الى تسع عشرة بالعكس في المؤنث فالعشرة بعد التركيب ترجع الى القياس فتؤنث بالتاء
وتذكر بتركها بخلاف ثلثة الى التسعة وفي ثماني عشر اربع لغات فتح الياء كاخواتها
وهو احسن ثم اسكانها ثم حذفها بفتح النون او كسرها ليدل على الياء كا
قد يحذف قبل التركيب ايضا فيجري اعرابه على النون كقوله لها ثنايا اربع
حسان واربع فثغرها ثمان وتستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها
من العقود الى تسعين وفي مائة والف ومجموعهما ثم بعد عشرين تعطف ثاني
جزئي المركب وهو العقد على الاول وهو النيف بعاطف مذكور فتقول احد
وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة واثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة بتذكير الجزء الاول للمذكر وتانيثه للمؤنث لكن لا يقال واحد
وواحدة بل احد واحدى وتعكس في ثلثة الى تسعة فتقول ثلثة وعشرون
رجلا وثلث وعشرون امراة وهكذا الى التسعة فتقول تسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امراة ثم تعطف النيف على مائة والف ومجموعهما فتقول مائة او الف
او ثلثمائة او الف وثلث رجال او ثلثة نسوة الا في التاريخ فانه بالعكس كسنة
ثمان ومائة والف ثالث انواع منها المضمر وهو ما اي اسم وضع لمتكلم او
مخاطب حاضرين او غايب سبق ذكره سواء وضع لهذه المفهومات العامة

كما تشير عليه اجمالا — او حذفت العامل في الضمير
فسروا عنه بالاتصال — كنا اياك لدى الحذف
وقال الاشبه ان يتصل — او خاطبكم او وصفا مسندا
به ضمير الرفع او منفصلا — لغير بالز الضمير اسندا

ليستعمل في واحد معين من افرادها كما هو المشهور او للافراد انفسها ملحوظة
في ضمن تلك المفهومات بوضع واحد عام كما عليه المحققون وسواء سبق مرجع
الغائب لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب او رتبة كضرب زيدا غلامه
واليهما اشار بقوله ولو حكما فخرج لفظ المتكلم والمخاطب لوضعهما للغائب فان الاسماء
الظواهر كلها غيب ولفظ الغائب لم يوضع للغائب مطلقا الا بشرط سبقه والتزم
لمنع الخلو لا الجمع فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كالف قاما وقوما وواو قاموا
وقوموا ونون قمن منهما فان استقل الضمير لفظا بحيث استعمل منفردا بلا احتياج الى
بغيره فمنفصل كهو واياه والا يستقل كذلك فمتصل بارزا كتاء قمنا او مستترا وجوبا
او جوازا كالمنوي في قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او منصوب او مجرور والمنفصل
غير مجرور فلم يسمع الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة انواع نوعان للمنفصل وثلاثة
للمتصل ولكل نوع اثنا عشر لفظا فالاول ضربا الى ضربنا معلوما ومجهولا
والثاني ضربا الى ضربنا والثالث غلامه الى غلامنا والرابع هو الى نحن
والخامس اياه الى ايانا ولا يسوغ استعمال المنفصل الا لتعذر المتصل لانه اخصر وا
لغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عنه الا لمانع كتقديمه على عامله لغرض
لانه انما يتصل باخره كاياك نعبد او فصل عنه بلفظ لذلك كما جاء الا هو وحذف
عامله كاياك والاسد للتحذير اي اتق والاحذر او كونه غير صالح للاتصال به كالحرف
والعامل المعنوي مع ضمير مرفوع نحو ما هن امهاتهم وانا زيد او وصفا مسندا

الى غير ما هو له كزيد بكر ضاربه هو اذا كان الضارب زيدا اذ لو قيل زيد بكر ضاربه
لاوهم العكس بناء على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز لزيد كما هو الظاهر فان
بالمنفصل دليل على ارادة الاول دون الثاني اذ لو اراده لاكتفى بالمتصل ولم يعدل
عنه مع ظهور المراد منه فحمل عليه ما لا لبس فيه كزيد فرسه راكبه هو وبكر
هند ضاربته هي طردا للباب بخلاف ما لو كان الخبر فعلا كزيد بكر يضربه
اذ يكتفى فيه بالمتصل ولم يعدل عنه مع ظهور المراد منه فحمل عليه ما لا
لقوة الفعل واصالته في تحمل الضمير والعزة فيه فعلك فلنا النحوي على
شرعه اصل لنا انحط من فرعه من عامل الاسماء في مضمر اولى به من فعله فارعه
وانت في كل ضمير بعد اخر اعرف منه وغير مرفوع كهاء سلنيه وشبهها
بالخيار بين المتصل للاصل والمنفصل لئلا يتوالى المتصلان
في نصلتين وهما سيان في ظاهر الاكثر ورجح الوصل في التسهيل والفصل
فيما يحكى عن الشلوبين وهو بعيد ثم يرجح الفصل بالاتفاق مع جر الاول
كحبي اياه او اياك او حبنا اياه مع جواز الوصل لقوله لئن كان حبك
حقا يغنينا ويجب الوصل مع رفع الاول كذلك كسالتك وسالته وزيد
سالك الا في باب كان فان المختار فيه الفصل عند سيبويه والوصل عند اخرين
نحو كنته وكنت اياه مسئلة قد مر انه يشترط سبق مرجع الضمير الغائب لكن
قد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب مفسر بالفتح بها تلك الجملة تفسيرا

بعد الابهام ويسمى مذكره ضمير الشان ومؤنثه ضمير القصة رعاية للمناسبة
لا لان تذكيره باعتبار عوده الى الشان وتانيثه باعتبار عوده الى القصة
كما توهم اذ الضمير انما يرجع الى المتعقل في الذهن لا الى هذين اللفظين نعم تا
التعبير عن ذلك المتعقل بالاول في المذكر وبالثاني في المؤنث كقل هو الله
احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وانما يجب تفسيره بجملة خبرية لانه
بمعنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة متضمنة للنسبة التامة خبرية
وفيه اعتراض قال ما مفرد لفظا ومعنى هم معنى كلام فيه لفظ شان
ويجوز مطلقا تذكيره باعتبار التعقل شانا وتانيثه باعتبار قصة
ولكن يحسن تانيثه ان كان في الجملة المفسرة مؤنث ووقع ذلك المؤنث فيها
عمدة فاعلا او مبتدا وتذكيره ان كان فيها مذكر كذلك وقد استتر هذا الضمير
في كان وكاد ولا يجوز حذفه اذ يفوت به الغرض المبالغة فحذفه للغرض الاتباع
لغيره كما في باب ان المفتوحة المخففة من الثقيلة نحو وان يكاد اي وانه وحذف
ضمير الشان تبعا للنون المحذوفة من ان الثقيلة ولا يعمل فيه الا الابتدا
او احد نواسخه فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع لعوده الى متعقل واحد يعبر
بالشان او القصة ولو فسر بجملتين او جمل ولا يفسر بمفرد عن جملة كما مر ولا
يتبع بتاكيد او بدل او بيان لان الغرض منه الابهام او نعت لان الضمير لا ينعت او
منسوق لان هذا الضمير مخبر عنه بجملة وانما استغنى عن الرابط لانه رابط بنفسه في

في الجملة فلو عطف عليه غيره شاركه في كونه مخبرا عنه بجملة خالية عن الرابط
وهو ممتنع في غيره ولا يفسر الا بامر عظيم خطير اذ المبالغة لا يليق بها الحقير نحو
هو الامير راكب قال الشيخ رضي كان المخاطب لما احس بما يوجب الاستفهام
عن الشان من اضطراب الناس وتراكم الركبان سال فقال ما الشان فقيل
هو الامير راكب فلا يقال هو الذباب طاير ونحو هي هند كريمة ذكر مثالين
لما عمل فيه الابتداء الاول للمذكر والثاني للمؤنث وانه الامير راكب لما
~~عمل فيه الابتداء الاول للمذكر والثاني للمؤنث وانه الامير راكب لما عمل~~
فيه حرف ناسخ وقوله اذا مات كان الناس صنفان لما عمل فيه فعل
ناسخ فلا يقال هو الذباب طاير فائدة ذكر بعض المحققين منهم الشيخ رضي
عود الضمير الغائب على المرجع المتاخر عنه لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا
كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين على اسم ظاهر بعدهما واعملنا
الثاني وفاقا للبصريين نحو اكرماني واكرمت الزيدين ففي اكرماني ضمير مرفوع
للزيدين وهو متاخر عنه لفظا وهو ظاهر ورتبة لان مفعول الفعل متاخر
رتبة متاخر عن الفعل فضلا عن الضمير المتقدم او كان الضمير فاعلا في باب
نعم وبئس مفسرا بتمييز على قاعدة الباب نحو نعم او ساء رجلا زيد فالفاعل ضمير
مستتر مبهم يفسره التمييز المتاخر لفظا ورتبة على المشهور فزيد هو المخصوص
بالمدح او الذم وقيل هو مبتدا والجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة وقيل هو الفاعل

او سد لانه ملفوظ ظاهر او حرة رب نحو ربه فتى
كونه زيدا نقلب ظاهر او كان للشان كما ذكرنا

فلا ضمير او كان الضمير مبدلا منه اسم ظاهر يفسره نحو ضربته زيدا فان الضمير المنصوب
في ضربته يعود الى بدله زيدا المتاخر لفظا ورتبة او كان الضمير مجرورا برب
الجار على ضعف وشذوذ لدا عدرب في حروف الجر مما يختص بالمظهر نحو ربه
رجلا ولذا يجب افراده وتذكيره عند البصريين خلافا للكوفيين حيث اوجبوا مطابقة
للتمييز نحو ربها امراة وربهم رجالا او كان الضمير للشان والقصة كما تراجع
الى الجملة المفسرة المتاخرة لفظا ورتبة لانها خبر له بنا على ظاهر تفسيرها لم
واما في التحقيق رجوعه الى متعقل في الذهن في سوال مقدر كما تر وذكروا
عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة في مواضع اخر غير مشهورة الاول المخبر عنه
بمفرد متاخر يفسره كقوله تعالى ان هي الا حيوتنا الدنيا وقولهم هي النفس
تحمل ما حملت الثاني جعله جملتين الثاني المميز بالبه في غير باب نعم ورب نحو
فقضاهن سبع سموات قاله الزمخشري الثالث ضمير مفعول اتصل بفاعل
مقدم كضرب غلامه زيدا عند الاخفش وابن جني حيث جوزاه لشواهد شعرية
كثيرة ونص الجمهور على الضرورة فزيد يقع بين المبتداء وخبره مع الناسخ
وعدمه ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتداء مفيد للتوكيد والحصر وان ما
بعده خبر لا نعت ويسمى فصلا لفرقه بينهما وعمادا لاعتمادهم عليه في ذلك
ولا بد من تعريف الخبر وامثاله من النحو اولئك هم المفلحون وان ترن
انا اقل منك فان دخله لام الابتداء فهو مبتداء مستقل ولم يكن فصلا نحو

ان زيدا لهو قائم واما النحو الصافون فان كان من الضماير المشتركة بين
المرفوع والمجرور وجاز كون اللام جارة فينقلب الضمير معها خبر لما بعده
نحو ان الزيدين لهما غلامان فالمعنى على الاول ان الزيدين غلامان
للغير وعلى الثاني العكس وذلك ملغز فيه بين لنا مجرور وحرفان غدا في
حلية من رفعه بالابتداء فالعكس من مفهومه مفهومه والحرف توكيد
اذن للمبتداء ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه ليشار به اليه
اشارة حسية كما هو المتبادر فلا تنقض بغيرها من المعارف فلو استعملت
في غير محسوس نحو ذلكم الله فمجاز فان قيل تعريفها بالمشار اليه دور وجب
بوجوه الاول ان المراد بالحد المعنى اللغوي وبالمحدود العرفي الثاني ان
الاسم الاشارة كالعلم الجنس الفاظ مخصوص لغلبته فيها فلا يراد معناه
الاضافي كعبد الله علما الثالث ما قيل من ان المراد بكل من الحد والمحدود
معناه اللغوي وغايته توقف معرفة المحدود على معرفة جزئه البديهي
التصور فلا دور لعدم العكس فللمفرد المذكر ذا وللمثناه ذان حال كونه مرفوع
المحل وذين حال كونه منصوبه ومجرورة فليس الالف والياء فلامتين للاعراب
ولا الياء منقلبا عن الالف كما في المثنى المعرب بل كل منهما اصل موضوع
ليس مزيدا عن الاخر فهو مختلف يختلف للدلالة على معان مختلفة لكن الاختلاف
مستندا الى الواضع حيث وضع لكل معنى لفظا مستقلا بيانا ان المراد لا الى العوامل

فهو معها لا بها وفيه الغز من قال واي مبنى يرثلاعب عوامل ارادت البيان
واما ان هذان لساحران فيمن شدد ان فليس هذان بالالف اسما لان بل هو
ماول بوجوه الاول انه حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتداء وخبر الثاني
هي حرف ناسخ اسمه ضمير شان مقدر ورد الوجهان بان اللام المؤكدة
لا تدخل خبر المبتداء يأتي جوابه في حديقة المفردات الثالث ان هذان اسم
ان على لغة من جعل المثنى بالالف دايما وفيه ان تلك اللغة في المعربة وقيل
اجتمعت في هذان الفان اصلية وزايدة للتثنية فحذف احديهما للساكنين
ثم جعل المحذوفة هي الثانية قال ببنائه لان الف هذا لا يقبل التغير ومن
جعلها الاولى اعربه رفعا بالف التثنية ونصبا وجرا بياء منقلبة منها فلك
وعليه يمشي تلك اللغة لكن القايل ببنائه لا يقول بذلك فالقول ببنائه
القول بالبناء عليه بناء بلا اساس وانحراف عن القياس وللمؤنث المفرد
ذي وذه باسكان الهاء او كسرها بلا ياء وتي وتكرر في الوجهين وللمثناه تان
رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين ولجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء مدا في
الحجاز بكسر الهمزة وقد تضمان فيكتب بالالف وقصرا في نجد فيكتب بالياء وهو
للعاقل غالبا ومن غيره قوله والعيش في اولئك الايام وقد يؤتى اولى باشباع
ضم الهمزة الاولى وهلا يقلها هاء واسماء الاشارة قد تدخلها هاء التنبيه
كهذا وهاتان وهؤلاء وتلحقها كاف الخطاب الحرفية المتصرفة تصرف الاسمية

غالبا ومن غيره ذلك خير لكم وتبين حال المخاطب تذكيرا وتانيثا او افرادا وتثنية
وجمعا بلا لام للمتوسط كذاك وتاك ومعه للبعيد في الحجاز كذلك وتلك
الا في المثنى والجمع عند من مده والا فيما دخله حرف التنبيه فلا لام للبعيد
وقال الشيخ قد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال ومنه قوله تعالى
هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ ومنها الموصول وهو نوعان حرفي واسمي
فالحرف كل حرف اول مع صلته اي معموله المتصل به بالمصدر ولا عايد له اذ لا
يعود ضمير الى الحرف والمشهور منه خمسة وهي ان المفتوحة المشددة المشبهة
بالفعل وصلته جملة اسمية تناول بمصدر الخبر كما تر وان المفتوحة الناصبة
للمضارع وصلتها فعل متصرف مضارع او ماض وقيل وامر وما المصدرية وصلتها
فعل متصرف غير الامر وقيل وجملة اسمية غير مصدرة بحرف على قلة وهو مختار
الشيخ لقوله عليه السلام بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وهي ظرفية او
غيرها وقد سبقنا في ما دام وكي الناصبة وصلتها المضارع ولو على الخلاف
ولو تثبت مصدريتها عند الاكثر وتوصل عند مثبتها بفعل متصرف غير
الامر نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا اياه وبلغني انك منطلق اي انطلاقك
او انك زيدا وفي الدار اي كونك زيدا او استقرارك فيها وان تصوموا
اي صومكم خير لكم ولولا ان من الله علينا اي منه وحكى سيبويه كتبت اليه بان قم
اي بالقيام وبما نسوا اي بنسيانهم يوم الحساب ولكيلا تكون على المؤمنين

في هذه الثلاثة رسم لا يكون بالام للبعيد ويشار بها
الى الزمان والمكان وغيرهما وتختص بالمكان هنا
وههنا للقريب وهناك وهناك للمتوسط
وهنالك وثم للبعيد وهنا بمعنى الشيء
اركيها الشيء وهنت للبعيد

حرج اى لعدم كون حرج واسلك كى ادخل الجنة اى لدخولها و يود احدهم
لو يعمر الف سنة اى تعميرا الف سنة وقيل لو فيه شرطية على حذف
الجواب ومفعول يود اى يود التعمير ولو يعمر لسر ذلك ولا تكلفه والموصول
الاسمى ما اى اسم افتقر الى صلة وضمير فيها عايد عليه رابط بينهما والصلة
جملة خبرية فعلية او اسمية معهودة كجاء الذى اعطيته اذا كان المعطى
معلوما للمخاطب او مبهمة للتهويل والتفخيم كغشيهم من اليم ما غشيهم ولما
محضة دالة على الحذوف كاسم الفاعل والمفعول لانهما بمعنى الفعل وتخص بال
نحو الضارب اذ اصله الضرب بمعنى الذى ضرب فكرهوا دخول المشابهة
لفظا لال الحرفية الخاصة بالاسم على الفعل فجعلوه معلوما بصورة اسم الفاعل
ومجهولا بصورة اسم المفعول تحرزا عن ذلك فلو استعملا لثبوت نحو الطاهر
والضامر او غلبت اسميتها كالحادث والمنصور علمين لم يقعا صلة لخروجهما من معنى
الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل قال ابن هشام وفي تعريف لا اسم موصول
توصل ال شاذا بالمضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وبالظرف
كقوله من لم يزل شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله
منهم ولا يقع الموصول جزءا من الكلام الا بصلته فهو المستحق للاعراب وهي من
تتمته ولذا عدوا جملة الصلة مما لا محل له من الاعراب كما يأتي الا انهم
اعربوا صلة ال لانها لعدم استقلالها لفظا كانت كالجزء من لفظ ملها

لانا كحرف

كال الحرفية فاجريت مجراها ولان صلتها مفردة لفظا وان كانت كالجزء بمعنى الجملة
فلا بد لها من اعراب واذ لا اعراب لها اعربت باعراب ما هي فيه له وهو الموصول
وقد الغز فيه فقيل احاجيكم لمجرور اما اعمان واول اعراب فى الثانى وذاك
مبنى بكل حال هما هو للناظر كالعيان وقوله للناظر لو ع الى المطلوب
وهو اى الموصول الاسمى الذى للمذكر المفرد العالم وغيره نحو ابراهيم الذى
وفى وابراهيم المآء الذى تشربون والتى للمؤنث كذلك نحو قول التى تجادلك
وقيلهم التى كانوا عليها ويصغر على اللتيا فقيل بعدما اللتيا والتى ويراد
بعد صغر الامر وكبره اى بعد مشقة وقيل انه خارج عن الموصولية فلا
حاجة الى صلة وقيل يراد بهما الداهية والغرهما بعضهم فقال وما اللذان
جردا من صلة لكن هما فى الاصل موصولان وقد يفتريا حكاه بعض النحاة جاء
فى الذى والتى اى الرجال والنساء من غير قصد صلة ولمثناهما اللذان
واللتان بالالف ان كانا مرفوعى المحل واللذين واللتين بالياء ان كانا منصوبيه
او مجروريه كذا ان وذين وكان قياس تثنيتهما وجمعهما اللذيان واللتيان
باثبات الياء كقاضيان وذيان وتيان بقلب الالف ياء كفتيان لكنهم حذفوا
اواخرهما فرقا بين المعرب والمبنى كما فرقوا فى التصغير فقالوا اللذيا واللتيا
وذيا وتيا بفتح الالف وتعويض ضمه بالالف فى الاخر وقيل بعض العرب يجمع بينهما
وغيهم وقيس يشددون نونهما عوضا من المحذوف وفاد تاكيدا للفرق وقيل

للبعد فى اسم الاشارة ولا يختص ذلك بحال الرفع خلافا للبصريين فقد قرئ
فى السبع ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتى هاتين بالتشديد كما قرئ
اللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان وبالحارث وبعض ربيعة يحذفون
نون اللذان واللتان دون ذان وتان ففى الموصول ثلث لغات وفى الاشارة
لغتان وقيل فيهما اى نون المثنى شددوها فى لغات كلهم قد سددوها
والالا ولى فى قصر الا الهدى وقد يمد واللذين بالياء مطلقا رفعا ونصبا
وجرا الجمع المذكر العالم نحو الذين امنوا وقوله رايت بنى عمى الالى يخذلونني
وقل مجيئهما لغيره كقوله تعالى فى الاصنام ان الذين تدعون من دون
الله وقوله يجيء للوصل يا منا الالى غررن علينا والزمان ودبق والواو
رفعا لغة هذيل او عقيل قال نحن الذون صبحوا الصباحا واللائى بهمزة قبل
الياء كالجائى واللاتى واللواتى بتاء مثناة من فوق قبل الياء الجمع المؤنث
ويكتب الذى والتى مفردين ومجموعين بلام واحدة ومثناهما بلامين
فرقا وهذه موصولات صريحة فى معانيها والبواقى مشتركة بين المذكر
وغيره والمفرد وغيره ومن لمن يعقل للعالم غالبا كمن عنده علم الكتاب ولغيره
قليلا كمنهم من يمشى على رجلين لشموله الطير وما بالعكس نحو ما نحو فانكحوا ما
طاب لكم من النساء وما عندكم ينفد والجميع ولا توصل الا بصفة كما مر
واى بالتشديد لمرجها الاخفش والكوفية مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم

حو ثم

مضافة لفظا الى جملة صدرها ضمير محذوف نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد اى الذى هو اشد وقد تعرب ايضا فقد قرأت فى الاية
بالنصب ولا يعمل فيها الا فعل مستقبل متقدم قال الكسائى كذا خلقت
وقد تؤنث وتثنى وتجمع وذو الطائية للعالم وغيره قالوا لا وذو فى السما
عرشه وقال دبرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور بناؤها على السكون
ولزوم افرادها وتذكيرها وحكى غيره للنائيضا وذا الكائنة بعد ما او من
الاستفهاميتين لو لم تكن اشارية ولا ملغاة ولا مركبة مع او من كما يأتى
مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت بذكر فعل متعد بعد ذا خال
عن ضمير نصب فذا موصولة وما او من الاستفهاميتان مبتداءان وذا مع
صلتها خبر والعايد مقدر اى ما ذا صنعته ومن ذا رايته قال سيبويه
وقيل ذا مبتداء وما او من خبران قدما للزوم تصدرهما لا مبتدان لانهما
نكرتان ويرده الافادة مع تخصصهما بالعموم ومثله الخلاف فى نحو اى
زيد والجواب عنه ح رفع نحو الصلح او زيد برفعهما بالخبرية لمحذوف اى
الذى صنعته الصلح والذى رايته زيد ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية
ويجوز النصب بتقدير فعل دل عليه السؤال لكن الاول اولى ولذا اقتصر
عليه المص وللنحاة الغاؤها اى جعل ذا زايدة كانه قيل ما صنعت وما رايت
على ما اى لكونه وان مالك من جواز زيادة الاسماء فيهما اى ما ومن ح مفعولا

للفعلين فقدّما لتصدّرهما وللتا ايضا تركيبهما مع ذا فكل منهما بمنزلة كلمة
واحدة فلا يستحقان الا اعرابا واحدا فماذا بمعنى اي شيء ومن ذا بمعنى اي
شخص لعموم ما واختصاص من بالعالم وضعا كالشخص عرفا فالكل اي مجموع ماذا او
من ذا مفعول مقدم والجواب على التقدير بن الالغاء والتركيب نصب بفعل دل
عليه السؤال توفيقا بينه وبين الجواب في الفعلية ويجوز الرفع مرجوحا ولذا
تركه المص ونص عليه اي على ما ذكر نحو ماذا عرض ومن ذا قام مما فعله لازم فيجوز جعل
ذا موصولة والغاؤها وتركيبها كما مر الا ان الجواب هنا رفع مطلقا اذ السؤال
جملة اسمية على التقادير ويمتنع النصب اذ الفعل المدلول عليه للسؤال قاصر لا
ينصب المفعول به لكن في الرفع وجهان احدهما جعل المرفوع خبر المبتدا مقدر و
الاخر جعله فاعلا لفعل دل عليه السؤال والاول اولى للمطابقة ومنها المركب
وهو ما اي اسم ركب من لفظين مهملين او موضوعين اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين تركيبا ليس بينهما نسبة حاصلة منه فخرج المركب الاضافي والاسنادي
كعبد الله وتابط شرا فان تضمن اللفظ الثاني منهما حرفا حقيقة او حكما بنيا اي اللفظ
ان الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى حرف العلة على الحركة اشعارا
باصالة الاعراب بالفتح جبرا لثقل التركيب كخمسة عشر اذ اصله وعشر فهو متضمن
للعاطف حقيقة وهو ظاهر ومنه حيص بيص وبين بين وحيث بيث واشباهها
وحادي عشر بفتح الياء في الافصح ويجوز الاسكان تخفيفا كثاني عشر وهو ليس

متضمنا

متضمنا للحرف حقيقة اذ معناه واحد من احد عشر لا واحد وعشر لكنه فرع ماخوذ
من اصل متضمن للحرف وهو احد عشر فكان متضمنا له حكما وكذا اخواتهما الى التسعة
عشر وتاسع عشر الا اثني عشر وفرعيه اثنتي عشرة وثنتي عشرة اذ الجزء الاول
منها معرب على المختار لشبهه بالمضاف في سقوط نونه والثاني مبني لتضمنه
الحرف وقيل كلاهما مبنيان فاختلاف الاول رفعا ونصبا وجرا كاختلاف
ذان وذين والا يتضمن الثاني حرفا بني الاول لما مر واعرب الثاني غير منصرف ان
كان علما للعلمية والتركيب كبعلبك علما للبلد بالشام ان لم يكن الثاني قبل التركيب
مبنيا والا بني هو ايضا كما كان كسيبويه فانه قبل تركيبه مبني لانه اسم
صوت على الحركة دفعا للساكنين بالكسر على القاعدة فيهما فهو مثال للمبني
اي المبني قبل تركيبه لا للنفي ومنها من المبنيات اسماء الشرط والاستفهام
لوضعها المعاني حرفية وقد مر تفصيلها في بحث الاضافة وحكى يونس اعراب
من الاستفهامية في قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا
وهو غريب مع ان من هذه واجبة التصدر وقد فاتها هنا ومنها الظرف من قال
ما دون باء مع تصدر اي حالا في دين مخالفان ومنها الكنايات وهي
كم وكاين وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث فكم استفهامية بمعنى اي عدد
تمييزها مجرور مفرد او مجموع وافراده اكثر وافصح وان كان فالبناء على السكون
ولزوم التصدر وتشتركان في امران بدل الاولى بهمزة الاستفهام كما مر والثانية

بل الاضرابية نحو كم درهم اخذت القابل لو فا واختصاصها بالماضي كرب
وكاين للتكثير ولهما الصدر وتمييزها مفرد مجرور بمن ظاهرة بالاضافة كما
زعم ابن كيسان قال لان نونها تنوين فاني ثبت مع الاضافة وهما ضدان وقيل التمييز من
قال المجرور باسم مضاف ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان اراد بر كاين على راي
ابن كيسان وكذا للعدد مطلقا قيل وللحديث ايضا وتمييزه منصوب مفردا
ومجموع ويكرر بالواو واكثر منه بدونه ومن افراده نحو له كذا درهما وكيت
وذيت مبنيان على الفتح وقل الضم والكسر ويجب تكريرهما بواو كقلت كيت وكيت
وكان ذيت وذيت وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء فتحا وكسرا ومنها اسماء الافعال
وهي عاملة غير معمولة تعمل عمل معناها وهي اما بمعنى الماضي كشتان وبطان
وهيهات اي افترق وبطؤ وبعد وكسرعان ووشكان اي سرع او بمعنى الامر
كصه ومه وآمين ورويد وبله وحيهل ودونك وعليك وامامك ووراءك
واليك بمعنى اسكت وانكفف واستجب وامهل ودع وائت وخذ والزم وتقدم و
تاخر وتنح وفعال من الثلاثي المجرد مطرد كنزال وتراك بمعنى انزل واترك او
بمعنى المضارع كوي ووا واها وواوويه بمعنى اتعجب واوه واف بمعنى اتوجع واتضجر
ومنونها نكرة وغيره معارف وذو الحالين ذو حالين كصه ومه ويستعمل بله على
ثلاثة اوجه اسم فعل بمعنى دع فينصب ما بعده بالمفعولية واستفهام بمعنى كيف
فيرتفع تاليه بالخبرية او الابتداء على الخلاف في نحو بله زيد ومصدر او مجرور

بالاضافة

بالاضافة نحو بله زيدا من باب اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله وفيه الغرض
فقلت يبين لنا الطفا ابا ماجد ما اسم ثلاثي لنا جامد رفع ونصب ثم جر لما
يتلوه في استعمالهم وارد معناه مع كل من الاوجه معنى جديد فاملى الناشد
وقال ابن هشام لا يجوز لبناء الافعال الضمير مرفوع بارز وبذلك رد قول من زعم
منها تعال وهات لقوله تعالى قل تعالوا وهاتوا برهانكم التوابع كل اسم هو فرع
متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعرابه من رفع او نصب او جر لفظين كانا اعرابا
هما ام تقديريين ام محليين ام مختلفين وهي خمسة النعت والمعطوف بحرف و
التاكيد والبدل وعطف البيان الاول النعت وهو ما اي تابع دل على معنى كائن
في متبوعه دلالة مقصودة بالوضع كما هو المتبادر مطلقا سواء كان اتصاف متبوعه
بذلك المعنى بواسطة كنعته بحال متعلقه ام لا كنعته بحال نفسه وسواء كان التابع
مشتقا ام لا فخرج نحو اخواته لانها لم توضع لتلك الدلالة وان لزمها احيانا ولكن
الاغلب اشتقاقه بلا اشتراط خلافا لاشتراطه فالحق ان اقسامه اربع الاول
المشتق وهو اغلب كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ
المبالغة الثاني الجامد المتاول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة وذي
بمعنى صاحب كمررت برجل بصري ذي مال هذا اي منسوب الى بصرة صاحب مال
حاضر الثالث المصدر كرجل عدل رضى فطر او صوم وهو متاول بالمشتق عند الكوفية
وبتقدير ذو عند البصرية ولذا التزموا افراده وتذكيره كما لو صرح بذو والرابع

الجمل وثاني في محلها وتنقسم الالفاظ بحسب الاحتمالات العقلية الى ما يوصف و
يوصف به كاسم الاشارة والمعرف بال وما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر و
اسم الاستفهام والشرط والحروف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم وعكسها
كالجمل وهو اي النعت اما بحال الموصوف فيجب مطابقته في اربعة من عشرة وهي الاعراب
رفعا او نصبا او جرا والتعريف او التنكير او الافراد او التثنية او الجمع والتذكير او التانيث
الا فيما يستوي مذكره ومؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
فانه لا يؤنث لفظا باداة ولا يجوز ايضا مطابق صفة ما في بحث الخبر من انه مذكر
مع المذكر ومؤنث مع المؤنث غير انه خال عن علامة التانيث لفظا واما نحو نطفة
امشاج وثوب اسمال فافعال عند سيبويه افعال فيه للواحد لا الجمع وقيل جمع النعت
باعتبار اجزاء المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشج اي مخلوط والثوب قطع كل منها
سمل اي خلق وقيل افعال الجمع فله حكم المفرد ولذا افرد ضمير في قوله تعالى
نسقيكم مما في بطونه اي الانعام قال السخاوي ما اسم مفرد في حكم جمع وما هو
جمع واسم جنس ومجموع اي صفة لفرد مثبتة انثى من غير لبس واراد بالاول
نحو سراويل كما يأتي وبالثاني نحو افعال فيما رووا قال الزمخشري واخبر عن نعت
مجرور ومنعوته مرفوع وعن منعوت موحد نعته مجموع وعنى بالاول نحو هذا جحر
ضب خرب كما مر في جر الجوار وبالثاني نحو ثوب اسمال او بحال متعلقه او متعلق
موصوفه فيجب تبعيته اي النعت موصوفه في الثلثة الاول الاعراب والتعريف والتنكير

واما في الخمسة البواقي فعلى تفصيل فان رفع النعت ضمير الموصوف ونصب ذلك
المتعلق على التمييز او جر بالاضافة فالنعت موافق لموصوفه في هذه الخمسة ايضا
كما يوافقه في الثلثة نحو اذ لكنه بحاله يوافقه في الكل اذ المسند الى ضمير
مسند الى حقيقة فله حكمه نحو جاءت امرأة كريمة الاب او كريمة ابا بتانيث النعت
لتانيث الموصوف مع تذكير المتعلق ورجلان كريما الاب او كريمان ابا ورجال
كرام الاب او كرام ابا بتثنية النعت وجمعه مع افراد المتعلق والا يرفع ضمير موصوفه
لرفعه المتعلق فكالفعل الواقع محله في وجوب المطابقة لمرفوعه المذكر مطلقا
والمؤنث الحقيقي وجواز الوجهين برجحان التانيث مع المؤنث اللفظي والحقيقي
المفصول بغير الا فلا يجب مطابقته لموصوفه في الخمسة نحو جاء في رجل حسنة
جاريته كحسنت او رجل عالية اوعالي الدار كعلا او علت مع رجحان التانيث
فيهما ولغيتان اي ابن او نساء حسنا عبدهما او عبدهن كحسن او قائما او قائمة
في الدار جاريتهما او جاريتهن مع رجحان التانيث للفصل بغير الا فالفرد
فيه فقل ما مفرد ذكرته قد وفي نعت الجمع جاء للتنوع او صيغة التثنية
فيهن فزايدا جاء نحو الاهل للاسوق فريدة اذا تعددت النعوت وجب تثنيتها
او جمعها بحسب المنعوت ان اتحدت معنى متعددا كان المنعوت كجاء مكي و
بصري عالمان او زيد وبكر وابوهما الفضلاء ام واحدا مثنى او مجموعا كجاء
رجلان فاضلان ورجال شعراء والا فالتفريق كقوله على ربعين مسلوب وبال

وقولك رجال شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوي وجمع نعت افراد جنبا
محسنا صنعا وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى وعني بالاول نحو
جاء زيد وبكر وابوهما الفضلاء وبالثاني ما قاله قوم منهم ثعلب ان النعت
لمحل خاص من موصوفه كاعور واعرج في العين والرجل والصفة عامة كا
العظيم والكريم لكن البصرية لا يفرقون بينهما فالله سبحانه يوصف اتفاقا
ولا ينعت عند ثعلب ومن تبعه الثاني المعطوف بالحرف ويسمى العطف النسق وعطف
النسق لان نسق المتعاطفين ونشاو بهما في المقصودية بالنسبة وهو تابع
بواسطة احدى الحروف العاطفة الواو لمطلق الجمع سواء كان مع الترتيب
نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم ام لا نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من
قبلك الله فانجيناه واصحاب السفينة ومع التعقيب او المهلة او الفاء للجمع والترتيب
والتعقيب كلما يأتي في المفردات او ثم للجمع والترتيب والمهلة خلافا للاخرين
محتجا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ووجه بانه
لترتيب الاخبار والتراخي في الاعجاب والغرابة لا في الوجود وفيه وجوه اخر
يأتي بعضها او حتى عند ابن جني للجمع والانتهاء ويأتي في المفردات او ام المتصلة
فقط في المشهور والمنقطعة ايضا عند ابن جني ويأتي هناك او للتفريق
واحد الامرين للشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام نحو انا او انت
المحق او التخيير ان امتنع الجمع كتزوج هندا او اختها او الاباحة ان جاز كجالس زيدا

او بكرا او بل للاضراب وسيأتي ولا لنفي حكم المعطوف عليه عن المعطوف و
شرط كونها بعد اثبات او طلب وبين متعاندين غير مقترنة بعاطف آخر
كجاء زيد لا بكرا ورجل لا امرأة فالعاطف في جاء زيد لا بكر او رجل وهو بل
ولا رد على السابق وفي ما جاء زيد ولا بكر هو الواو ولا تاكيد للمعنى جعلها
في حكم النفي او لكن بالتخفيف وتعطف غير مقترنة بالواو مفردا على مفرد
منفي لتحقيق حكم الاول ونفيه عن الثاني كما جاء زيد لكن بكر فالعاطف في نحو ما
كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله هو الواو ولكن ابتدائية
اي ولكن رسول الله من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل بل مفرد على
مفرد وقيل العاطف لكن والواو زائدة وكذا لو تلتها جملة كانت ابتدائية
لا عاطفة نشتمل بالواو نحو ولكن كانوا انفسهم يظلمون او بدونها كقوله
انا ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الايجاب
كقام زيد لكن بكر لم يقم فيمتنع لكن بكر على العطف خلافا للكوفية نحو جاء زيد
وعمرو مثال للواو محتمل للمعية والترتيب وعكسه وجمعناكم والاولين لا
يحتمل الترتيب وليست من حروف العطف اما المكسورة المشددة خلافا للجمهور
لما يأتي ولا ليس خلافا للكوفية ولا اي المفسرة خلافا لبعض ولا الا خلافا
لقوم منهم الاخفش قال السخاوي ولا اهل الجني مكانا نامتا وما المعنى اذا جاء
كغير وهل عطفت بمعنى الواو حينا فان بيت جئ بكل خيرا رادوهم جاءت

الا بمعنى اما بالكسر والتشديد نحو اما ان تنطق بخير والا فاسكت اى واما ان
وبمعنى غير فتكون صفة والفرق بينها وبين الاستثنائية فى نحو له على درهم
الا دانق بالنصب على الاستثناء وبالرفع على الصفة ان الدرهم تام فى الاخير ناقص
بدانق فى الاول وبمعنى الواو فى قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
ظلموا اى والذين بمعنى ولا للذين وفيه اقوال اخر ذكرناها فى الشرح وقد يعطف
الفعل الجزئى مطلقا على اسم مشابه له معنى كاسم الفاعل الحدوث كقوله تعالى فالمغيرات
صبحا فاثرن به نقعا وصافات ويقبضن اى اللاتى اغرن فاثرن ويصففن ويقبضن
فيمتنع هذا الطويل ويجئ اذ ليس طويل بمعنى الفعل فضعف قول من جعل ثم فى خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها عاطفة على واحدة بمعنى توحدت وانفردت
لان واحدة وهو لجود من تقدير ان شاهد كما قيل ومنهم من اول الفعل بالاسم
فعال اى فالمغيرات وقابضات فيصح المثال عنده بتاويل يجئ بجاء او بالعكس اى
يعطف على الفعل اسم مشابه له كقوله ام صبى فلجئ وذارج اى يجئ ويدرج ولا
يعطف على المصدر قبل استيفاء معمولاته ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا لانه كجزء عامله لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه عمدة فالعطف
عليه كالعطف على جزء كلمة الا مع الفصل بينه وبين العاطف بالضمير المنفصل
تاكيدا لانه ليشعر بانفصاله من عامله معنى فيضعف جزئيته بعض الضعف بل يوهم
ان العطف على الفاصل لا عليه او بفاصل ما غير الضمير اى فاصل كان او مع توسط لا

بين العاطف والمعطوف لاكتفائهم بهذا الفصل بين المتعاطفين نحو جئت
انا وزيد بعطف زيد على التاء بالمنفصل ومنه اسكن انت وزوجك خلافا
لابن هشام فى الاوضح قال وزوجك فاعل لمحذوف معطوف بالواو على اسكن
عطف جملة على اخرى ولتسكن زوجك وليس معطوفا على الضمير المستتر بعطف
مفرد على مفرد والا لزم رفع فعل الامر للاسم الظاهر وهو ممتنع لوجوب
استتار فاعله قلنا الممتنع كون الظاهر مرفوعا به لا تابعا لمرفوعه لاغتفارهم
فيه ما لا يغتفر فى المتبوع ولذا جاز رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث
وانا انت وامتنع رب سخلتها ويا الحارث وان انت على ان التقدير هنا
مع انه خلاف الاصل والظاهر يقلل فوايد الضمير المنفصل لانه عنده لمجرد التاكيد
ولا يفيد صحة العطف وان افاد التحرز عن صورة الممتنع ونحو قوله تعالى
يدخلونها ومن صلح بعطف من على واو الجمع للفصل بالمفعول وقوله ما
اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا على ضمير اشركنا لتوسط لا بين العاطف
والمعطوف وجامع المنفصل فى نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وكل ذلك
فى المرفوع المتصل فيحسن العطف على المنصوب مطلقا كضربته وبكرا او
على المتصل كذلك كجاء هو وابوه لانهما ليسا كالجزء منه ويعاد الخافض
مطلقا على المعطوف على ضمير مجرور وجوبا بالاجماع ان كان المعطوف مضمرا
اذ المعطوف على المجرور مجرور وقطعا والضمير المجرور لا ينفصل فلا بد من اعادة

العامل الجار ليتصل به كمررت بك وبه وعلى المشهور بين البصريين ان كان
مظهرا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير المرفوع بعامله
لانه جاز الانفصال بخلاف المجرور واذ ليس له منفصل حتى يؤكد به ثم
يعطف عليه كما فعل فى العطف على المرفوع التزموا اعادة الجار اذ لا مسوغ
سواها وزاد الزيادى والجرمى تاكيده بمنفصل مرفوع كمررت بك انت
وزيد والفراء تاكيده بظاهر نحو بك نفسك وزيد ولا يساعدهما سماع
وجوزه الكوفيون وابن مالك العطف بلا اعادة الجار مطلقا استنادا
الى امثلة شعرية وغيرها وقال ابن هشام فى الاوضح الاعادة اكثر من عدمها
فليست شرطا لازما لقراءة ابن عباس تساءلون به والارحام بالجر وحكاية
قطرب ما فيها غيره وفرسه وعلى المشهور ليس ثمة موضع يمتنع فيه عطف
الظاهر سواء عاد الجار ام لا وهو الضمير المجرور بل ولا عند سيبويه ومن تبعه
فى الجر به لان لولا عندهم لا تجر الظاهر فلو اعيدا رتفع الظاهر بعده
بالابتداء كما هو قياس الامر فى الجار الزايدة وما بحكمها ولو لم يعد
امتنع العطف وموضعان يعطف فيهما على الضمير المجرور بلا اعادة الاول
اذا التبس المراد معها كجاء غلامه وزيد لو اريد غلام واحد مشترك اذ لو
قيل وغلام زيد لاوهم الاثنينية الثانى اذا كان المعطوفان وان المصدر بشرط
وصلتهما لجواز حذف الجار منهما قياسا مطردا نحو شجاعة زيد عجبت منها

وانه يحل نص عليه الدماميني فى المنهل والغزى المواضع الثلثة فعلت ما خافض
لا تعطف اسما ظاهرا او وردته للمضمر المخفوض به اصلا وان اعدته ما فانك ما
ذا اخو وقد جوزوا العطف على ما جر به من مضمر ان كنت قد قصدته من غير رد
الخافض فى لفظ ما عطفته طردا واجماعا لم يتبه ان وجدته ولا يعطف
اثنان بعاطف واحد على معمولى عاملين مختلفين اعرابا على المشهور كضرب
غلام زيد بكرا وبشر خالدا الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار
زيدا والحجرة عمرا بتقديم المجرور اذ العاطف كعامل ضعيف فلا يكون كعاملين
مختلفين فليقتصر على سمع من المثالين ومنعه سيبويه والمبرد وابن السراج
واول المسموع بتقدير الجار ليكون من عطف جملة على جملة واما العطف
على معمولى عامل واحد او معمولاته فجائز اتفاقا كضرب زيد بكرا وبشر
هندا فريدة العطف باعتبار المعطوف عليه اقسام الاول العطف على اللفظ
وهو الاصل كما مر الثانى العطف على محله وله عند المحققين شروط الاول
ظهور ذلك المحل فى الفصيح الثانى موافقته للاصل الثالث وجود عامله
مقتض له ولذا اجازوا العطف على خبر ليس بالنصب فى نحو ليس زيد بقائم
ولا قاعدا ومنعوا نحو مررت بزيد وبكرا لعدم ظهور نصب المفعول به
بمررت ونحو هو ضارب زيدا واخيه لان الاصل فى الصفة الجامعة للشروط
العمل اعمالها عملها لا اضافتها الى معمولها ونحو ان زيدا ذاهب وبكر لان

ذا قام زيد وهو الابتداء قد تتخرج بان فلا رافع له معها وقد تجويز التكلم لكلا خبر
بشرط مضي الخبر وفاقا للقدماء تمسكا بقوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله واجيب بان رسوله عطف على المستتر في بريء للفصل بالظرف او مبتدا
المقدر اي ورسوله كذلك الثالث العطف التلقيني وهو ان يعطف احد المتخاطبين
قوله على قول الاخر وهو ضربان احدهما ما يصح جمع المتعاطفين في قول ذلك
الاخر كان قال زيد لاعطين بكرا فرسي فقلت وسرجه اذ يصح ان يقول
زيد لاعطين بكرا فرسي وسرجه ومنه قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل
هذا بلدا امنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الاخر قال
ومن كفر على تجويز الزمخشري عطف من كفر على من امن وثانيهما ما لا يقبل ذلك
كقولك في المثال وغلامك عمرا غلام زيدا ولا يصح ان يقول زيد لاعطين
بكرا فرسي وغلامك عمرا غلام نفسه بل يجب ان يقول وغلامي ومنه قوله تعالى
قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي على تجويز الزمخشري عطف من
ذريتي على كاف جاعلك وفيه الغز فقلت ما عاطف للجمع قد وضعا
في لفظ من قد رامه وقعا واللفظ معطوف له حامل لا غير متبوع ولا عامل
تقدير ايضا اياكا ملحظا خالا عن المتبوع والعامل حتى بدا من موضع ثالث
هذان مع ما جاء من حادث لا يقبل المعطوف بالعاطف جمعا مع المتبوع
يا عارف الرابع العطف على التوهم كعطف مجرور على منصوب ليس لتوهم زيادة

الباء

الباء فيه نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا لكثرة دخول حرف الجر وحمل عليه قوله تعالى
واصدق واكن فيمن جزم اكن وفيه الغز السيوطي فقال احاجيكم ما تابع عن
تابع لمتبوعه لموضع ولا لفظ ويحل ايضا بنحو ما زيد بشيء غير شيء كما مر في بحث
المستثنى الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير نفس متبوعه فيدل على ان
المراد به نفسه لا غيره على تجوز او سهو او نسيان كضرب الامير نفسه او تقرير
شموله الحكم لافراده او اجزائه دفعا لتوهم التخصيص كجاؤوا كلهم والماء كله
طاهر وهو اي التاكيد اما لفظي وهو اللفظ المكرر بعينه كجاء زيد زيد
او مرادفه كحقيق جدير او بمهملة كحسن بسن وشيطان ليطان فانه ايضا لتكرير
الاول لما لم يكن المقصود منه تقرير المتبوع او شموله بل مجرد تزيين اللفظ
وهو غرض ضعيف لا يعتد به كرهوا التكرير لاجله فغيروا الثاني بعض
التغيير واما نحو اسكن انت فالموكد المستتر وان لم يكن لفظا حقيقة الا انه
بحكمه فهو مكرر حكما وكذا في رايتك انت ومررت بك انت اذ الثاني هو
الاول معنى وان افترقا اعرابا واتصالا وانفصالا بناء على ما تقرر من ان الضمير
اذا اكد بضمير كان الثاني مرفوعا منفصلا سواء كان الاول مرفوعا ام منصوبا
ام مجرورا وفيه قلت ما تابع في عرفهم مرفوع فاتى اعرابا لمتبوع واسم لنا
تاكيدها للفظي سمعا واصلا عندهم ممنوع اردت بالاول ما مر وبالثاني
المحذر منه في نحو احذر الاسد فقد قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكرير

لئلا يجمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار في نحو الاسد الاسد
نائبا عن الفعل ويجوز في غيره من الاسماء مطلقا او معنوي وهو العمدة
والفاظه محصورة النفس والعين بمعنى الذات لدفع وهم تجوز او سهو او نسيان
المتبوع المؤكد في غير التثنية فيفردان لمفرده ويجمعان لجمعه وهما اي النفس والعين
في التثنية كالجمع تقول جاء زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها
والزيدان والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات
انفسهن او اعينهن وحكى ابن كيسان تثنيتهما للمثنى وتبعه ابن مالك وغلطهم
ابو حيان وانما اكد المثنى بالجمع اكتفاء بدلالة المضاف اليه وهو ضمير المثنى
ونظيره قوله صغت قلوبكما وفيه الغز بعضهم واي مضمر مضاف لاسم واي اسماء
هما شيئان اراد بالثاني نحو قلوبكما وانفسهما وبالاول قولهم اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب عند الجميع وهو من الشواذ نحو اياك واياه عند الخليل
وكلا وكلتا للمثنى ومعناه التقرير الشمول بشرط اتحاد المسند كقام الرجلان
او زيد وبكر كلاهما ويمتنع قام زيد وقعد بكر كلاهما الا اذا وردا عاملين على معمول
وفي نحو جاء زيد واتى بكر قولان لاتحادهما معنى وتغايرهما لفظا وكل واجمع
وعامة للغير اي غير المثنى من مثنى او مفردا وجمع ذي اجزاء يصح افتراقها ولو
حكما لا حسا نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته او نصفه كلها اذ يصح
افتراق اجزاء العبد في حكم البيع وان لم يصح حسا وجاء القوم كلهم لصحة افتراقهم

حسا

حسا ايضا فيمتنع عرفت الله كله لعدم التركيب وجاء العبد كله لامتناع افتراق
اجزائه في حكم المجيء فيلغو التاكيد وكذا اختصم الزيدان وتضارب كلاهما
وتتصل الفاظ التاكيد المعنوي كلها وجوبا بضمير مطابق في الافراد والتذكير
واضدادهما للمؤكد عائد عليه رابط له وقد يتبع لفظ كل لتقوية التاكيد با
اجمع واخواته اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة حالكونها مطابقة
للمؤكد في الخمسة الماضية كبعت عبدي كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها
جمعاء كتعاء صعاء بتعاء وعبيدي كلهم اجمعين اكتعين ابصعين ابتعين
والاماء كلهن جمع كتع بصع بتع ولا يتبع بها غير كل فلا يقال جاؤوا اجمعهم اجمعون
ولا ذهب الزيدان كلاهما اجمعان وممن نص على عدم مجيء مثناها مطلقا
الشيخ وابن هشام والسيوطي ففي الاوضح لا يجوز تثنية اجمع سواء ولجاز الكوفيون
والاخفش ذلك فيقولون جاء الزيدان اجمعان والهندان جمعاوان
مسئلتان لا تؤكد النكرة المحضة توكيدا معنويا لان تعيين الذات مقدم
على تقرير النسبة او الشمول فينبغي وصفها وبيانها ثم تاكيدها الا مع الفائدة
كقول عائشة صوم شهر كله وقولك اعتكفت اسبوعا كله وهزمت عسكرا كله
ومن ثم امتنع صمت شهرا او رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز شربت عبدا
كله لحصولها هذا عند الكوفيين والاخفش وغيرهم ممن جوز فيها التاكيد
والمؤكد تعريفا وتنكيرا ومنعه البصريون مطلقا قالوا الفاظ التوكيد معارف

فلا نؤكد النكرات وحملوا ما جاء منه على البدل او الضرورة او الشذوذ
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز المكان او مستترا اي اذا اريد تاكيده بالنفس
او العين فانما يؤكد بهما بعد تؤكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم في البارز
وقم انت نفسك في المستتر ولا يكفي هنا الفصل فيمتنع قوموا اليوم انفسكم وعلى
نفسك والفرق في ذلك بين التاكيد والعطف ان المعطوف منفصل عن متبوعه
لفظا بالعاطف ومعنى بتغايرهما غالبا فكيفيه فاصل ما بخلاف التاكيد لاتصاله
بمؤكده واتحاده لفظا ثم اتحاده لفظا او اتحاده به معنى الرابع البدل
وهو التابع المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اي المقصود بالاصالة
نسبة ما نسب الى متبوعه اليه فنسبته الى متبوعه توطئة وتمهيد لنسبته اليه سواء
توافقت النسبتان اثباتا ونفيا كقام او ما قام اخوك زيد ام اختلفتا كما
قام احد الا زيد فخرج النعت والبيان والتوكيد لانها غير مقصودة بالنسبة
لا اصالة ولا تبعا بل مكملات لما هو المنسوب مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة
مثل ما نسب الى متبوعه اليه كجاء زيد وبكر او نسبة ضده اليه كجاء زيد لا بكر
وما قام زيد بل او لكن بشر ولذا قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
والمعطوف مقصود مع متبوعه واربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو
ما ذاته عين ذات المبدل منه فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهمه لفظ الكل
ولذا قال ابن مالك الاولى تسميته بالبدل المطابق او الموافق دفعا للايهام

فالمشهور

فاسمه المشهور ناظر الى الغالب والمقابل والثاني بدل البعض من الكل وهو
ما ذاته جزء ذات متبوعه نصفا كان او اقل ام اكثر فيشترط كونه ذا اجزاء والثالث
بدل الاشتمال واختلف فيه فقيل وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه
لا لكونه ظرفا او مظروفا له بل لكونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل الى ذكره اي البدل فيكون كالبيان
بعد الاجمال نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه بابدال قتال
عن الشهر ونحو بنى الامير وكيله وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه او هو على
متبوعه اشتمال الظرف على مظروفه فالاول كالاية والثاني كسلب زيد ثوبه
نحو بنى الامير وكيله ليس منه بل من بدل الغلط ولا بد في بدل البعض والاشتمال
من ضمير عايد على المبدل مذكور كما مر او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت
من استطاع اي منهم وقتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل اصل النار
نابت اللام عن الضمير والرابع البدل المباين للمبدل وهو على ثلثة اقسام لانه
ان ذكر للمبالغة في المرام والترقي فيما سبق له الكلام سمي بدل بداء بالمد
بمعنى الظهور بعد الخفاء كانه ظهر بعد خفائه اضرابا ايضا فلا يكون
المبدل ساقطا عاريا عن الفايدة كقولك حبيبي قمر شمس كانك ادعيت
غلطك في الاول لانحطاط القمر عن ان يشبه به الحبيب فهو ابلغ من قولك
ابتداء حبيبي شمس ويقع ذلك من الفصحاء بل هو من محاسن البلاغة او ذكر

لتدارك الغلط فيكون المبدل ساقطا فبدل الغلط اي بدل عن لفظ هو غلط
او بدل وقع بسبب الغلط لتداركه لان البدل هو الغلط نحو جاء زيد الفرس
فسبقك لسانك الى زيد غلطا فتداركته فان وقع الغلط من الجنان لا اللسان
فبدل النسيان نبه عليه في الهامش وقال ابن هشام في الاوضح والاكثر
سموها بدل الغلط من غير فرق ولا يقع هذان من فصيح بل لا دعن رويته من
غير فصيح وقال الدماميني لا وجه لذلك لان النسيان والغلط للسان لا
ينافيان الفصاحة نعم الاحسن في المباين باقسامه العطف ببل هداية ولا
يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من الضمير الغايب لان
الظاهر غايب والضمير الحاضر اخص واعرف منه والبدل هو المقصود بالنسبة
فلا يكون احط واخس من المبدل بخلاف الضمير الغايب نحو ضربته زيدا
نعم ان افاد الظاهر شمولا جاز ابداله من الضمير الحاضر ايضا كقوله تعالى تكون لنا
عيدا لاولنا واخرنا بابدال لاولنا واخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش حيث
جوزه مطلقا محتجا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا
في بدلي البعض والاشتمال فانهما لما افادا فايدة زايدة على المتبوع تسامحوا
في انحطاط البدل قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن
كان يرجو الله واليوم الاخر اي منكم وقال الشاعر بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
واضر ومنك فؤادك فيمن دمت وقال بعض المحققين منهم ابن مالك وهشام

في التسهيل

في التسهيل والاوضح لا يبدل المضمر مطلقا من مضمر مثله توافقا غيبة و
حضورا ام لا ولا من الظاهر لعدم السماع وما مثل به لذلك في كتب الفن
مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من ظاهر واما نحو رايت زيدا
اياه فمن وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انت ولقيت زيدا اياه ليس
منه بل الثاني تاكيد لفظي فيهما اما في نحو قمت انت ومررت بك انت فبا
لاجماع نقله ابن مالك وابن هشام وقال المرادي انما اجمعوا على جواز
كونه تاكيدا لا على تعيينه لتجويزهم الابدال ايضا واما في نحو رايتك اياه
فعند الكوفيين وصححه ابن مالك بان المنصوب المنفصل من متصله بمنزلة
المرفوع المنفصل من متصله والمرفوع تاكيد فكذا المنصوب وقال الشاطبي
الظاهر البدلية كما عليه البصريون لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد
اتوا بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك
انت واذا ارادوا البدل جاؤوا على وفق الاول نحو قمت انت ورايتك اياك و
مررت بك بك فيجد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله
سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول وهم المؤتمنون فيما ينقلون فلا
يعارض بقياس انتهى ملخصا وصرح بذلك غير واحد منهم وفيه نظر ما تابع
بالغت في اعرابه ان خالف المتبوع في اعرابه ان كان توكيدا او نعتا
ان كان من ابداله في ابداله في بابه واما في نحو لقيت زيدا اباه فعند عرف

انكار ابن هشام له كلام المص كانه على التنزيل كما قال ابن مالك الصحيح عندي
انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا
وقال ابن هشام فيما قاله نظر اذ لا يوكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب
زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا او مبتداء او فصلا و
فيما قاله نظر لان هو في المثال يدفع توهم التجوز في زيد فيصلح للتوكيد وان كان
اضعف واجماعهم على المنع ممنوع فقد جوزه الكوفيون وابن مالك وابن الحاجب
وغيرهم وزيده لا يجب توافق البدل للمتبوع تعريفا وتنكيرا مطلقا فيكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفين ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده كاعجبني
زيد وجهه او خصلتاه الا في بدل الكل كجاء اخوك زيد امك هند و
ابناك الزيدان واعمامك المحمدون الا اذا كان احدهما مصدرا نحو مفازا
حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت وللنحاة رفعه ونصبه على القطع بتقدير
مبتداء او فعل الخامس عطف البيان سمي به لانه عين الاول معنى فكانك
كررته وعطفته على نفسه للبيان غير انك لم تات بعاطف لاتحادهما معنى و
هو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك وان افترقا من
حيث انه يوضح ذات متبوعه وهي توضح معنى فيه فخرجت لان مشابهة التبعي غيره
والبواقي لانها لم توضع للايضاح وان افادته احيانا او يتبعه اي يتبع البيان

يجوز

متبوعه في اربعة من عشرة احد الاعاريب الثلثة وواحد من الافراد و
ضديه وواحد من كل من التذكير والتنكير وفرعهما كالنعت فهما يشتركان
في مطابقة المتبوع وتوضيحه ويفترقان باشتراط جمود البيان واشتقاق
النعت عند الاكثر وغلبتهما عند بعضهم فقالوا البيان في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتقات واشتراطا وغلبته وعلى الاخير جوزوا كون ملك الناس
اله الناس بيانين وكون الرجل في هذا الرجل نعتا ويفترق البيان من
البدل في امور الاول ان المبدل ساقط بخلاف المبين فزيد في نحو هند
قام اخوها زيد بيان لا بدل والا كان اخوها ساقطا لان المبدل منه
مستغني عنه وهو ممتنع فان اخوها هيهنا لا بد منه لاشتماله على ما لا
بد منه من رابط جملة الخبر بالمبتداء هذا على قول الماتن فيما حكي
المبرد عنه من ان المبدل ساقط لفظا ومعنى والحق سقوطه لا لفظا
بمعنى انه غير مقصود بالذات كغيره من المتبوعات لا انه هدر مطرح
بالكلية والا لكان بدل الفاعل مثلا فاعلا لا تابعا للفاعل ولا
فاعلح سواء فلزم انسداد باب البدل الثاني ان البدل في نية تكرار
العامل بخلاف البيان فالحارث في نحو يا زيد الحارث وزيد في
جاء الضارب الرجل زيد بيانان لا بدلان والا كان التقدير يا الحارث
والضارب زيد وهما ممتنعان لامتناع دخول حرف النداء على ذي

اللام واضافة الصفة المحلاة بها الى الاعلام فالضابط ان البدل لا بد
من صحة حلوله محل المبدل بخلاف البيان وقيل بنفيه اغتفارهم في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل الثالث ان البيان لا يقع جملة ولا تابعا لفظ الاول
بخلاف البدل كقوله تعالى في امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ومن
يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية
لكن يشترط فيه اذا كان عين المبدل ان يفيد فائدة زائدة على فائدة الاول
كما في الاية الرابع ان البيان لا يكون الا بمعرفة لمثلها بخلاف البدل قاله
الاندلسي في شرح المفصل الاسماء العاملة الشبيهة بالافعال فانها الاصل
في العمل ثم الحروف ثم الاسم فانه يعمل عمل الفعل بمشابهته له وهي ايضا كالتوابع
خمسة الاول المصدر وهو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل عند البصرية
والموصول نعت الاسم لا الحدث والمتبادر من الاشتقاق هو الصغير وهي
اتحاد الحروف الاصلية والترتيب والمعنى كضرب وضارب وله ضربان اخران
صغير ويسمى كبيرا او اوسط وهو اتحاد الحروف دون الترتيب كنفر وفرن
واكبر هو اتحاد بعض الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر من الثلاثي المجرد
سماعي ارتقى في المشهور الى اثنين وثلثين كقتل وعلم وشغل ورحمة ونشدة
وحرمان وسرقة وغلبة وذهاب وكتابة وسؤال وزهادة وعبادة و
دعاية وقبول ودخول ولبان ونزوان وحرمان وغفران وطلب

الز

وكذب وكبر وهدى ودعوى وذكرى وبشرى ورحيل وصعوبة وسعر
ومحمدة وكراهية وجاء على فاعل وفاعلة كفالج وكاذبة والبيان ان كلا من
فعل بالفتح وفعل بالكسر متعد وقاصر وفعل بالضم قاصر لا غير وقياس المصدر
من المتعديين فعل بفتح فسكون كفهم وضرب واكل ومن قاصر الاول ان دل
على تمنع ففعال بالكسر كاباء واو ولاية وجرفعال لزكات كالمات ونجان
او تقلب وتنقل كفعلان بفتحتين كغليان وجولانا وصوتا وداء
ففعال بالضم كخوار ومشاء او فعيل كشهيق وكلاهما كنبح ونباح او سير
ففعيل كوزيف والا فعول كقعود ومن قاصر الثاني فعل بفتحتين كفرح
فان كان وصفه افعل وفعلاء شاركه او اغنى فعلة بضم فسكون
كسفع وسفعة وكدهمة وادبر كفعالة بالفتح في المعاني الثابتة كنده
وندامة وكسعادة وشقاوة واما فعل بالضم فقياسه فعولة بالضم
وفعالة بالفتح كرطوبة وصرامة وما خالف ذلك فسماعي كجحد جحودا
ومات موتا وحكم حكما وبات بيتوتة ونم نميمة وذهب ذهابا من فعل
بالفتح ورغب رغوبا ورضي رضا وبخل بخلا من فعل بالكسر وغلظ غلظا
وكمل كمالا وشرف شرفا وحلم حلما من فعل بالضم وخولف في نحو حسن حسنا
فقال سيبويه ليس بقياس خلافا للزجاج وابن عصفور ومصدر غيرها
قياسي بين في محله والمصدر الميمي ما اوله ميم زائدة لغير المفاعلة و

هو اسم المفعول من غير مجرد الثلاثي مطلقا مفعل بفتح العين من مجرده مكرم
كسعى ومنجى كمذهب ومدخل ومضرب ومحل الا في نحو موعد وموسم
ويصلح الجميع للزمان والمكان ايضا الا مضربا فانه بكسر عينه لهما فرق وغير
ذلك لا ينقاس فبابه النقل لا القياس كمرجع ومطلع بالكسر ومهيل ومعصية
ومحيى ويعمل كل مصدر عمل فعله بالاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل
في الاشتقاق ويلزم اعماله مطلقا وبشابهته عند الجمهور لانه بمعنى فعل
مقرون بحرف مصدري ولذا اعملوه مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا
الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه ليس بتقدير الفعل اذ ليس ضربت ضربا
بمعنى ضربت ان ضربت واما نحو ضربت ضرب الامير اللص فليس المصدر فيه
مفعولا مطلقا في الاصل بل تقديره ضربا مثل ضرب الامير الا اذا كان
المفعول المطلق بدلا من الفعل سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه ح
وجهان اعمال الفعل المحذوف لانه الاصل والمصدر لانه بدله وقيل
الوجهان اعمال المصدر نيابة او البدلية وهو يطلب فاعلا فقط ان كان لازما
ومع مفعول واحد او اكثر بحسب فعله ان كان متعديا فيضاف لواحد و
يعرب الباقي باعرابه كاعجبك ضرب زيد بكرا او بكر زيد واعطاؤك ايا
درهما والاكثر ان يضاف الى فاعله لان المضاف اليه تتمة المضاف وكجزئه
والعمدة احق بالجزئية من الفضلة وغير الاكثر اضافته للمفعول او تجرده

عنهما مطلقا او جود ال كالايتاء او التنوين كقوله او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما بنصبه بالاطعام ولا يتقدم معموله عليه مطلقا عند قوم وهو ظاهر المص
ولا الظرف وشبهه على الاصح نحو الدعاء اللهم ارزقني من عدوك
البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وبلغ معه السعي
وتقدير عامل قبل الظرف كما قيل تكلف مستغنى عنه مع تواسع ذاته في التوسع
فيه واعماله في فاعل او مفعول صريح حال كونه مع اللام ضعيف قياسا لبعده
ح عن الفعل باقترانه بال التعريف الخاصة بالاسم كقوله ضعيف النكاية اعداءه
بالنكاية وهو مصدر نكى عدوه او فيه اذا قتله وجرحه اى ضعيف نكايته
اياهم ومنعه الكوفية وبعض البصرية مطلقا وبعضهم في غير المعاقبة للضمير كعجبت من
الضرب بكرا فاجاز نحو مالك والضرب زيدا اذ المعنى وضربك زيدا فال
عوض من الضمير ومنه البيت اى ضعيف هو نكايته قيل وهو الصحيح لان ال
في الشواهد الجوار معاقبة للضمير ويشترط في اعماله ايضا عدم التاء و
التصغير والتثنية والجمع اذ يقل بذلك شبهه بالفعل وقد يعمل اسم المصدر
عمله وهو قياس عند نحاة الكوفة وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد
وقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا اى اثابة واعطائك الثاني والثالث
اسم الفاعل واسم المفعول ما دل وضعا على حدث وفاعله فخرج اسم المفعول
لكن على معنى الحدوث بان يفيد حدوثه وتجدده من فاعله مقيدا باحد

الازمنة الثلاثة وان لم يدل بنفسه على ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل و
الصفة المشبهة وان لم يدل بنفسه فانهما يدلان على حدث وفاعله على معنى
الثبوت ودخل بقيد الوضع نحو ضامر وطالق وغالم مما يخرج عن معنى الحدوث
واستعمل في الثبوت وخرج به نحو عدل بمعنى عادل فان كان اسم الفاعل صلة
لال الموصولة الداخلة عليه عمل فعله المعلوم مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا
اعتمد على ما يأتي ام لا لوقوعه ح محل الفعل لما مر من ان الضارب زيدا
بمعنى الذي ضرب زيدا فعدل به الى صورة الاسم والمعنى بحاله والا يكن
صلة لال فيشترط لعمله في مفعول صريح كونه للحال او الاستقبال لتكمل مشابهته
له معنى ايضا واعتماده على نفي او استفهام بحرفهما او فعل او اسم كما ضارب
زيدا الان او غدا او على اسم مخبر عنه او موصوف كزيد ضارب بكرا او رجل
مكرم بشرا الان او غدا او على ذي حال كرزني راكبا فرسا الان او غدا
وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون المصدر لانه يطلب الفاعل والمفعول
بنفسه لانهما من ضروريات الحدث واسم الفاعل وان كان اقوى منه شبها
بالفعل لكنه وضع لذات متصفة بالحدث والذات من حيث هي لا تقتضي
فاعلا او مفعولا فاقتضاؤهما بتضمنه للحدث لا بنفس معناه المطابقي
كالمصدر فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل وامتناع لتقضيا
اذ النفي والاستفهام بالفعل اولى والوصف والحال والخبر في المعنى

مسنده الى الموصوف وذي الحال والمخبر عنه والاسناد حق الفعل لكن
لا يجب اعماله بالشروط بل يجوز معها اضافته ايضا لقوله تعالى هل هن كاشفات
ضره والله متم نوره فيمن قرأ فهي مجوزة لا موجبة فاضافته معها جائزة و
لفظية وبدونها واجبة ومعنوية ورجح سيبويه معها الاعمال على
الاضافة وعكس ابو حيان وقال الكسائي هما سيان ولا يعمل اسم الفاعل
مجردا عن ال اذا كان بمعنى الماضي لضعف الشبه بكل من الماضي والمضارع
لانه يشبه الاول معنى فقط وعن الثاني لفظا فقط خلافا للكسائي
واحتج بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه حيث اعمل باسط ولم ينفعه
مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان يقدر الماضي لغرابته واقعا
في الحال باحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه ليتعجب منه حق التعجب بقرينة
قوله قبل ذلك وترى الشمس ونقلبهم وايضا لو جاز عمله ماضيا لكانت
اضافته ح لفظية وليس كذلك لوصف المعرفة به في قوله الحمد لله فاطر السموات
اغير الله اتخذ وليا فاطر السموات وقد يؤول الماضي لكونه معلوما بوقوعه
قريب من المعرفة معنى وان كان لفظه منكرا فلا باس بوصف المعرفة به
سيما مع تعينه كفاطر السموات واختلفوا ايضا في اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
في جميع الازمنة الثلاثة فقيل لا يعمل كالماضي فاضافته حقيقة وقيل يعمل
فاضافته لفظية وعدمه نظرا الى المضي فهي حقيقة واسم المفعول ما دل وضعا

على حدث ومفعوله اى مفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول بلا قيد هو الحدث ولذا سمى مفعولا مطلقا وخرج به اسم التفضيل والصفة المشبهة فلم يحتج الى التقييد بكونه على معنى الحدوث وبالوضع نحو رهين و جريح ولا يبنى من ناقص مطلقا ولا قاصر الا بمعدى كمرور به وهو فى العمل و شرطه كاخيه اسم الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول بما مر من الشروط وهى شروط عملهما فى صريح المفعول به فيعملان مطلقا فى الظرف وشبهه اذ يكفيهما رائحة من الفعل وفى الفاعل ونائبه اذ يمتنع خلوهما عنهما كالفعل لشدة الحاجة اليهما ولذا لا يضافان الا مع وجود مرفوعهما ظاهرا كزيد ضارب ابوه و مضروب ابوه او مضمرا كزيد مكرم وهو فان اضيفا الى المرفوع انتقل ضميره اليهما فيرتفع بهما كزيد ضارب الاب ومضروب الاب واصله ضارب و مضروب ابوه فلما اضيف الى الاب انتقل ضميره اليهما مرفوعا بهما فلو لم يكن فى مرفوعهما ضمير قابل للانتقال كزيد ساكن فى دار امه وضارب ابوك امتنعت الاضافة اليه لاستلزامها حينئذ خلوهما ظاهرا عن المرفوع وهو ممتنع وكل ما يرتفع بالفعل المجهول يصح ان يرتفع باسم المفعول وما لا فلا **فريدة** قال ابن المعطى فى الفية مسئلة بها امتحان النحاة اعطى بالمعطى به الف مائة وكسى المكسو فروا جبة ونقص الموزون الفا حبة وهذه مسئلة الامتحان الاذهان دائرة بين اهل اللسان فى اجتماع فعل مجهول واسم مفعول تماما يتعدى

يبنى

لاثنين وصورها اربع ذكرها ابن القواس اولها اشتغالها بالحرف نحو اعطى بالمعطى به الف مائة فمائة مرفوع باعطى وهو مفعوله الاول نائب عن فاعله وبالمعطى فى موضع نصب على المفعول الثانى والف مرفوع بمعطى وبه نصب به كذلك وهو صلة ال ولا يرفع الف باعطى ومائة بمعطى حفظا لاتصاله بمرفوعه ولا المجرور لوجود المفعول به الصريح اى لعطيت بالثوب المعطى به زيد الف مائة والثانية تجردهما عن الجار نحو كسى المكسو فروا جبة فمكسو مرفوع بكسى وجبة مفعوله الثانى وضمير ال فى مكسو مرفوعه و فروا مفعول ثان له ولم يرفع بكسى ليتصل كل بمرفوعه نعم لو رفعته بمكسو وجبة بكسى ونصبت مكسوا وضميره وقلت كسى المكسوا اياه فروجبة جاز على حد الصورة الاولى لعدم اللبس والثالثة اشتغال الاول فقط بالحرف كاعطى بالمعطى الفا مائة فترفع باعطى مائة لا المعطى لكان الجار فيهما نصب به محلا ومرفوع معطى ضمير ال والفا مفعوله الثانى والرابع اشتغال الثانى فقط كاعطى المعطى به الف مائة فالاولى رفع المعطى و نصب مائة باعطى ويجوز عكسه ايضا ويتعين الف للرفع بمعطى **الرابع** الصفة المشبهة باسم الفاعل فى الدلالة على حدث وفاعله وهى ما دل وضعا على حدث وفاعله على معنى الثبوت اى كون مطلق الحال الماضى وحصوله مجردا عن التقييد بالتجدد والحدوث فى احد الازمنة الثلثة

تدل الهى على الاتصاف بالحدث فى حال التكلم مطلقا واسم الفاعل على حدوث الاتصاف وتجدده فى احد الازمنة لا بمعنى انها موضوعة لزمان الحال وهو احد الازمنة بل بمعنى وضعها للحضور والتجدد الملزوم بين تلك الازمنة قال ابن مالك فى العمدة فى تعريف الصفة انها موضوعة لحضور معناه من اصل فعل لازم وقال فى شرحها خرج بذلك اسم الفاعل اللازم المبين حضوره وقته بقرينة وقال ابن القواس ان الصفة تدل على الثبوت فى الحال سواء ثبت فى غيره ام لا بخلاف اسم الفاعل فانه يستعمل فى كل من الازمنة الثلثة ويعملها الا ومستقبلا فالحق لذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن نحو من له الحسن مطلقا فى الحال وحاسن من حدث له الحسن الان او غدا او امس ففى التنزيل وضائق به صدرك تعدل عن ضيق الى ضائق اذ قصد عروض ضيق حصل وزال لا تجدد ثبوته فى الحال وقال الفراء العرب تقول لمن سيموت انه مايت ولا يقولون ميت الا لمن قد مات وكذا يقولون هو سيد قومه اى الان وسائد عن قليل و هكذا لحقوق المرام غير واحد من الاعلام واما نحو قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون فلا يخلو عن وجه وجيه وكذا قولهم الجمل الفعلية للحدوث والاسمية للثبوت معناه ان الفعلية تفيد حدوث النسبة فى احد الازمنة الثلثة والاسمية لاثباتها فى الحال من غير تقييد بالحدوث والتجدد فى

احد

احد الازمنة لا انها للدوام والاستمرار فى جميعها كما سبق الى بعض الاوهام ثم اعلم ان خروج اسمى الفاعل والمفعول من الحد واضح واما اسم التفضيل فداخل قطعا على المشهور من انه للثبوت اللهم الا ان نقول اراد ما دل على حدث وفاعله فقط على الثبوت واسم التفضيل يدل على ذلك وزيادة فيخرج قطعا وتفترق الصفة عن اسم الفاعل بصوغها اى اخذ صيغها من الفعل اللازم ولو نقلا او تنزيلا دون المتعدى كحسن وصعب من حسن وصعب اللازمين وضعا ورحمن ورحيم من رحمه بالكسر المنقول الى رحم بالضم اى صار الرحم طبيعة او المنزل منزلة اللازم كزيد يعطى ويمنع بخلاف اسم الفاعل لصوغه منهما كضارب وذاهب وشارب وسالم وقائم وقياسها من فعل بالكسر فعل بالفتح فكسر فى الاعراض كفرح وبجل وافعل فى الخلق و الالوان كاشنب واسود وفعلان بالفتح فى الامتلاء وضده كريان وشبعان وعرثان وعطشان وفعيل فى نوع او ضعف كقوى وعيى وسمين و مريض ومن فعل بالضم فعيل غالبا كظريف وشريف ثم فعل بفتح فسكون كرطب وعذب ثم افعل كاخطب لذى حمرة الى كدرة وفعل بفتحتين كبطل وفيعل كجيد وفعال بالفتح كجبان او الضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب وغيرها سماع كشيخ وطيب وعفيف من فعل بالفتح وبعدم جواز كونها صلة لال على المشهور لان الصلة اما جملة او مفرد بمعناها كاسمى الفاعل

والمفعول لانهما للحدوث كالفعل بخلاف الصفة فانها للثبوت فلبث
بمعنى الجملة وقيل تقع صلة مع القرينة على ارادة الحدوث وبعملها من غير شرط
زمان خاص من الثلثة كما في اخويها لان عملهما بمشابهة المضارع فلابد
من كونهما بمعناه وعملها المشابهة اسم الفاعل فيما ر وبمخالفة الصفة فعلهما
في العمل لانه قاصر لا ينصب وهي تنصب لشبهها بالمفعول كما ياتي بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل مثل عمل فعله لا غير وبعدم جريانها على لفظ المضارع
بخلاف فانه جار عليها موافق له في عدد حروف وحركاته وسكناته وترتيبها
وبعملها في السببي كهو حسن وجهه دون الاجنبي فلا يقال حسن وجه بكر
بخلاف اسم الفاعل فانه اقوى فيعمل فيهما كضارب ابن زيد بعدم تقدم
معمولها عليه بخلافه بتصرف ولمعمولها ثلث حالات الرفع بالفاعلية
لها بلا اضمار فيها بدل بعض او كل من كل كما قاله الفارسي لكنه لا يطرد فيما
حكاه الفراء والكوفيون من قولهم امراة حسن الوجه قوم الانف بتذكير
الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معمولها معرفة باللام
او الاضافة وعلى التمييز ان كان نكرة اذ لا ضرورة في ارتكاب التجوز
والتشبيه مع امكان موافقة القياس والجر بالاضافة اليه وهو
فاعل معنى ابدا لا يختلف معناه باختلاف اعرابه وفيه الغرض من قال وما
الذي اعرابه يختلف من غير ان تختلف المعاني وهي اي الصفة مع كل

من هذه الوجوه الثلثة اما مقرونة باللام او لا فهذه ستة والمعمول
مع كل من هذه الستة اما مضاف الى ضمير موصوفها ولو بواسطة
او باللام مجرد عنهما فقد صارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب
احوال الستة في احوال الثلثة فلكل من رفع المعمول ونصب وجر ستة
صور لانه بال او الاضافة او بدونهما والصفة في كل من هذه الثلثة اما
بال او لا نحو حسن او الحسن وجه او وجها او وجه برفع وجر او نصبه او جره
او الوجه او وجهه كذلك واسم الفاعل من اللازم واسم المفعول مما يتعدى
لواحد والمنسوب مثل الصفة في تلك الوجوه والحكام بها في رفع الفاعل
ونائبه بالفاعلية ونصبهما للتمييز او التشبيه بالمفعول وجرهما بالاضافة
كقائم الاب ومضروب الاخ وبصري الجد بالاوجه السابقة وفيها
قيل ما فاعل ونائب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان فالممتنع منها
اي من الثمانية عشر اثنان الاول اضافة الصفة بال الى معمولها المضاف
الى ضمير موصوفها بواسطة او بدونها نحو الحسن وجهه او وجه ابيه اذ
تمتنع الاضافة اللفظية بلا تخفيف هنا لانه اما بحذف التنوين او النون
من الصفة كحسن وجهه بالجر او بحذف ضمير موصوفها من فاعلها او مما
اضيف اليه الفاعل واستتاره فيها نحو الحسن الوجه او وجه الاب بالجر
اذ اصله الحسن وجهه او وجه ابيه او بحذفهما معا كحسن الوجه بالجر ولم

يحصل هنا شيء منها اذ التنوين مما سقط بال لا بالاضافة ويجوز الفراء
للعكس بكذب الحسن والثاني اضافتها كذلك الى مجرد عن ال او مضاف او
الى مجرد منها نحو الحسن وجه او وجه اب فانه وان خفف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكن فيه اضافة معرفة الى نكرة وهي عكس ما عهد
من الاضافة الحقيقية كذا قال الشيخ وابن الحاجب لكنه لا يوجب الامتناع
واختلف في صورة اضافتها مجردة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفها
نحو حسن وجهه فجوزه سيبويه والبصرية لحصول الخفة بحذف التنوين لكن
في ضرورة الشعر خاصة على قبح اذ التخفيف بحذف الضمير اولى فتركه مع امكانه
واختيار التخفيف بحذف التنوين ترجيح المرجوح والكوفيون مطلقا بلا قبح
لحصول الخفة في الجملة وهو مختار ابن مالك قال ورد في الحديث شعر فرسا جهما
واعور عينه اليمنى قال ومع جوازه ففيه ضعف ووافقه ابو حيان اما
البواقي فالاحسن منها ذو الضمير الواحد لحصول الربط فالزائد زائد على
قدر الحاجة وهو تسعة والضمير في سبعة منها في الصفة وهي الحسن الوجه
نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك مع تنوين الصفة والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بالجر وفي اثنين في المعمول وهما حسن وجهه والحسن وجهه برفعه
فانهما لا يتحملان الضمير لامتناع اجتماع فاعلين والحسن ذو الضميرين لوجود
الرابط مع زائد بغير محل فلا يقبح وان انحط في الحسن من الخالي من ذلك الزائد

وهو اثنان حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب لاشتمال كل من الصفة
ومعمولها على ضمير موصوفها والقبيح هو الخالي عن الضمير لعدم الرابط
وهو اربعة حسن الوجه او وجه والحسن الوجه او وجه بالرفع والضابط
ان المعمول في غير الممتنعين اما مضاف ومرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير
واحد في الصفة على الثاني وفي معمولها على الاول وهو احسن او مضاف
غير مرفوع فاثنان وهو حسن او بالعكس فخال وهو قبيح مزيد الصفة ان رفعت
لمعمولها خالية عن الضمير مفردة ابدا كالفعل فلا تثنى ولا تجمع بتثنية فاعلها
الظاهر وجمعه مطابقة له تذكيرا وتانيثا لا لموصوفها وذات الضمير تطابق
موصوفها في الجميع كهند حسن الوجه او وجهها برفع المعمول او حسنة وجه
او حسنة وجها بجره او نصبه والزيدان حسن الوجه او الوجهان او وجهها
برفعه او حسنا وجه بجره او حسنان وجها الثاني قد يعمل الجامد لتضمنه
معنى اسم الفاعل او الصفة عملها في الفاعل كزيد اسد ابوه اي مفترس
او شجاع وقرا لغوه اي حسن وسمع مررت بقاع عرفج كله بالرفع ويقول عرب
اجمعون بتاكيد الضمير المستتر في عرفج وعرب بالمرفوعين لتضمنها معنى خشن
وفصحاء الخامس اسم التفضيل ويسمى افعل التفضيل ايضا وهو ما دل على مبهم
موصوف بزيادة في حدث معين على غيره من مشارك له في نفس اصل ذلك
الحدث كما يفهم من لفظ الزيادة فخرج نحو زائد وغالب لعدم دلالتهما

على زيادة في الزيادة والغلبة المشتركين وكذا اسم الفاعل المشتق من باب
المبالغة كطاولته وفطلته طولا فانا طايل اي ذو غلبة بالطول اذ
الظاهر اشتقاق طايل بهذا المعنى من الطول بمعنى الغلبة في البعد الطولي
لا اصل الطول فلا يدل على الاتصاف بزيادة على حد تثر المشتق منه بل على
الاتصاف بنفسه وعبر بالموصوف ليشمل ما قام به الحدث وما وقع هو عليه
فدخل من افراد المحدود ما بمعنى فاعل كاعلم او مفعول كاشهر وظاهر الحد
الاكتفاء بالمغايرة الاعتبارية فدخل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
هو افعل للمذكر وفعلى للانثى ولا يبنى اسم التفضيل الا من فعل ثلاثي وهو في عرف
الفن ما حروفه ثلاثة لا ما اصوله ثلاثة كما في عرف الصرف فخرج المجرد كما في
الكافية فضلة تام لا ناقص متصرف فيه لا جامد دال على معنى قابل
للتفاضل والزيادة والنقصان كما او كيفا غير مصوغ منه افعل لغير
التفضيل فلا يبنى اسم تفضيل من غير الفعل فيمتنع احنك من الحنك والص
من اللص بمعنى اكل واسرق وقولهم الص من شظاظ شاذ خلافا لابن القطاع
حيث حكى لص كذا اي اخذ المال خفية ولا من فعل رباعي نحو دحرج و
تدحرج او ثلاثي مزيد فيه وشذ اخصر واعطى من اختصر واعطاه وانما
لم يبن منهما لان صيغة لا تسع زيادة على ثلاثة بعد الهمزة فيتعذر بناؤه
منهما مع ابقاء جميع حروفهما المادة ومع حذف زايد على الثلاثة للالتباس

ويطرد عند ابن مالك والحضراوي من افعل من المزيد فيه فالالبس فيه
الا احد فاحدى الهمزتين وقد حذفت في متكلم مضارعه اذ اصل اكرم اكرم
ولا من الافعال الناقصة صار ونحوها في المشهور خلافا لابن البارزي
والشيخ رضي قال الرضي لعل علة المنع ما اشتهر من عدم دلالتها على حدث فان
افعل للزيادة في الحدث فلا يبنى من غيره لكن الحق خلافه فلا مانع وان لم يسمع
من نحو هو اكون منك منطلقا اي اقرب واغلب انطلاقا وانت اصبر منه عالما
او اشد او اسرع انتقالا الى العلم ولا مما لم يتصرف لخروجه عن حكم الفعل من
الدلالة على الحدث والزمان كبئس ونعم لاكتفائهم بتصرف مرادفه كيذر
ويدع حيث تركوا ماضيهما اكتفاء بترك ولا مما لا يقبل التفاضل كجاء ومات
اذ لا يتصور زيادة او نقص في المجيء والموت ولا مما صيغ منه افعل لغير التفضيل
من نحو عور وخضر وحمق من افعال الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة
لمجيء اعور واخضر واحمق منها صفات مشبهة لغيره اي غير التفضيل فلو بني لها ايضا
التبس ولذا جاء اجهل واضل واظلم للتفضيل من العيوب الباطنة لعدم مجيئها
صفات مشبهة لغيره اي غير التفضيل فلو بني له ايضا التبس صفات مشبهة
فلا حاجة الى استثنائها كما قيل لعدم المنافاة فان فقد شرط من شروط بناء
اسم التفضيل في لفظ توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه كاعظم واكثر
ويذكر بعده اسم من لفظ الفاقد منصوبا على التمييز نحو اكثر مالا واعز نفرا

واشد تدبرا او دحرجة وبياضا وعمى وعورا وموتا ويجوز ذلك في جامع
الشرايط ايضا للنص على جهة التفضيل نحو اشد او اكثر او احسن علما واما قولهم فلان
احمق من ابن هبنقة على معنى التفضيل بزنته من نحو شاذ مخالف للقياس وقولهم
في وصف ماء الكوثر ابيض من اللبن نادر قليل فلا يقاس عليهما خلافا للكوفيين
في الاخير وجوز ابن مالك ان يكون من باضه يبوضه اذا فاقه بياضا فالمعنى
ان غلبة بياض ذلك الماء وتفوقه على بياض غيره اكثر من غلبة بياض اللبن
عليه او يكون من متعلقه محذوفا اي ابيض واصفى من اللبن وكذا اسود
من حلك الغراب واحمر من الدم وقد يقع في الفصيح هذا احسن من فلان بمعنى
افعل مجازا وحذفوا همزة اخير واشر تخفيفا لكثرة الاستعمال واثباتها نادر كقراءة
ابي قلابة من الكذاب الاشر وقوله بلال خير الناس وابن الاخير وشذ حذفها
من احب كقوله وحب الى الانسان ما منعا ثمه ويستعمل اسم التفضيل
وجوبا باحد ثلاثة وجوه اما بمن الداخلة على المفضل عليه وهي لابتداء غاية
الارتفاع او الانحطاط عند سيبويه ويبعده امتناع مقابلتها بالى وللمجاوزة
عند ابن مالك وهو اقرب لامتناع حلول من محلها المانع لفظي لا معنوي فان
من صلة افعل وكجزء منه فلا يبدل او معرفا بال وهي ما انها للعهد او مضافا الى
المفضل عليه فالاول المقرون بمن ولو تقديرا مفرد مذكر دائما سواء وافقه
موصوفه ام لا نحو زيد وهند اما الزيدان والهندان او الزيدون والهندات

افضل من عمرو لان من مع مجرورها كالجزء له ولذا لا يفصل عنه باجنبي فلو ثني او جمع او انث
وحده كان كتثنية بعض لفظ او جمعه او تانيثه قبل تمامه او معهما كان كتثنية
لفظين او جمعهما او تانيثهما وهما ممتنعان قال تعالى ليوسف واخوه احب نعم
ضمير موصوف فيه يطابق موصوفه في ذلك وقد يحذف كلمة من مع المفضول
للعلم به نحو الله اكبر اي اكبر من كل شيء او من ان يوصف وتقدم وجوبا مع
مجرورها ان كان استفهاما او مضافا له نحو انت ممن او من غلام من افضل
وضرورة في غيره كقوله فاسماء من تلك الظعاين املح والثاني المعرف بال
يطابق وجوبا موصوفه فيما مر ولا يجامع الفيه من لحصول الغرض باحدهما
فتلغو الاخرى نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان
الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات
او الفضل ويقتصر على السماع فلا يقال في اشرف واظرف اشارف واظارف بل
اشرفون واظرفون ولا شرفى وظرفى فيهما وكرمى ومجدى في اكرم وامجد فيقتصر
النحاة الفتح وقوله ولست بالاكثر منهم حصى على زيادة ال للضرورة او تعلق
من بمقدر منكر مبدل من المذكور اي لست بالاكثر اكثر منهم او كونها للتبعيض
لا تفضيلية اي لست حال كونك منهم بالاكثر حصى والثالث المضاف ان اضيف
الى نكرة وجب تذكيره وافراده ابدا ومطابقتها للموصوف نحو هو افضل رجل
وهي افضل امراة وهما افضل رجلين او امراتين وهم افضل رجال وهن افضل

لثناء واما قوله ولا تكونوا اول كافر به فيقدر اول فريق كافر او معناه
لا يكن احدكم وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيله اى تفضيل موصوفه على من
اضيف اليه افعل وهو الغالب وجب كونه اى الموصوف منهم اى ممن اضيف اليه
افعل ولو قال منه كان اجود لئلا يتوهم وجوب الجمعية وانما يكون فردا من
مدلوله من حيث هو هو لا من حيث المفضولية والا لزم تفضيله على نفسه وغيره
وجازت فيه المطابقة لموصوفه فى الافراد والتذكير واضدادهما حملا على
ما مع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائما حملا على ما مع من قال ابن هشام
وهو الغالب وفى الافصح خلاف نحو الزيدان اعلما الناس والهندان فضليا
النساء بالمطابقة كقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا او الزيدون اعلمهم والهندات
فضليهن بدونها كقوله ولتجدنهم احرص الناس وعلى هذا القصد يمتنع يوسف
احسن اخوته وان قصد تفضيله على جميع ما عداه مطلقا من افراد المضاف
اليه وغيرها لا على من اضيف اليه خاصة فالمطابقة حكمه لا غير اجماعا والاضافة
ح لتوضيح المضاف وتخصيص المضاف اليه من بين افراد المفضل عليه لغرض
بالذكر لا بالحكم فلا يجب كون الموصوف من هذا البعض المضاف اليه بخصوصه بل
يكفى كونه من المفضل عليه مطلقا نحو محمد افضل قريش بمعنى انه افضل الخلق
من بين قريش فاضافته الى القبيلة لتوضيحه او لتشريفهم او غير ذلك وعلى هذا
يجوز يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما احسنوا اخوتهم اى الموصوف

احسن

احسن الناس كلهم من بينهم اى اخوته وقد يضاف ح الى غير افراد المفضل
عليه مما يفيد التخصيص والتوضيح او غيرهما من الاغراض كما مر ونحو هو اعلم بغداد
اى اعلم الناس مطلقا وهو مختص بتوطن بغداد ومن الغريب ان نسخ المتن هكذا
وان قصد تفضيله مطلقا تفرد مذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان
احسن اخويهما وهو غلط صريح لاجماع النحاة على وجوب المطابقة ح وتقع
فيه كلمة الكل فى كتبهم حتى التهذيب للمص نفسه هكذا ان قصد به الزيادة
على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان او زيادة مطلقة فالمطابقة
انتهى وحاشاه ح ان يقع مثله من مثله ولذا اصلحناه فابدلناه بعبارته
فى التهذيب اذ لا مجال فى سمع ذى صماخ الا النسبة الى نسخ النساخ فكم اسقط
الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا
وجاء بشئ لم يرده المصنف والمنسلخ من معنى التفضيل مطابق ابدا نحو الناقص
والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم ينصب ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر
اتفاقا لانه معمول ضعيف حتى يكفيه ادنى عامل من غير الحروف ولا ينصب
المفعول به الصريح مضمرا او ظاهرا اجماعا لا لنحاتهم بالافعال العزيزة القاصرة
فيمتنع هو اشربهم عسلا واكلهم خبزا والمنصوب فى امثالهما تمييز لا مفعول فان
قلت من فى قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله ليست مضافا اليها اذ لم يقصد
انه تعالى اعلم من المضلين فهى مفعول به قلت من موصولة او موصوفة مفعول

لمقدر يدل عليه اعلم اى يعلم من يضل او استفهامية فمبتدأ ويضل خبرها والجملة
مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف فى جواز نصبه بواسطة من التفضيلية
كما مر او جار اخر كهو اعلم بالفقه واقوى على الذهاب وفى الشباب ورفعه
للظاهر قليل فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن بالنصب
على النعت منه ابوه فلو رفعه صح اجماعا بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما
رافعا الضمير للمبتداء المتاخر وهو ابوه فالجملة صفة رجل والرابط ضمير منه
وابوه ويكثر ذلك اى رفعه للظاهر فى مسئلة الكحل وضابطها ان يقع افضل
لفظا صفة الاسم جنس منفى ومعنى لمتعلقه المفضل باعتبار على نفسه باعتبار
اخر تفضيلا منفيا نحو ما رايت رجلا احسن بالنصب فى عينه الكحل بالرفع بالحسن
منه من الكحل فى عين زيد قال سيبويه انما جاز رفعه للظاهر هنا لان الكحل
لو لم يكن فاعلا كان مبتداء او احسن خبره كما مر فى رايت رجلا احسن منه ابوه
فيلزم فصل افعل عن من التفضيلية باجنبى غير معمول له وهو الكحل وذلك ممتنع
لما مر وقال المص وفاقا لابن الحاجب لانه اى افعل هنا بمعنى افعل الصحيح حلوله محله
مع بقاء المعنى بحاله فيقال ما رايت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين
زيد بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى زيد
بنصب احسن لانه لا يقع الفعل محله بغير المعنى وقاس ابن مالك النهى والاستفهام
على النفى ومنعه ابو حيان ونحوه فامع السماع وفى الاوضح الاصل ان يقع هذا

القدم

الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد يحذف
الثانى فتدخل على الظاهر او محله او ذى المحل فيقال من كحل عين زيد او من
عين زيد او فلا يذكر بعد الظاهر المرفوع شئ فيقال ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل والمعنى واحد والمص اقتصر على الاصل خاتمة لحد بقية
الاسماء فى غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما
من علل تسع نظمها المص تسهيلا للضبط بقوله موانع صرف الاسم تسع
فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزائدتا فعلان ثم تركيب كذاك
وزن الفعل والتاسع الصفة تثنين منها يمنع الصرف هكذا بواحدة
ثابت فقالوا مضعفة اعلم ان الاسم اما مبنى وهو غير متمكن او معرب
وهو ان اشبه الفعل فى فرعيته الاشتقاقية والاسنادية للاسم
بالعلتين او ما بمنزلتهما اعرب لاصالة الاعراب فى الاسماء لكن يمنع من
تنوين التمكن والجر الخاصين بها لشبه الفعل الممتنع من خولتهما جمعا بين
الحقين ويسمى ممنوعا وغير منصرف وغير امكن والا صرف وسمى منصرفا
وامكن وذلك لان كل علة من التسع فرع الشئ فبعلتين منها تحصل للاسم
فرعيتان كفرعيتى الفعل ففرعية العجمة للعربية اذ هى الاصل فى كلام
العرب والجمع للافراد والتانيث لضده والعدل للمعدول عنه والتعريف
لاخيه والالف والنون المزيدتين للمزيد فيه والتركيب للاجزاء ووزن

الفعل لوزن الاسم اذا الاصل في كل اسم ان يكون على اوزان الاسماء لا الافعال
والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة منتهى الجموع والتانيث بالف نزلت
الواحدة منهما منزلة علتين لقوتهما لما ياتي والصرف قيل هو تنوين التمكن
وحده لانه الدال على امكنية الاسم في الاعراب فمنعه سقوط هذا التنوين
فقط وانما تبعه الجر فاسقطوه تابعا للغرض من اسقاط التنوين وهو ابعاد
غير المنصرف عن الاسمية وفي الغاز الزمخشري اخبرني عن شيء من المامولات
يتبع لاخيه في السقوط دون الثبات وفسره التجاوي بالتنوين لانه المقصود
بالاسقاط كما يسقط الرجل من منزلته فيسقط اتباعه وقيل الصرف التنوين
والجر فسقوط كل من غير المنصرف بالاصالة لا بتبع الاخر وتظهر فائدة الخلاف
في نحو عرفات كما ياتي فالعجمة وهي كونه غير عربي تعرف بنقل اهل اللغة او
خروجه عن الاوزان المخصوصة للاسماء العربية كابرهيم او تصدره بنون
قبل راء كنرجس او ختمه بزاي بعد دال كمهندز او اجتماع الجيم فيه مع الصاد
المهملة كالجص او مع القاف كمنجنيق او الكاف كاسكرجة او كونه خماسيا او
رباعيا عاريا عن احرف الذلاقة التي تجمعها مر بنفل وتمنع صرف العلم العجمي
العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم لا العربي العلمية كقالون للقارئ المعروف
بشرط زيادته على الثلثة بدون ياء التصغير كابرهيم اذا اصل العربي كونه
ثلاثيا فضعفت عجميته لموافقته للاصل في الاسم العربي فلا تؤثر ولم يمنعوه

بعد تصغيره ايضا مع زيادة يائه استصحابا لما كان ولا اثر لتحرك الاوسط فلا
يغني عن الزيادة على الثلثة عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنوح منصرف جمعا
وشتر عندهم علما كحصن بديار بكر والجمع يمنع صرف ما هو على وزن مفاعل
ومفاعيل وفواعل وفواعيل وفعالل وفعاليل وافاعل وافاعيل وتفاعل
كمساجد ومصابيح وخواتم وخواتيم ودراهم ودنانير وافاضل واعاجيب
وتفاسير بالنيابة من علتين لانها كصيغة جمع الجمع كاكالب لاكلب لكلب
واقاويل لاقوال للقول فهو بمنزلة جمعين ويشترط عدم التاء لوجود
نحو مفاعلة اوزان المفردات كرفاهية وكراهية وبذلك تضعف جمعيته
فصيارفة وفرازنة منصرفان وان دامت الغرابة بمكان اذ يمنع الصرف بهذا
الجمع وحده وبالتاء مع علة اخرى ويتصرف اللفظ باجتماعهما فيه وفيه قبل
ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس تمنعان وقال الحريري ايه تاء اذا
انحففا ما طلة الثقل واطلقا المعتقل والحق برأى بالجمع حضاجر علما
لجنس الضبع فمنع اعتبارا للاصل لانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به جنس الضبع مبالغة كان كل فرد منه بمنزلة جماعة في عظيم البطن واما
سراويل فهو وان كان مفردا في الاصل ايضا لكنه امتنع للشبه بالجموع وزنا
فهو مفرد لفظا جمع وزنا وحكما وقيل جمع سروالة تقديرا كان كل قطعة منه
سراويل ولا تضره العلمية وان نافى معناهما فيمتنع علما ايضا خلافا لسعد

الاخفش وقيل الجاعا ولذا منع شراحيل وهو جمع سمي به الرجل والتانيث
ان كان بالف نحو حبلى وحمراء ناب من علتين كالجمع نزل لزومها لبنية الكلمة
منزلة علة ثانية والا يكن بالف المقصورة والممدودة منع صرف العلم
حتما وجوبا ان كان معه احد شروط اربعة بان يكون مؤنثا بالتاء
لفظا سواء كان مؤنثا معنى ايضا كفاطمة ام لا كطلحة فيمتنع بالعلمية والتانيث
بناء لانه حيث صار جزءا من العلم فلا يمتنع نحو فاطمة وصفا لعدم
لزوم التاء او زائدا على الثلثة كزينب فيمتنع للتانيث المعنوي والعلمية
او محرك الوسط كسقر او اعجميا كجور كنور على الحصن بديار بكر منعوها للعجمة
والتانيث المعنوي تنزيلا للثقل حركة سقر وعجمة جور منزلة حرف رابع خلافا
لابن الانباري في الاول فاجاز صرفه كهند والعجمة هنا شرط لتاثير التانيث
لا موثرة فلا ينافي ما مر من عدم تاثيرها في الثلاثي فلا يتحتم منع صرف ما فقد
الاربعة كلها كهند بل يجوز منعه لوجود علتين وصرفه لعدم تحتم المنع
بعدم شرطه خلافا للزجاج اذ اوجب منعه لان السكون لا يغير حكما اقتضته
العلتان ولذلك يرجح الجمهور تحاشيا عن الغائهما وقال ابن جني هو
القياس والاكثر في الاستعمال وترجيح الفارسي صرفه مردود ولا سلف
له ولا خلف وعلى المشهور يستثنى المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد علما
امراة لثقله بنقله وهو قول سيبويه وخالفه عيسى والجرمي والمبرد مخلوق

لهند وهو ظاهر النظم فرع اذا سمي مذكر بوصف مجرد عن التاء لاختصاصه
بالمؤنث كحائض ورضع صرف عند البصرية لانه عندهم مذكر وصف به المؤنث
لا من اللبس او الحمل على المعنى بناء ويل حائض تحيض حائض ونحوه وايد بعدم
التاء في تصغيره ويمتنع عند الكوفية لانه عندهم مؤنث عن التاء استغنى
عن التاء لاختصاصه بالمؤنث معنى وفيه الغرب بقولي ما الفطر كوثر وقتر
الفيتها كحنثى قد ذكرت لفظا ومعنى وهي بعد انثى والعدل لاعتبار
تحول الاسم عن صيغة الاصلية التي ينبغي ان يكون عليها الى اخرى لا لاعلال
او قلبا او ترخيم او الحاق فخرج تحول المشتقات عن المصدر لانه ليس صيغتها
الاصلية وتحول دم عن دمو لانه ليس الى اخرى ومقام عن مقوم لاعلال
وشاك عن شائك للقلب وحار عن حارث لترخيمه وكوثر عن كثر للالحاق ثم
يجعل وهو يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها فيمتنع به وبالوصف
كرباع ومربع المعدول عن اربعة اربعة بدليل تكرر معناهما المقتضى
لتكرار اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث بالاجماع
وخماس ومخمس الى عشار ومعشر على الاصح لحكاية ابي عمرو والشيباني وابي حاتم
وابن السكيت وخلف الاحمر وغيرهم فلا يسمع قول من لم يسمعها المتقدم منه
لا اثبات على بينة النفي واعتبار الوصف فيهما لا ينافي عدم اعتباره في اصولها
لعروضها لانه عارض هنا استعمالا في نحو مررت بنسوة اربع واصلي ثابت

بالوضع هنا ولذا لا تستعمل الا نعوتا واحوالا واخبارا نحو اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع و
صلوة الليل مثنى مثنى بخلاف الاصول وكآخر كعمر في مررت بنسوة اخر اذ هو جمع
اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه ان يقع
بنسوة آخر ورجال آخر ورجلين آخر وامرأتين آخر بافراده وتذكيره ابدا لان
اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما تقرر فعلم انه
معدول من آخر من وكذا اخرى امتنع للالف وهو اوضح من عدله وآخران
وآخرون معربان بالحرف فليسا من الباب واما آخر فلا عدل فيه لموافقته
للقياس وان لزم في فرعه وانما امتنع هو لوزن الفعل والوصف و
اما اخرى مؤنث آخر بالكسر فيجمع على اخر منصرفا لانه صفة مشتبهة لا اسم
تفضيل بل في كون الاول ايضا اسم التفضيل كلام مفصل في الشرح حق
التفضيل هذا هو العدل التحقيقي وهو ما تحقق اعتباره بدليل آخر غير
منع الصرف والتقديري ما لا دليل عليه سواه واشار اليه بقوله
ويقدر العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه من العلل التسع سوى
العلمية اذ هي وحدها لا تمنع الصرف فلا بد من تقدير اخرى ولا
يصح ذلك الا في العدل فيقدر فيه حفظا للقاعدة كزحل وعمر فيقدر
عدولهما عن زاحل وعامر ولذلك لم يقدر في طوى حين لا يصرف علما لبقعة

لوجود التانيث المعنوي فيه مع العلمية وفي الاوضح المعرفة المعدول خمسة
انواع الاول فعل جمع فعلاء في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف
بنية الاضافة الى ضمير المتبوع معدول عن فعلاوات لانه قياس جمع فعلاء
اسما كصحراوات لصحراء الثاني سحر معينا ظرفا مجردا عن ال والاضافة
فانه معرفة معدول عن السحر وقيل مبني لتضمنه معنى ال تلوا بهم كنجيناهم
بسحر او استعمل غير ظرف او مع ال او الاضافة لم يكن معدولا الثالث فعل
علما للمذكر كعمر وزفر وزحل الرابع فعال علما للمؤنث كحذام وقطام في
تميم فانهم منعوا صرفه فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة
والمبرد للعلمية والتانيث المعنوي فان ختم براء كسفار لماء ووبار لقبيلة
بنوه على الكسر الا قليلا منهم والحجازيون يبنون الجميع على الكسر لشبهها بنزال
كقوله اذا قالت حذام فصدقوها الخامس امس اذا اريد به اليوم الذي
يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بال ولم يقع ظرفا فبعض تميم يمنع صرفه
مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا وجمهورهم
بحالة الرفع والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى ال فان ابهم
او قرن بال او الاضافة فمعرب اجماعا وان قصد به معين ظرفا مجردا عنهما
بني اتفاقا واما التعريف شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي كونه هذا النوع
من انواع التعريف بان يكون علما لشخص كاحمد او جنس كاسامة فالسبب هو

التعريف لانه نوع التنكير وانما العلمية شرط لان غيرها من اسباب التعريف
ما سبب للبناء كما في المبهمات سوى اي واثنان او مزيل لمنع الصرف كالاضافة
وال او غير لازم كالنداء المذكور فانه فيه على قصد المتكلم للتعيين وعدمه
مع ايجابه البناء في بعض الصور والالف والنون المعبر عنهما بالمزيدتين
بزائدي فعلان يمنع صرف العلم اثر ضميرها لانهما معا سبب واحد كعمران
وعثمان والوصف غير القابل للتاء سواء لم يكن له مؤنث اصلا كلحيان لكبير
اللحية او كان تانيثه بالالف كسكران فان مؤنثه سكرى في الافصح
واما سكرانة في بني اسد فضعيف ردي ويقال لهم مناكير لا يؤخذ بها
فعريان منصرف لوجود عريانة ورحمن ممنوع لانتفاء رحمانة خلافا لشاذ
وجوه فعلى هذا اذا لم يكن علما والا فيمتنع قطعا وقال ابن هشام انه لم يستعمل
صفة الا مجردا من ال الا في ضرورة ولذا جعله في البسملة بدلا من لفظ الجلالة
لا صفة فلا فائدة يعتد بها في تحقيق علميته ووصفيته وزيادتهما الاول تعرف
زيادة الالف والنون بوقوعهما بعد ثلثة فان كان قبلهما حرفان ثانيهما
مضعف جاز اصالة التضعيف مع زيادتهما وزيادته مع اصالة النون
كحسان وحيان من الحس والحيوة ممتنعان ووزنهما فعلان ومن الحسن والحين
منصرفان ووزنهما فعال وقد قال بعض الملوك لحيان النحوي حيان منصرف
ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف والا فينصرف ولا يخفى لطف الثاني

جميع ابنية فعلان مؤنثا بها فعلى الا اربع عشرة انثت بالتاء فصرفت
وقد جمع ابن مالك الاثنتي عشرة منها فقال اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا والحق المرادي الباقيين بقوله وزد
فيهن خمصانا على لغة واليانا والتركيب المزجي وهو جعل لفظين واحدا يمنع
صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسيبويه بخلاف الجرمي حيث جوز
اجراءه مجرى بعلبك والاول ان كان معتلا بني على السكون كمعدي كرب
وقالي قلا والا بني على الفتح واضافته معربا الى الثاني وفتحهما لغتان وليس
منه نحو تابط شرا وشاب قرناها وان صار علما بالغلبة فانه مركب كلامي
باق على ما كان عليه قبل العلمية اذ التسمية به ليس بوضعه لذات المسمى بل
للدلالة على امر متعلق بها مما ذكرها من قصة عجيبة او اضحوكة غريبة
فقيل مبني على الحكاية وقيل معرب تقديرا ووزن الفعل ما يختص بالفعل
وينبغي كونه عليه مختصا به او غالبا فيه وشرط لمنع الصرف الاختصاص بالفعل
الفعل بان لا يوجد في اسم عربي الا منقولا من فعل فانه غاية الاختصاص
او تصدير اي الوزن او الاسم الموزون به بزائد من زوائد اي زوائد
الفعل الدالة على المتكلم والغيبة والخطاب من حروف انيت وان لم تدل
على ذلك في الاسم ويمنع وزن الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمر مضعف

العين علما الفرس فيمتنع للعلمية ووزن المختص بماضي التفعيل واما بقم للعدد
وشلم لبيت المقدس فعجميان وامتناعهما للعلمية والعجمة لا وزن الفعل
لعدم تاثيره في الاسم العجمي وكضرب علما بالبناء للمفعول او البناء للفاعل
لعدم اختصاصه لا يؤثر الا عند الفراء وعيسى بن عمر وكذا اصرف الوصف
غير القابل للتاء اما لانه لا يؤنث كاكمر لعظيم الكمرة بفتحتين اي الحشفة
لاختصاصه بالمذكر او لانه يؤنث بالالف لا غير كاحمر وافضل وانما شرط
ذلك لان قبول التاء يبعده عن الفعل لاختصاص التاء الحرفية المتحركة
في الاخر بالاسماء فيعمل وهو الجمل القوي في السير والعمل منصرف لوجود
يعملة للانثى كذلك وقال بعض المحققين لا يصح التمثيل به لانه اسم لا وصف لا
يوحمل يعمل وناقة يعملة نص عليه في القاموس وفيه فالاولى التمثيل
بارمل للام لوجود ارملة ويشترط ايضا لزوم الوزن للاسم فينصرف
امرؤ في لغة اتباع الراء الاخر وان كان رضا كانصر ونصبا كاضرب
جرا كاذهب وامرؤ لبعده عن الفعل اذ لا اتباع فيه وايضا عدم تغيره
باعلال الى وزن الاسم فلا يؤثر وزن ضرب مجهولا في نحو رد وقيل
لا نتقاله بالادغام والاعلال الى وزن فعل وربك والصفة وهي
كون الاسم دالا على ذات مبهمة متصفة بمعنى شرط تعيين تمنع صرف
الموازن للفعل كما ذكر بشرط كونها الاصل فيه اي اصلية ثابتة وضعا

كاحمر لا عارضة كالب بمعنى ذليل لانه وضعا اسم فلا تؤثر كما لا تفتح الاسمية
العارضة في ادهم للقيد واسود وارقم للحية وعدم قبول التاء فاربع في
نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين قبوله التاء في نحو مررت برجال
اربعة وعروض وصفيته لانه وضع اسما للعدد المعين وفيه رد على الشيخ
رضي حيث قال لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم تاثير الوصف العارض
والاحتجاج باربع مدخول لجواز استناده الى انتفاء شرط وزن الفعل
في الوصف وهو عدم قبول التاء وليس بشيء لحصول القطع بانه يصرف
ارنب بمعنى ذليل مع انه لا يقبل التاء فهو في اربع من وجهين وجميع
الباب يكسر جرا على اصله وجوبا مع اللام ولو موصولة كمررت بالاصم في
الساجد والاضافة اي اضافته الى غيره كمررت باحمركم والضرورة
كقوله عصائب طير تهتدي بعصائب وقوله عطوف رؤف من يسمى
باحد الكرفواني القصيدتين وهل ينصرف ام لا فيه اقوال اولها
نعم وثانيها وهو التحقيق انه ينصرف فان زال بذلك احدى علتيه
كالعلم المضاف وذي اللام والا فلا كسكرانكم وقد ينون الممتنع للضرورة
كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اوتناسب كقراءة نافع سلاسل
واغلالا وقد اجتمع في قراءة قواريرا قواريرا بتنوين الثاني للضرورة
الفواصل والاول للتناسب واستثنى صاحب البسيط المقصور لان

نوينه يؤدي الى زيادة الساكن وحذف اخر فلا يفيد ورد بانه يفيد
اذا احتاج الوزن الى تبديل الالف بما يقبل الحركة فينون ليلتقي ساكنا اخر
فيكسر **فوايد** الاول غير المنصرف ضربان لا ينصرف مطلقا معرفة ونكرة وهو ما
امتنع بالجمع او الالفين او الوصف مع الالف والنون والعدل او وزن
الفعل وما لا ينصرف معرفة فاذا نكر صرف وهو سبعة ولا ثالث لهما ونظم
ذلك علم الدين السخاوي بقوله مساجد مع حبلى وحمراء بعدها وسكران
يتلوه اخاد واحمر ذي سنة لم تنصرف كيفما اتت سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابرهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت ليسطر واحمد فاعدد سبعة
جاء صرفها اذا انكرت والباب في ذلك يحصر وسره ان العلمية في السبعة
مؤثرة او شرط المؤثر فينتفي بالتنكير كلتا العلتان على الاخير واحدهما على
الاول وفيها قال الزمخشري اخبرني عن سبب متى اذن في الذهاب تبعه
سائر الاسباب الثاني لا فرق في منع الصرف بين العلم ومصغره اذ لا يزول
عليه بتصغيره فان زال بسببه الاخر كالعدل والف التانيث ومزيدي
فعلان ووزن الفعل والجمع صرف كما في عمير وحبيل وسريحين وشمير وجنيدل
في تصغير عمر وحبلى وسرحان وشمر وجنادل وكذا لو زال بر شرطه كالزيادة
على الثلاثة في بريه وسميع في التصغير الترخيمي لابرهيم واسمعيل اذ لا اعتداد
بياء التصغير كما مر والا فكما كان كطليحة وبريهيم وقد يمنع الصرف بعد تصغيره

لاحد اثر سبب المنع كتوبة في تارعلما او شرط تحتمه في هند ومن الغريب
ان تصغير ابيض وهو ابيض موازن لمضارع بيضة تبييضا لكن اذا سمي
بالمضارع منع للعلمية ووزن الفعل واذا سمي بالمصغر صرف اذ همزته
اصلية ووزن الفعل لا يؤثر مع اختصاصه به الا بتصدير فيشبه
لفظه لفظ المضارع فاذا انا علما فانا في صرفه احتياز الثالث نحو
جوار ممتنع نصبا اتفاقا فتثبت ياؤه مفتوحة ويجب حذفها رفعا
وجرا فينون كقاض ثم اختلف فيهما فقيل ممتنع للجمع وتنوينه عوض
عن الياء المحذوفة وقيل منصرف لتغير صيغة منتهى الجموع بالاعلال
فلا تؤثر فتنوينه للتمكن ويونس وعيسى والكسائي ينونه على سكون
الياء رفعا وفتحها جرا الرابع المشهور امتناع عرفات للعلمية والتانيث
فتنوينه في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات للمقابلة لا الصرف
وكسره للحكاية الاصل قبل العلمية او لانه منع من غير المنصرف تبعا لمنعه
عن التنوين وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين الصرف فكانه لم يسقط
فلم يسقط الكسر وقيل منصرف واختاره الزمخشري ووجهه بان التاء الكائنة
مع الالف قبلها علامة الجمع وليست للتانيث وان اغنت عن علامته
كتاء بنت واخت لاختصاصها بالمؤنث مع الاستغناء بالمذكور
لا يصح التقدير ايضا فلان العبرة بلفظ التاء والا لم تؤثر في نحو حمزة وطلحة

من اعلام الذكور الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يذكر قبل جنس
المضارع من بينها بالاعراب لمشاركته الاسم عند الكوفية ولمشابهته اسمي
الفاعل والمفعول كما مر عند غيرهم فيرتفع بالتجرد عن جنس الناصب والجازم
او جميع افرادها عند الفراء وحذاق الكوفية وبحرف المضارعة عند الكسائي
وبمضارعته للاسم عند ثعلب وبوقوعه موقعه عند البصريين قالوا ولذا امتنع
رفعه بعد ما لا يليه الاسم كلم ولن واخواتهما وقال ابن هشام الاصح الجاري
على السنة المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان جزء الشيء لا يعمل فيه
وعن الثالث بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب والكلام في الرفع خاصة
مع انه يلزمهما رفع المضارع ابدا ولا قايل به وعن الثالث وارتفاعه بعد ما
مع عدم وقوع الاسم بعده وينتصب باحد اربعة احرف على الاصح
لن وهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للشيخ والزمخشري في غير انموذجه
تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت لن ابرح لا لنفي التاكيد كما وقع
فيه من بين تاكيده للنفي بان لا لنفي افعل ولن لنفي انني افعل على ان نفي
الاول اكد من نفي الثاني وان كان المنفي بالعكس اللهم الا ان يراد ان لا
افعل بازاء افعل فهو في النفي مثل افعل في الاثبات فلا يدلان على امر زايد
على مجرد النفي والاثبات وكذا لن افعل وانني افعل فتاكيد لن في النفي
كتاكيد ان للاثبات فلن في مراتب النفي تساوي ان في مراتب الاثبات

وذهب الزمخشري

وذهب الزمخشري في انموذجه الى انها لتابيد النفي قال لن افعل معناه
لا افعل ابدا وقد تعرض لرده كثير واعترضه الصغير والكبير واقرب ما
قيل عليه قول ابن مالك الحامل له على ذلك اعتقاده ولن تراني ان الله لا
يرى ابدا قلت يعلم الفطن بذلك الحامل له على ذلك الا ابن مالك حيث
تبع الاشاعرة في تجويز رؤية الله بالباصرة في الدنيا والاخرة نعوذ بالله
من صفقة خاسرة نحوهم كاصحابه فلا يعتمد على اضرابه وقولهم لو كانت للتابيد
لما جاز تقييده بزمان منقطع في فلن اكلم اليوم انسيا للتاني ولا بالابد
في لن يتمنوه ابدا للتكرار سخيف اذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الاطلاق
فلا ينافيه اقترانه بقرينة صارفة عنه الى غيره او تاكيد التابيد بصريح
لفظه وهو عند سيبويه والجمهور لنفي المستقبل منقطعا نحو لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا نحو لن يغنوا عنك من الله شيئا
وكانهم جعلوه للقدر المشترك واسندوا التحديد والتابيد الى قراين
خارجة وهو اقرب فلا ينافي ذلك انكارهم اقتضاءه للتابيد بنفسه
ومعناها السببية اي سببية ثانيهما لسابقها خارجا او العكس ذهنا او
كليهما معا كاسلمت كي ادخل الجنة وهي المصدرية وقد مرت في الموصول
اما التعليلية فهي جارة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في الشعر
فالجملة بتاويل مصدر مخفوض بكي وتتعين المصدرية ان قلت لكيما جاءني

نحو لكيلا تاسوا والتعليلية ان تلتها اللام او ان نحو كي لتقضي حقي وقوله
كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة بتقدير
لام قبلها وعدمه وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي تاكيد كي اللام
في التعليل او تاكيد ان لكي في السبك وان وهي ايضا مصدرية واهملها
بعضهم حملا على ما المصدرية وخرج عليه قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة
فيمن رفع او قوله ان تقرءان على اسماء ويحكما وان التي بعد لفظ العلم
او معناه غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة فتعمل عملها واسمها ضمير شان
حذف تبعا لاحدى النونين نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع
وفي ان التي بعد الظن وجهان كونها مخففة تاولا بالعلم وناصبة
على ظاهره وهو ارجح ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا
واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرا الاخوان وابو عمرو بالنصب
والباقون بالرفع واذن والمشهور حرفيته وقيل اسم وان اصل اذن اكرمك
في جواب اتيتك اذا اتيتني اكرمك الجملة المضاف اليها الدالة السوال
عليها وعوض عنها التنوين واضمرت ان بعدها وهي للجواب والجزاء ابدا عند
قوم وغالبا عند اخرين قالوا وقد ترد للجواب وحده كقولك اذن اظنك
صادقا لمن قال احبك لان تاليه هنا للحال ولا مجازاة الا في الاستقبال
ونصبه اي نصب اذن المضارع بشرط كونها مصدرة في جملتها مباشرة

اي متصلة

اي متصلة بالمضارع وحال كونه مقصودا به الاستقبال للحال نحو قولك
اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك فيجب جزمه في ان تزرني اذن ازرك
ورفعه في انا اذن ازرك لعدم تصدرها وفي اذن زيد يكرمك
للفصل بغير ما استثني وفي اذن تصدق لحالية ويجوز الفصل بينهما
بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب قبل وبلا النافية نحو اذن لا اهينك
اذ القسم للتاكيد والثاني كجزء المنفي فلا يمنعان وقال ابن بابشاذ وبالنداء
والدعاء وابن عصفور وبالظرف والكسائي وهشام وبمعمول الفعل
نحو اذن درهما اعطيك لكن رجح الكسائي النصب وهشام الرفع وفي المضارع
بعد اذن التالية للواو والفاء الوجهان رفعه لعدم تصدرها لسبق
العاطف ونصبه نظرا الى ان ما بعد العاطف مستانف وان المعطوف
على الاول قال تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن لا
يؤتون الناس نقيرا وقرئ نصبهما شاذا هذا اذا لم يكن هناك مجزوم
صالح للعطف عليه والا جاز جزمه ايضا نحو ان تزرني ازرك واذن
احسن اليك فان عطفت على الجواب جزمت ما بعد اذن وان عطفت على جملتي
الشرط وجوابه معا فالوجهان وكي وينتصب المضارع بان حال كونها
مضمرة جوازا اي اضمارا جايزا في خمسة مواضع بعد الحروف الاربعة الواو
والفاء وثم واو العاطفة له للمضارع على اسم صريح غير منسبك من حروف

مصدري ولا مؤول بالفعل نحو قول زوجة معوية للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا وعطفا المصدر الصريح
منهما على لبس اي لبس عباءة وقرة عيني وفي نسخ المتن لللبس باللام ومثله
في الاوضح لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا على قولها قبله
لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف ولبس بواضح وكقوله لولا
توقع معتر فارضيه اي توقع معتر فارضاي اياه وقوله اني وقتلي سليكا
ثم اعقله اي اني وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقوله تعالى وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة نافع بنصب
يرسل بان مضمرة وعطفه على وحيا الخامس بعد لام كي وهي التعليلية نصب
الى كي لانها بمعناها وفي محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية
او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخلها بمعنى كي ادخلها قال تعالى
وامرنا لنسلم فان اقترن بلا وجب اظهارا ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة
لئلا يعلم اهل الكتاب والا ثقل اللفظ بالتقاء اللامين وينصب ايضا
بالمضمر وجوبا بعد خمسة احرف الاول لام الجحود وهي المكسورة المسبوقة
بكون ناقص ماض ولو معنى فقط منفي نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
لم يكن الله ليغفر لهم وسميت لام الجحود لملازمتها الجحد والنفي وموضع الجملة نصب
خبرا للكون عند الكوفية فاللام زائدة للتوكيد وجر باللام عند البصرية

فيتعلق

في متعلقه بخبر مقدر اي ما كان مريدا لان يفعل ولجيوا بمجي الخبر مفردا
مصرحا به في قوله سموت ولم تكن اهلا لتسمو وبذلك تفارق لام كي
لتعلقها بالمذكور وفرق ابو حيان بينهما بعشرة اوجه منها ان لام كي لا
تقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان فاعل مدخول لام الجحود
لا يكون الا مرفوع كان بخلاف تلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا
يقال لن يكون الله ليغفر له بخلاف لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي وان
هذه يمتنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان زيد الا ليضرب بكرا بخلاف
تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يفصل الفعل المنفي
قبلها بظرف نحو ما كان زيد امس ليذهب بخلاف اختها والثاني او واو
العاطفة الكائنة بمعنى الى او الا على الخلاف نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اي الى او الا ان تعطينه نقول بعضهم او بمعنى الى ان والا ان فيه
تسامح والثالث فاء السببية والرابع واو المعية حالكونهما مسبوقتين
بنفي محض غير مسبوق بنفي اخر ولا منتقض بالا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين سواء كان النفي بحرف
كما مر ام بغيره كليس زيد حاضرا فتكلمه وقلما تأتينا فتحدثنا او طلب
من امر كزرني فاكرمك وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى او نهي
نحو لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بمعنى لا

تجمع بينهما او دعاء بصريح فعل الطلب كقوله رب وفقني فلا اعدل عن
وقولك رب اغفر لي وتوسع رزقي او استفهام نحو من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تأتيني فتحدثني او تمن نحو يا ليتني
كنت معكم فافوز وليتك تكلمني او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
او تحضيض نحو هلا تأتينا فتحدثنا او وتحدثنا والحق الفراء الترجي مع
الفاء لقوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن نصب خلافا
للبصريين والخامس حتى نحو حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب واسلمت حتى ادخل
الجنة اي كي ادخلها او حكاية ونظرا الى ما قبله عند وقوع القصة
المحكية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب يقول
نظرا الى استقباله بالنسبة الى الزلزال المحكي لتأخره عنه وجودا فان
اردت بالمضارع بعد حتى هذه الحال تحقيقا كسرت حتى ادخلها اذا قلت
حال الدخول او تأويلا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع
بالرفع على حكاية الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء يستأنف
ما بعدها فيرتفع المضارع بعدها ان كان فضلة ومسببا عما قبلها
كما مر فلا يرتفع ان كان عمدة كسيري حتى ادخلها او غير مسبب عنه كسرت
حتى تطلع الشمس لان الابتدائية منقطعة عما قبلها لفظا فلا تكون
عمدة وركنا كما مر ولانها لو لم تكن مدخولها مسببا عن سابقها ارتفع

رفع

معنى ايضا فيحتمل النظم والتأليف ويأتي تمام الكلام فيها في بحث المفردات
فصل والجوازم للمضارع نوعان فالاول ما يجزم فعلا واحدا مضارعا وا
وهو اربعة احرف اللام المكسورة وقد تسكن بعد واو او فاء او ثم ولا
الطلبيتان الدالتان على طلب مطلقا فتدخل لام الامر نحو ليقم زيد ولا
الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك ولا
تؤاخذنا وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل لقلة طلبه من نفسه
كقوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
بخلاف المبني للمفعول لان المأمور والمنهي فيه غير المتكلم والحق الاكثر بالمتكلم
بالقلة واقل منه جزم اللام فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا
وفي الحديث لتأخذوا مصافكم والقياس هنا الامر بصيغته ويحذف
اللام لضرورة على الاصح ومطلقا عند الكسائي وحمل عليه قوله تعالى
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا اي ليقيموا والمشهور جزمه بشرط مقدر
يدل عليه الامر ان تقل يقيموا وقيل بعد القول خاصة ولو غير امر ومنع المبرد
مطلقا وجوز ابن عصفور ايضا الا وحذف مجزومها لقرينة كقم ان تقم
والا فلا اي فلا تقم ولم ولما النافيتان وهما يشتركان في النفي والقلب للمضي
تقول لم او لما تقم اي ما قام وفي الحرفية والاختصاص بالمضارع ودخول
همزة الاستفهام عليهما وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم

ام وان لم تفعل فما بلغت وهل يجزم بلم ام بان جزم الدماميني والبيضاوي
بالاول وهو الحق اذ لا يجوز اهمال لم لفظا بخلاف ان ولانها لما قلبا الى
المضي صارت كجزئه وحرف الشرط استقبال الفعل فلم يقع شرطا الا بعد الجزم
بلم ونفيه اياه وعمله فيه ونص الشيخ على الثاني وهو ضعيف ويختص لم ايضا
بجواز انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمراره اليها لانها لمطلق النفي فيصلح
للمستمر نحو لم يكن له كفوا احد ولغيره نحو لم يكن زيد ثم كان بخلاف لما لاستمرار
نفيها الى حال المتكلم فلا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وسيكون خلافا للاندلسي
بتسويته بينهما في جواز الانقطاع ولابن هشام بجعله لما لنفي الماضي
القريب دون البعيد فلم يجوز لما يكن في العام الماضي ويختص لما بجواز
حذف مجزومها لقرينة اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها
قال ابو حيان هذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فيمن شدد ان ولما اي لما ينقص من عمله وقيل لما يهملوا وقيل يوفوا
اعمالهم ويكونه اي مجزومها متوقعا غالبا نحو لما يركب الامير للمتوقع بالفتح
اي الامير متوقع ركوبه او بالكسر اي القائل متوقع اياه اي لم يركب الى الان لكنه
متوقع مرجو الوقوع قالوا هذا معنى قولهم لم لنفي فعل فهما متوازيان ولما لنفي
قد فعل فهي تاكيد للنفي كقد في الاثبات فان توقع المضارع ورجاء حصوله
في المستقبل يؤكد انتفائه ماضيا واستمرار عدمه الى حال التكلم ومن غير

الاكثر

الغالب قوله لهم ابليس ولما ينفعه الندم والنوع الثاني ما يجزم فعلين
وهو احد عشر لفظا ان الشرطية بالكسر والتخفيف وهي اصل الباب والبواقي
تجزم على معناها واذ ما وقيل لا تجزم الا في ضرورة ومن للعالم وما لغيره
ومتى للزمان واي بحسب ما اضيفت اليه وايان كمتى واين وانى وحيثما
للمكان ومهما كما فالاولان ان واذ ما حرفان وضعا لمجرد تعليق فعل
مسبب عن اخر عليه والبواقي اسماء وضعت لما ذكر ثم ضمنت معنى الشرط
فجزمت على معنى ان على الاشهر فيهما ولا تجزم اذ وحيث الا مع ما على
الاصح خلافا للفراء فالبواقي ضربان ما لا تلحقه ما ومن وانى وما
ومهما خلافا للكوفيين في الاولين وما يجوز فيه الامران وهو اين
واي ومتى بالاتفاق وايان على قول وزاد بعضهم في الجوازم كيفما
ولم يثبت ولو واذا ولا تجزمان على الاصح الا في الضرورة على ندرة قال
بعضهم ملغزا في ان واذا سل على الشيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يجيبه
يعظم ان شكك وجد بموقف جازما فانا جزمت فانتهى لم اجزم اذا دائما
ان اتى بان الشرطية الموضوعة للشك في وقوع فعل الشرط جزمت و
اذا اتى باذا وقد وضعت للجزم بوقوع الشرط لم تجزم ولا يخفى لطف مقابلة
الاعرابي والجزم العلمي واتيا نر بان في البيت الاول واذا في الثاني وهذه
الاحد عشر كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة

سمي به لانه علامة للثاني المترتب عليه وثانيهما جزاء لترتبه على الاول
ترتب الجزاء على العمل وجوابا ايضا لجريانه في المقال مجرى الجواب عن السؤال
فقولك ان تضرب اضرب في قوة ان يقال لك اضربك فتقول للقائل انا ايضا
اضربك وشرط الشرط كونه خبريا لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
يكون طلبيا ويكون مضارعا مثبتا او منفيا بلا او لم غير مقرون بحرف استقبال
كالسين وسوف وان الناصبة او ماضيا متصرفا مثبتا عاريا عن قد ويصلح
للجزاء كل فعل استقبالي ولو طلبيا نحو ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة
فيمتنع ان تقم تقم الا بتوجيه على معنى مفيد نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله على حد قوله انا ابو النجم وشعري شعري او غيره
وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا كالثاني عند المحققين وقيل بفعل
الشرط وقيل بهما وقيل بالجوار وجاز للقرينة حذف الشرط بعد ان مقترنة
بلا النافية كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي
وان لا تطلقها وحذف الجزاء بعد شرط ماض ومجزوم بلم نحو فان استطعت
ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل وحذفهما
معا كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي
وان كان فقيرا معدما فقد رضيته وقيل هو ضرورة ولا تحذف الاداة
مطلقا على الاصح ويكون الفعلان ماضيين او مضارعين ومختلفين

ماضيا

ماضيا فمضارعا او عكسه فان كان مضارعين او ماضيين او كان الاول
فقط مضارعا فالجزم لازم للمضارع لفظا وللماضي محلا نحو وان تعودوا نعد
ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان عدتم عدنا وفي الحديث من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له وكون الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة عند
الجمهور ورد بالحديث واجيب بجواز نقله بالمعنى وان كان الثاني وحده
مضارعا ففيه الوجهان الجزم وهو الفصيح المختار لوجود الجازم والرفع وهو
كثير ايضا لضعفه بحيلولة غير المجزوم نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد
له وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وفي الاوضح
رفع الجواب مسبوقا بماض كما مر او مضارع منفي بلم نحو ان لم تقم اقوم ونحوه
ضعيف وعليه قرئ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك ثم
اذا تلا الفعلين مضارع مقرون بفاء او واو فلك جزمه بالعطف و
رفعه بالاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقرئ بالثلاثة
قوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن
يشاء ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فان توسط بين الفعلين فا
الوجه الجزم عطفا على الشرط وجاء النصب ايضا تنبيهات الاول متى اتى بعد
مجزوم فهو اسم شرط والا فاسم استفهام يرفع بعده الفعل كمتى تقوم والا
كمتى سفرك فهو مبتدا او خبر لما بعده على الخلاف وبعض العرب يجر به

يعني من عند يعقوب ووسط عند الكسائي كقولهم اخرجها متى كمّه اي منه
او وسطه وقوله متى لجج خضر لهن نئيج فيستعمل على وجوه اربعة ولها مع كل من
الاسم والفعل وجهان وفيه الغز من قال ما كلمة متى اتى اسم بعدها ففيه
فالجر جاريان والفعل بالرفع وبالجزم اتى وهي لها في كل نامعنان وقد
الطف بالاتيان بمتى اسم الشرط والاستفهام ان وقع على زمان او مكان
نصب محلا ظرفا لما اليه كمتى تقم اقم وان تقعدا قعد واعلى حدث فمفعول
مطلق نحو اي ضرب تضرب والا فالفعل بعده اما لازم كمن يقم اقم فهو
مبتداء وخبره المستفهم عنه او جملة الشرط لاشتماله على العائد وقيل
الشرط والجزاء معا اذ لا يتم الكلام الا بهما او متعد وهو اما واقع عليه
كمن بكر متى اكرم فمفعول به للجزاء وكذا من زودني في الاستفهام او على ضميره
او متعلقه فهو مبتدا لما بعده او مفعول لمقدر مفسر به كما في باب الاشتغال
فاسم الشرط عامل في فعله مطلقا وقد تكون معمولا له ايضا فالمرتبتان متعاكستان
من الجانبين لكن رجح تقديم الاسم لصدارتها لمعنى الشرط وقيل فيه وما
اللذان يعملان دولته والعاملان فيه معمولان ويصح ايضا في المبتداء
والخبر ترافعهما الثاني في مهما فيه قولان احدهما انه مركب من مه بمعنى اكفف
وما والثاني ان اصله ما زيدت عليها ما ثقل عليهم التكرار فابدلوا الالف
الاولى هاء فصار مهما وعليه الاكثر والغز فيه الحريري بقوله ما اسم

لا يفهم الا باستضافة كلمتين او الانفصال منه على حرفين وفي وضعه الاول
التزام وفي الثاني التزام ارادانه لا يفيد الا بان يجعل مهما شرطا فيستلزم كلمتين
يجزم ومثبتين به شرطا او جزاء وفيه التزام للجزاء عند تحقق الشرط او بان يحذف
من مهما حرفان ويقتصر على مه بمعنى اكفف وهو التزام وايجاب للكف على
المخاطب فقد لا يفيد الا مع ضم كلمتين وقد يفيد مع اسقاط حرفين وكل
جزاء يمتنع جعله شرطا لعدم استجماع شروطه فالفاء لازمة لربطه بشرطه
لما فيهما من معنى السببية والترتب وهو ستة ذكر المص اربعة منها فقال
كان يكون الجزاء جملة اسمية ولو خبرية او كان جملة انشائية ولو فعلية
او كان فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد ومثلها على ترتيبها بنحو ان تقم
فانا اقوم ومنه قوله تعالى وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم
فاكرمني ومنه وان كنتم تحبون الله فاتبعوني واجتمعت الاسمية والانشائية
في نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم او ان تقم فعسى ان اقوم ومنه ان
ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني او ان تقم فقد قمت
ومنه ان يسرق فقد سرق اخ له وقد يحمل على حذف قد قوله ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت بتقدير فقد صدقت والخامس المقرون
بحرف استقبال نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه والسادس المقرون بما له الصدر نحو فان توليتم فما سالتكم

من اجر وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
اي فالله وقد يستغنى عنها بعدان باذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية
او لا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون فائدة يجب رفع الجواب بعد الفاء ماضيا كان شرطه
ام مضارعا نحو ومن عاد فينتقم الله منه فمن يؤمن بربه فلا يخاف على تقدير
مبتدا فيكون الجواب ولا يجوز جزمه بجعل الفاء زائدة ومن قراء
لا يخف جعل لا ناهية مسئلة ويجزم المضارع بعد الطلب من امر او نهي
او دعاء او تمن او ترج او استفهام او عرض او تحضيض بان الشرطية مقدرة
مع فعل الشرط الذي دل عليه ذلك الطلب مع قصد السببية اي سببية
الطلب للمضارع نحو زرني اكرمك اي فان تزرني اكرمك بتقدير الزيارة
سببا للاكرام ولا تكفر تدخل الجنة اي فان لا تكفر تدخلها اذ ترك الكفر
سببا لدخولها او رب وفقني اقم دينك وليتك او هل او هلا او الا تزورني
ازرك ولا فرق هنا بين صريح الامر كما مر والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم
اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه اي ليتق الله وليفعل خيرا فان يتق ويفعل يثب
وقولهم حسبك الكلام ينم الناس اي اسكت فان تسكت ينم الناس فان لم
تقصد السببية رفعنا المضارع نحو ذرهم في خوضهم يلعبون وهب لي من
لدنك وليا يرثني فيمن رفع ومن ثم امتنع نحو لا تكفر تدخل النار بالجزم

تقدير ان لا تكفر تدخلها الفساد المعنى فان ترك الكفر ليس سببا للدخول
النار واجازه الكسائي بل الكوفيون جميعا بتقدير ان تكفر بغير نفي قياسا
على النصب بان مضمرة في لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله
كذبا فيسحتكم بعذاب والفاء تفيد كون ما بعدها مسببا عن المنفي اي
الافتراء لا عن نفيه فيجوز الجزم ايضا بتقدير ان تفتروا وهو حسن و
التحقيق ان النزاع لفظي وان الجزم انما يجوز مع قرينة تقدير المنفي و
المانع مع الاطلاق وقرينة تقدير النفي لان الكلام لا يدل الا
على النفي فلا قرينة فيه على تقدير المنفي فائدة اقتران الشرطين يكون
على احد وجوه ستة كما حققه ابن هشام الاول ان يقترن الاول
بجوابه ثم اتى بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة المتقدم كقوله تعالى
يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين الثاني ان
ياتي بالثاني مع الفاء لفظا عقيب الاول فجوابه الثاني وجوابه نحو ان تكلم
زيد فان جاد فاكرمه الثالث ان يقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك
نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اذ اصله مهما يكن فان كان
المتوفى من المقربين فجزائه روح حذف مهما وشرطها وناب عنهما اما
فصار اما فان فاخروا الفاء الى الجزاء كراهة تلوها الا ما بغير فصل وحذفت
الفاء التي هي جواب ان لئلا تلتقي فاءان الرابع ان يعطف على فعل الشرط

شرط فهو تابع والجزاء لهما كقوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم
وقوله ليسألكم اموالكم ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا الثالث ان يلي شرط
شرطا اخر بحذف جوابهما نحو وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
ان اراد النبي ان يستنكحها فيقدر جواب كل تاليا لمدلولا عليه بما تقدم
ان يؤتى بجواب واحد بعد شرطين نحو ان تكلم فاضربه وهذا مما اختلف
فيه ويعبر عنه بمسئلة اعتراض الشرط على الشرط فمنع بعضهم صحة التركيب
حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور ثم اختلفوا في تخريجه على اقوال
الاول ان المذكور جواب الاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول
وجوابه عليه وان الجزاء معلق على حصول الشرطين ووقوع الثاني قبل
الاول فان تكلم فجاء استحق الضرب واما اذا فعل احدهما خاصة او الثاني
بعد الاول فلا الثاني ان الشرط انما هو وقوع الفعلين مطلقا مجتمعين
مرتبين على الترتيب الذكري او العكس حكي عن امام الحرمين وغيره الثالث
ان المذكور للاول للثاني ولا جواب للثاني لا لفظا ولا تقديرا لانه
قيد للاول بمنزلة الحال فالمعنى ان جاء متكلما فاضربه وتحقيق المرام
لا يسعه المقام فصل في افعال المدح والذم وهي افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم ولهذا اتيا بالفاظهما لا للاخبار عن موجود في الخارج في
احد الازمنة فخرج الفعل الخبري المستعمل لانشائهما مجازا الاوضعا نحو

بارك

تبارك وتعاليت وللاخبار بهما كمدحته وهجوته واشار بتنكيرهما
الى اطلاقهما وابهامهما وضعا فان نعم الرجل زيد مدح مطلق لا
يختص بصفة خاصة الا بمخصص من تمييز او حال كنعم الرجل زيد جودا
او جوادا فيهما نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني او كسره ايضا
اتباعا واصلهما فتح الاول وكسر الثاني وقد يردان كذلك وقد يسكن الثاني
مع تحقيقهما ففيهما اربع لغات مرتبة في الافصحية كما ذكر وحكى الاخفش
والفارسي بيس بفتح الباء فياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس
وهما فعلان عند البصريين والكسائي وهو الافصح للحوق تاء التانيث
الساكنة لهما واسمان عند باقي الكوفيين احتجوا بقول الاعرابي ما هي بنعم
الولد ويمكن تنزيله على الحكاية اي بالمقول فيه نعم الولد وساء بالمد
للذم اصله سوا بالفتح حول الى فعل بالضم فصار قاصرا وضمن معنى بئس
فمنع من التصرف ولجري مجراه وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء فعل التعجب
منه يجوز استعماله على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف او نقلا من
مفتوحها او مكسورها كضرب وفهم ثم اجراؤه مجرى نعم او بئس في المدح
والذم وحكم الفاعل والمخصوص على ما ياتي واستثنى الكسائي علم وجهل
وسمع قال لا يجوز نقلها الى الضم فتستعمل على حالها وكل منهما اي الثلثة
وكذا ما يجري مجراها يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال كنعم المولى ولبئس المهاد

وساء الرجل زيد ونعم المرء بكر وحبذا الشباب بشر وال هذه جنسية
عند الجمهور حقيقة عند ابي علي وعبد القاهر ونسب الى سيبويه فا
لمدح والذم للجنس كله وذكر المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم
التناقض في نعم الرجل زيد وساء الرجل بكر مع انهما لا يعدان متناقضين
وبان المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس ومجازا عند الاخرين بتنزيل
المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل العهد بناء ذهنية فيراد بعض
مبهم ثم يفسر بالمخصوص تفخيما للمقصود وقيل خارجية فالمراد شخص معهود
هو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى زيد نعم الرجل هو ولحجج له تثنيته الفاعل
وجمعه فان ذلك دليل عدم ارادة الجنس او مضافا ولو بواسطة او
اكثر الى معرف بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين
وساء حطب النار ابو لهب وقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب او الى ضمير
لمعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها او يرفع ضميرا مستترا وجوبا
مبهما مفسرا بتمييز قابل لال متعدد غير ذي تفضيل ولا توغل في الابهام
فلا يميز بنحو افضل منك لعدم قبوله ال ولا بنحو شمس لعدم تعددها ولا
بمثل وغير لتوغلهما في الابهام وهل يميز الفاعل المظهر قيل لا مطلقا وقيل
نعم كذلك وقيل ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا صالحا
زيد والا اوسطها وسط ولا يتقدم التمييز على الفعل مطلقا ولا على المخصوص

اختيارا خلافا للكوفية ثم يذكر المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل
المظهر وتمييز المضمر مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير وفرعهما فيجعل
المخصوص مبتداء مقدم الخبر وهو الجملة قبله فالكلام كله جملة واحدة
او يجعل خبرا لمحذوف المبتدا وجوبا كانه اذا قلت نعم الرجل قيل من هو
فقلت زيد اي هو زيد فالكلام جملتان وجاء فالوجهان عند الجمهور
وقيل يتعين الاول وقيل الثاني وقال ابن عصفور مبتداء حذف خبره
وجوبا اي زيد ممدوح او مذموم او نحوهما ورده ابن مالك بان الخبر
لا يجب حذفه الا مع ساد مسده وليس وقال ابن كيسان بدل من الفاعل
ورد بانه لازم ولا شيء من البدل كذلك فالرافع للظاهر نحو نعم المراة
هند وبئس نساء الرجل الهندات ونعم الرجل زيد ونعم رجال الحرب
الزيدون وللضمير نحو ساء رجلا زيد ونعم اخوين الزيدان وضربات
الهندات وما ذكر من ان الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز قول سيبويه
والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير بل المخصوص هو الفاعل
ثم اختلفا فجعل الكسائي المنصوب حالا والفراء تمييزا منقولا من الفاعل
فاصل نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ويبطلهما دخول الناسخ على المخصوص
في نحو نعم رجلا كان زيد وساء رجلا ظننت بكرا فالجملة في موضع خبر
كان في الاول وثاني مفعولي ظننت في الثاني ولا جملة لولا الضمير هذا ان ذ

تأخر المخصوص عن الفعل والا تعين للابتداء وخبره الجملة بعده فزيد
نعم الرجل زيد معناه زيد مقول في حقه نعم الرجل ومن جعل نعم وبئس
اسمين اجاز كونهما مبتدا وخبرا فابدا الاول لا بد من كون
المخصوص معرفا او مقاربا له اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به عن الفاعل الموصوف
بالمدح او الذم كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس
الولد العاق الولد المذموم العاق وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا مأول بتقدير فاعل او بئس مثل القوم او مخصوص اي بئس مثل القوم
مثل الذين وقد يحذف لدليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون
اي نحن وقد يخلفه محذوفا نعت المعرف اتفاقا كنعم الرجل حليم كريم اي رجل
حليم والجملة الفعلية ايضا عند الكسائي كنعم الصاحب تستعين به فيعينك
اي صاحب تستعين به والثاني لا يكون فاعلها منكرا الا ضرورة كقوله
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية ولا موصولا غير الذي عند
المبرد ومن وما عند قوم ومن ثم اختلف في نحو بئسما اشتروا واعلى ستة اقوال
فقال سيبويه والمحققون ما معرفة تامة اي لا تفتقر الى صلة فهي فاعل
والفعل بعدها صفة المخصوص محذوف اي بئس الشيء شيئا اشتروا واورد
عليه ان كلمة ما هنا تساوي المضمر ابهاما فلا تقع تمييزا لذلك ليس تمييزا
عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا له بل عن نسبة ففائدته تعميم الذم كانه قيل

ما اشتروا

ما اشتروا مذموم من حيث الشيئية اي شيء وكان قيل موصول صلتها
الفعل والمخصوص محذوف وما هي المخصوص فالفاعل ضمير مبهم اخرى
محذوفة او هي الفاعل اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وقيل مصدرية
ولا حذف اي بئس شراؤهم وقيل نكرة موصوفة بالفعل فهي فاعل اكتفي
بها وبصفتها عن المخصوص وقيل كافة كفت نعم كما كفت قل وفي نحو نعما
هي القولان الاولان وثالث هو انها مركبة مع الفعل لا محل لها اعرابا
والمرفوع بعدها فاعل ومنها اي ومن تلك الافعال حب ولا حب وهما
كنعم وبئس الاول للمدح والثاني للذم وفضل حب على نعم بافادة محبوبية
الممدوح اصله حبب بضم العين محولا عن مفتوحها اي صار حبيبا وكان
نحولا على الماضي الجامد باعتبار تصرفه الاصلي والفاعل لهما ذا الاشارة
ولذا يلزمها الافراد والتذكير مطلقا اي وان خالفه المخصوص فيهما
كقوله وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله وحبذا نفحات من يمانية
وقوله حبذا انتم خليلي ان لم وقوله الا حبذا هند وارض بها هند
وقوله الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا
وهل ذلك لكونه كالمثل والامثال لا تغير او على تقدير مضاف مطرد
بان يقدر في حبذا هندا وزيد احبذا حسنها او امره ونحو ذلك او على
ارادة الجنس فيه خلاف قال الخليل وسيبويه بالاول وابن كيسان بالثاني

والفارسي بالثالث وبعده اي ما بعد ذا هذه وهو المخصوص ولا يجوز
تقديمه وان جاز في باب نعم فهو مبتدا خبره الجملة المتقدمة او محذوف
او خبر لمحذوف وقيل بدل من ذا وقيل عطف بيان هذا على المشهور وقال
قوم ركبت ذا مع حب ثم اختلفوا فقيل المجموع فعل بغلبة الفعلية لتقدم الفعل
فما بعده فاعل وقيل اسم بغلبة الاسم لشرفه وهل هو مبتدا خبره المخصوص
او بالعكس قولان الاول للمبرد والثاني للفارسي وللسان ثاني قبله اي
قبل المخصوص او بعده منصوب اختلف فيه فقال الفارسي والاخفش هو
حال مطلقا وابو عمرو تمييز كذلك وابن عصفور تمييز جامدا وحال مشتقا
ابو حيان تمييز جامدا ومحتمل لهما مشتقا فان قصد تقييد المدح به فحال
كقوله يا حبذا الماء مبتذلا لشاربه والا فتمييز وقولنا تمييز او حال
يحتمل القولين الاخيرين حالكون ذلك المنصوب على وفقه اي موافقا
للمخصوص في التذكير والافراد واضدادهما نحو حبذا الزيدان مثالا
لم يفترقا تمييزا او حالا وحبذا زيد راكبا الذي الحال او المحتمل وحبذا
امراة هند او رجلا زيد للتمييز واتى في الاول بالمنصوب مؤخرا وفي الثاني
مقدما استيفاء للاقسام واختلف في الراجح فقيل تقديمه وقيل تاخيره
وقال الجرمي وابن خروف هما في الحال سيان الا ان تقديم التمييز قبل عند
الجرمي احسن عند ابن خروف ويختص بجواز تكريره تاكيدا كقوله الا حبذا

حبذا

حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الاذى **فصل** التعجب انفعال يحدث للنفس
عند شعورها بامر مجهول سببه ولذا قيل اذا علم السبب بطل العجب فلا
يصح على الله سبحانه فما ورد منه في كلامه كقوله فما اصبرهم على النار
وابصر به واسمع يصرف الى العباد او يراد انه مما يجب ان يتعجبوا منه فلا
يكون للتعجب بل لايقاعهم فيه وله صيغ كثيرة لا اله الا الله وسبحان الله
والعظمة لله لله دره او انت ولله لا يؤخر الاجل وقاتله الله من شاعر
ولا شلل عشره وحسبك وكفاك وناهيك به رجلا واعجبوا لزيد سخيا او حسنه
من سخي ويا للماء ويا للدواهي ويا لك فارسا وما انت من رجل ويا
رجلا ويا طيبها من ليلة وكاليوم رجلا وكالليلة قمرا وجاء رجل ايما
او اي رجل وكيف ومن وما واي في الاستفهام نحو كيف تكفرون
بالله عم يتساءلون الحاقة ما الحاقة لاي يوم اجلت فهذه جمل ضمنت
معنى التعجب ولم توضع له ولذا لا تدل عليه الا بقرينة والمبحوث عنه
في الفن ما وضع له وهو صيغتان تسمى فعلا التعجب وهما فعلان وضعا
لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت خبرا او انشاء منقولا وما مر من الجمل
اذ وضع الجميع لخبار او ان نقل معنى الى الانشاء كصيغ العقود وهما ما افعله
وافعل به كما احسن زيدا واحسن به فعل التعجب علم على صيغة المركبة
من فعل وغيره والا لا يفيد التعجب والموضوع له هو المجموع المركب لا الفعل

فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو فعل ثلاثي تام مثبت
مبني للفاعل قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنيان
من غير الفعل ونحو ما اقمنه بكذا من قمن اي حقيق شاذ ولا من غير ثلاثي ولا من
ناقص او جامد وشذ نحو ما اعطاه للمال من اعطيته وما اعساه و اعسى به
من عسى بمعنى قرب ولا من منفي او مبني للمفعول نحو ما اخصره شاذ من وجهين
ولا مما لا يقبل التفاضل او صيغ منه افعل لغير تفضيل فلا يقال ما اماته
ولا ما ابيضه واجازه الكسائي وهشام في الالوان مطلقا وبعض الكوفيين
في اسود وابيض خاصة والاخفش في العيوب وقول البصريين المنع مطلقا
والحق جواز التعجب في صفات الله تعالى او سند المنع ضعيف وتحقيقه في الشرح
ويتوصل الى التعجب من الفاقد للشروط المذكورة باشد واشدد به و
احسن او احسن به ونحوهما مما يلائم المرام في كل مقام نحو ما اشد او ما احسن
دحرجته او موته او بياضه وما اكثر ما له ولا فرق فيه بين فاقد كل
الشروط وبعضها وما قيل ان الجامد وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب منهما
لا بوصلة ولا بدونها فليس بشيء اذ الجمود وعدم قبول التفاضل لا يمنعان
مع امكان التوصل بجامع الشرائط ولا يتصرف فيهما اي في فعل التعجب فيلزمهما
الافراد والتذكير واحد الامرين من الامر والمضي فلا يقال احسنا او ما احسنوا
واحسن بهن ولا ما يحسن زيد بلفظ المستقبل خلافا لابن هشام ويمتنع تقديم

معمولها

معمولهما عليهما والفصل بينهما فيمتنع ما زيدا احسن وبه احسن وجوزه قوم
منهم الفراء والجرمي والمازني الفصل بالظرف المتعلق بهما لقولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب خلافا للمبرد واكثر البصريين
ويمتنع في الظرف المتعلق بمعمولهما اتفاقا نحو ما احسن في المسجد ما كفه و
احسن عندك بجالس وما في ما افعله اسم مبتدأ اتفاقا لانه مرجع الضمير
المستكن في افعل فيكون اسما وعار عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ
وقول الكسائي لا محل لها من الاعراب شاذ لا يضر الاجماع وهل هي
نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شيء جعل مبتدأ للافادة او قصد الابهام
وما بعدها خبرها او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها
صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر محذوف وجوبا اي الذي فعله شيء
عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله
قول اخر هو انها نكرة موصوفة ما بعدها صفتها بحذف الخبر وجوبا اي
شيء افعله عظيم ورد قولاه بان حذف الخبر انما يجب فيما التزم ساد
مسده وليس فليس بل لا يجوز لعدم القرينة وقال الفراء وابن درستويه
ما استفهامية ضمنت معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما تلك
لا يليه غالبا الا الاسم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين وهذه ملازمة للفعل فلا يصح تخريجها عليها الا على قول

الكوفية باسمية افعل التعجب وهو مردود وصحح قول سيبويه بان التعجب
يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير مختصة لما فيها من الابهام انسب
بالمقام وما بعد الباء من افعل به فاعل افعل الامر عند سيبويه وجمهور
البصرية والباء زايدة قالوا اللفظ افعل في نحو احسن بزيد امر ومعناه خبر اي احسن
زيد بمعنى صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الامر مبالغة كقولهم كن ما شئت
مبالغة في كان ولكونه بصورة الامر قبح اسناده الى الظاهر ظاهرا فزيدت
الباء عليه ليكون في صورة المفعول بواسطة الحرف دفعا للقبح ولذا
التزموا زيادتها هنا وضعف بوجوب استعمال افعل للصيرورة قياسا مع
انه سماعي واسناد الامر الحاضر الى الظاهر وزيادة الباء في فاعل غير كفى
وجعل الامر بمعنى الماضي اذ المعهود عكسه كما في نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه ونحو رحمه الله للدعاء وما بعد الباء في نحو احسن بزيد مفعول
به عند الاخفش وقوم من الكوفيين وهي اي الباء اما للتعدية فهمزة افعل
للصيرورة اي صيره ذا حسن او زايدة فالهمزة للتعدية فالامر بمعنى التحسين
اي اجعله حسنا ففاعل الامر ضمير فيه للمخاطب الحقيقي اي كل من يصلح للخطاب
اي صفه بالحسن يا صالحا للخطاب ففيه اشعار بان زيدا له من الحسن كل
ما يمكن ان يصف به احد احدا والتزم افراد الضمير لانه جار مجرى المثل وهو
لا يتبدل قاله الزمخشري واكثر الحذاق وقال ابن كيسان الضمير للمصدر

الفعل

الفعل خوطب به اتساعا اي احسن يا حسن بزيد اي دم له والزمه قال ولذا التزم
افراده قال الشيخ رضي الله عنه وفيه تكلف وسماجة فائدة يختار المصنف
من فعلية افعل وافعل في التعجب هو الحق وهو في الثاني قول الكل سوى ابن
الانباري قال هو اسم ولا وجه له وفي الاول قول البصريين والكسائي
للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو ما افقرني الى رحمة ربي وقال غير الكسائي
من الكوفية انه اسم لقولهم ما احيسنه وما املحه اذ التصغير من خواص الاسم
واجيب بانه شاذ حتى قال الجوهري لم يسمع تصغير افعل التعجب الا احسن و
املح وانما قاسه النحاة حملا له على افعل التفضيل وفيه مع ذلك وجوه نقل
مرجع التصغير الى المتعجب منه اي هو مليح وحسين من باب الشفقة كبني وبنيه
قول بعضهم لا اتى احيسنه وما اميلح الا لمن صغر سنه وقيل لما المصدر
اسم الفعل مقامه في ذلك لدلالته عليه وقيل الى ما لو وقع عليها لطف
حتى يناسبه التصغير لكن لما امتنع تصغيرها جعلوه في الفعل الذي يليه
وقلت ملغزا فيه قد زاد في العجب ما العزيمة العرب من اجل تصغيرهم فعلا
ايا دالادب فصل افعال القلوب سميت بذلك لان القيام معانيها بالقلب و
هي افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدرت تلك الجملة
عنه من ظن اي اعتقاد راجح او يقين او تصديق جازم ولذا سميت افعال
الشك واليقين ايضا فالمراد بالشك خلاف اليقين لا تساوي الطرفين

كما في عرفنا الغون لعقيلة وهو نواسخ تنصب المبتداء والخبر جميعا لكونهما مفعولين
لها فالمبتداء مفعول اول والخبر مفعول ثان هذا هو المشهور وقال السهيلي هما
مفعولان ابتداء فلا نسخ كمفعولي اعطيت بدليل ظننت زيدا بكرا اذ لا يصح
زيد بكر الا على التشبيه وهو غير مراد اذ المعنى ظننته اياه لا شبيها به وقال
الفراء نصب الثاني على التشبيه بالحال بدليل وقوعه ظرفا وجملة والحق
هو الاول والتحقيق موكول الى الشرح ولا يجوز في المفعولين حذف احدهما
وحده اقتصارا بالاجماع لامتناعه قبل النسخ فكذا بعده واختصارا
ايضا عند قوم منهم ابن الحاجب وابن عصفور وهو ظاهر الكلام واجازه الجمهور
لقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا اى بخلهم
هو خيرا وجاز حذفهما معا اختصارا بالاتفاق نحو اين شركائي الذين تزعمون
شركاء واما حذفهما اقتصارا باصل الفعل ففيه اقوال اجازه الاكثر مطلقا
ومنعه الاخفش كذلك والاعلم في افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا
مطلقا وسماعا في غير ظن وخال وحسب وهي كثيرة منها وجد وجدانا والفى
الفى عند الكوفية وابن مالك لقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكره
البصرية وابن عصفور وجعلوا ثاني منصوبيه حالا واولوا البيت بزيادة ال
هو تعسف وهما لتيقن ثبوت الخبر للمبتداء نحو تجدوه عند الله هو خيرا انهم
الفوا اباءهم ضالين اى وجدوهم وجعل وزعم بمعنى منهما جعلا كقوله

ونعاسه ان الراى الظنية نحو جعل الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وزعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا وجعل هذه بمعنى اعتقد قيل ومثله زعم وقال ابن بري
في الزعم قول امرئ بر اعتقاد صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله في العقايد
الباطلة وعلم وراى للامرين اليقين والظن والغالب فيهما اليقين نحو
فاعلم انه لا اله الا الله لليقين وقوله فان علمتموهن مؤمنات للظن وانهم
يرونه بعيدا للظن ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب حسبانا لهما
ايضا والغالب فيها الظن نحو حسبت زيدا قائما وقد ترد لليقين نحو يظنون
انهم ملاقوا ربهم وقوله حسبنا التقى والجود خير تجارة ثم قد ياتى وجد
وجدا اى حزن او موجدة اى حقد فيتعدى لواحد بعلى وعلم اى عرف
وراه اى اعتقد من الراى بمعنى المذهب وظنه اى اتهمه نحو سرق ماله
ظن زيدا فيتعدى لواحد بانفسها والمشهور الحاق راى الحلمية ومصدرها
الرؤيا براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع الادراك الباطني وقيل
الحق الحاقها بالظنية لان ما يرى في المنام بالظن اشبه منه بالعلم فلعلهم
نظروا الى ان العلمية اغلب فهي بالالحاق بها احق مسئلة واذا توسطت افعال
القلوب بين المبتداء والخبر او تاخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا
لضعفها عن العمل في كلام مستقل لتاخرها او توسطها وان جاز اعمالها نظرا
الى فعليتها وقوتها في انفسها للاصالة في العمل ويسمى هذا الابطال الغاء نحو

هو الذي يكون من بعض
اسمائنا

زيد علمت قائم وزيد قائم علمت والغاء المتأخر اقوى من اعماله لانه اضعف
والمتوسط بالعكس عند بعض وقيل هما فيه سيّان ومنه تلغي متقدمة على
معموليها لتأخرهما من جزء من الكلام كقوله اني رايت ملاك الشيمة الادب لكنه
ضعيف فان لم يتقدمها شيء امتنع الغاؤها مع تقدمها عليهما واذا دخلت
هذه الافعال على الاستفهام بحرف او اسم او على النفي او اللام الابتدائية
او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط لا محلا لان اعتراض
ما له الصدر انما يمنع من عمل ما قبله فيما بعده لفظا ويسمى هذا الابطال التعليق
اخذا من قولهم امرأة معلقة او مفقودة الزوج فهي كالشيء المعلق لا مع زوج
تنتفع به ولا بلا زوج لتتزوج بمن شاءت بل ذات بعل باعتبار وليس لها
باعتبار وكذا الفعل المعلق عامل معنى ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اي الحزبين
احصى علمت هل او ما زيد قائم او لا زيد في الدار ولا بكر وعلمت لزيد قائم
التعليق بالقسم لفظا نحو علمت والله لتقومن وتقديرا كقوله ولقد علمت لتاتين
منيتي اي والله لتاتين والالغاء والتعليق من خواص هذه الافعال واذا نقل
علم ورأى الى باب الافعال تعديا الى ثلاثة قال تعالى يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم و
يجوز حذفها وحذف المفعولين اقتصارا كاعلمت كبشك سمينا وللثاني والثالث ما لمفعولي
الباب من الالغاء والتعليق وحذف احدهما اختصارا لا اقتصارا **خاتمة**
لحديقة الافعال في التنازع ذكر هنا لانها الاصل في العمل لاختصاصه

بها ولذا قال اذا تنازع عاملان اسم الفعل وشبهه وحقيقة التنازع ان
يطلب عاملان فصاعدا اسما ظاهرا بعدهما سواء كانا فعلين متصرفين
او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين رافعين ام ناصبين ام مختلفين
وانما خصوه بغير الحرف لان المقصود بالبحث هو تنازع تنازع فيه النحاة
في تعيين المختار وطريق رفع النزاع من حذفها او تشريكها واضمار ولما
لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع الحرف لامتناع الاضمار فيه لم يتعرضوا
له والا فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف
في الثاني لفظا نحو ليت ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عاقل الا انه لقلته
وعدم تعرض الاكثر له خفي على كثير من الناس وانتظم في سلك الغز
حتى اللغز فيه من قال: حرفان قد تنازعا في عمل: واسمان للحرفين
مطلوبان: وفيهما ايضا فصيحا قديره فعل وحرف يتنازعان وفي الاوضح
لا يقع تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا جامدين ولا جامد وغيره
وكانه اراد ما قلناه والتقييد بالظاهر ليس للاحتراز بل لبيان الواقع اذ لا
يتصور التنازع في المضمر لصحة الاضمار في كل من العاملين كضربت واكرمت
وضربه واكرمه واشترط المحققون كون الاسم المعمول غير محصور بالا
اذ لو صح التنازع فيه لوجب ان يقال في ما قام وقعد الا الزيدان مثلا
ما قام وقعدا على اعمال الاول وما قاما وقعد على اعمال الثاني ولم يتكلم

بهما فقط ولعل الحكم اكتفى من هذا الشرط باعتبار البعدية انا المتبادر منها
عدم الفصل وقوله بعدهما صفة لقوله ظاهرا ولا تنازع فى متقدم
كزيدا ضربت واكرمت ولا فى متوسط كضربت زيدا واكرمت بل العمل فيهما
للاول ولا بد فى المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان الثانى
عين الاول لا يعمل لانه اتى به لمجرد التاكيد لا للاسناد ولذا قيل اتاك
اتاك اللاحقون ولو كان من التنازع لقيل اتاك اتوك او بالعكس ومن
طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع فى نحو قوله عدينا فى غد ما شئتنا انا نجز
ولو مطلتنا لواعدينا فالواعدينا اين مفعول يجب لا مطلتنا اذ المطول
هو الموعود لا الواعد فطالبه معنى هو الاول دون الثانى فاذا تنازعا
بشروطه فلك اعمال ايهما شئت اتفاقا الا ان المختار مختلف فيه فان البصريين
يختارون اعمال الثانى لقربه من المعمول وعدم استلزام اعماله الفصل
بالاجنبى بين عامل ومعموله كما يلزم من اعمال الاول فصله عن معموله بالثانى
ولعدم استلزامه اعماله الثانى فى نحو قام وقعد زيدا العطف على الجملة
قبل تمامها كما فى اعمال الاول اذ لو اعملته لكنت عطفت الثانى وهو تام
بضميره المعمول على الاول وهو غير تام بعد لعدم مجئ فاعله الذى هو كخبر
لانه انما يذكر بعد العطف والكوفيين يختارون اعمال الاول لسبقه
ذكرا وعدم استلزام الاضمار قبل الذكر اذ لو اعملنا الاول كان رتبة

المعمول قبل الثانى لان حق المعمول ان يلى عامله فلا يلزم باضمار فى الثانى
الا الاضمار قبل ذكر المرجع لفظا فقط وهو جائز بخلاف ما لو اعملت الثانى
واضمرت للاول اذ يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو ممتنع
فى غير هذا الباب الا ما استثنى وفى الارتشاف نقل سيبويه يدل على ان
اعمال الثانى هو الكثير فى كلام العرب واعمال الاول قليل قال ابن مالك
ومع قلته لا يكاد يوجد الا فى الشعر بخلاف اعمال الثانى لكثرته فى النثر
والنظم والقران وايهما اعملت الاول او الثانى اضمرت الفاعل فى الاخر
المهمل عن العمل فى الظاهر فتعمل الاول وتضمر للثانى او تعكس حال كون الفاعل
المضمر موافقا للمضمر للظاهر فى تذكيره وافراده او فروعهما لوجوب موافقة
الضمير لمرجعه فيهما تقول مع اعمال الاول قام وقعدا اخواك او وقعدوا
غلمانك ومع اعمال الثانى قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد الناس هذا
اذا تنازعا الفاعل اما المفعول ففيه الحذف والاضمار فالمهمل ان
كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين حذف مفعوله ولا يضمر
حذرا من الاضمار قبل الذكر فى المفعول مع امكان التخلص عنه بالحذف
وانما ارتكبوه فى الفاعل اضطرارا حيث لم يجز حذفه لانه عمدة فتعين
اضماره او كان المهمل هو الثانى وجب اضمر مفعوله ولا يحذف لعود
الضمير على متقدم رتبة متاخر لفظا اذ المرجع معمول الاول فحقه ان يليه

الا ان يمتنع اضمار لمانع فيجب الاظهار وذلك اذا كان الضمير في العامل
المهمل خبرا عن اسم مخالف في احد الامور الخمسة لمرجع الضمير ح يجب
موافقته لكل من المرجع والمخبر عنه وهو ممتنع لامتناع موافقة ضمير واحد
لمخالفين فيما اختلفا به كما في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
ويمتنع اضمار لانه خبر عن المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اضمر مفردا
خالف مرجعه وهو منطلقين وان ثنيه خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول
فوجب الاظهار على وفقه ولا يعتبر حينئذ موافقته للظاهر المتنازع
فيه لانه غير مفسر له لان الظاهر لا يحتاج الى مفسر ومرجع هذا ما هو المشهور
واشار الى مختاره بقوله وليس منه اي من باب التنازع نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين قال ابن هشام في الاوضح
الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في منطلقين لان حسبني لا يطلبه
لانه مثنى والمفعول الاول مفرد ويجب توافق المفعولين في الامور الخمسة
في باب حسب والذي عليه المحققون تحقق التنازع فيه اذ العاملان طالبان
للمنطلق معنى يطلبه الاول ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبنى على افراده
والثاني ايضا ليجعله مثنى ومفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما فيه مختلفين
في اقتضاء افراد وتثنية كما يصح تنازع عاملين مختلفين في اقتضاء الفاعلية
والمفعولية في نحو نصرني ونصرت زيدا وبالجملة يجب كون كل منهما طالبا

للظا

للظاهر قبل ان ياخذه الاخر ويعمل فيه ولا يقدح امتناع طلبه اياه بعد
اعمال صاحبه فيه وجعله لفظه على وفق مقتضاه من افراد وتذكير
ورفع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاهما ولذا قيل انما التنازع
في قلب المتكلم اما بعد التركيب والتلفظ فلا تنازع الحديقة الرابعة في
الجمل واقسامها واحكامها وما يشبهها من ظرف وشبهه الجملة قول اي مقول
مفردا كان ام مركبا اسناديا ام غيره فهو كالجنس وخرج المفرد بقوله تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي كان كل منهما في ضمنه اذ التثنية اختصار العطف
فكانه قال تضمن كلمة فكلمة فالمتضمن بالكسر المجموع وبالفتح كل واحدة
من الكلمتين وخرج المركب غير الاسنادي بقوله باسناد وهو متعلق
بتضمن او بمقدر هو نعت المصدر مقدر اي تضمنا ملتبسا او الكلمتين
او كائنتين معه او حال عن فاعل تضمن اي حال كون القول ملتبسا به
وتخصيصهما بالذكر لتحديد جانب الاقل فلا ينفي الزائد او المراد تضمنه
لهما سواء تضمن غيرهما ايضا ام لا فان الحكم بتضمنه اياهما لا ينفي الاكثر
فدخل ما تضمن كلمات كزيد ضارب بكرا او كلمة وجملة كزيد ضربته
او جملتين كالجمل الشرطية واراد بالاسناد معناه اللغوي وهو نسبة كلمة
الى اخرى سواء افادت ما يصح السكوت عليه كقام زيد ام لا كجملة الصلة
ونحوها لا معناه العرفي الملزوم للافادة ولذا انكر هنا دون في حد الكلام

وذلك لان الجملة اعم مطلقا من الكلام لاعتبار افادة ما يصح السكوت
عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجملة مما لا يفيد ليس بكلام
كجملة الصلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه في من قام ابوه غير مفيدة
ما يصح عليها السكوت لان ما فيه من الاسناد ليس مقصودا لذاته بل معرف
للموصول وآلة لملاحظة حاله وان افادت عند استقلالها والفصل بينها
لذاتها وكذا نظائرها وذلك عند الاكثر وقال الاخرون بترادفهما لاعتبار
الافادة فيهما قال سيبويه وتبعه المتقدمون حتى اتفقوا على الترادف
قولا واحدا واليه ينظر قول من نسب الترادف الى الجميع قال ناظر الجيش الذي
يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة يعني تصادقهما كليا من الجانبين
وقال الاندلسي في شرح المفصل هما في اصطلاحهم مترادفان وقال ابن السيف
في الضوء شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف
بين النحويين وظاهرهم كما ترى انه قول الكل وهو كذلك فان القول بعموم
الجملة والاصطلاح عليه انما نشأ من متأخريهم حتى هجر الترادف من اصله
وشاع عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر والقول الاشهر ولذلك قال
المحقق التفتازاني في المطول انهم جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن
الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث اشعر صدر كلامه
بالاتفاق الاوائل على الترادف وعجزه باشهرية عمومها في عصره فالقائل

بالاكثر والقول به اشهر وان اختص عصر خاص من الاوائل بعكسه او بالاتفاق
على خلافه ومن لم يتفطن بذلك استشكل نسبة العموم الى الاكثر لظاهر كلامهم
ناظر الجيش والاندلسي فلا تغفل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم
صريح او مأول فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم والعبرة في
الصدر بركني الاسناد المسند والمسند اليه دون غيرهما وان اثر
لفظا ومعنى نحو لعلك منطلق وما زيد قائما وهل هو صائم وان زيد
قائم اسمية اذ لا عبرة بالحرف او بدئت بفعل متصرفا وجامدا تام
او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى ان تقوم وكان قائما وان تقم اقم
وقد او هل وما قام زيد اذ لا عبرة بالحرف كما مر والمعتبر الترتيب الاصلي
فنعم الرجل زيد اسمية لو جعل جملة واحدة وكيف تكفرون واياك نعبد
واي آيات الله تنكرون وفريقا هدى جمل فعلية وكذا نحو والانعام
خلقها والليل اذا يغشى وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من
المشركين استجارك لان ذلك كله بتقدير الفعل مصدرا والمقدر
كالمذكور والجمل الظرفية كزيد في الدار او عندي مترددة بينهما فان
قدر فيها الفعل ففعلية او الاسم فاسمية واما نحو افي الله شك واعندك
بكر فان قدر مرفوعه فاعلا للظرف والجار والمجرور لا للاستقرار المحذوف
فظرفية قاله في مغني اللبيب وان قدر مبتدأ مخبرا عنه بهما فاسمية

ثم الجملة مطلقا ان وقعت خبرا تسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدأ
فيها جملة تسمى جملة كبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه وابوه قائم جملة صغرى
والجميع اى مجموع الصغرى والمبتدا جملة كبرى وقد تكون جملة واحدة
صغرى وكبرى معا باعتبارين كما في زيد ابوه غلامه منطلق لان الخبر
فيها جملة وصغرى بالنسبة الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا
تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة بينهما
عموم من وجه لتصادقهما في ابوه غلامه منطلق من زيد ابوه غلامه
منطلق وصدق الكبرى فقط في الجميع والصغرى فقط في غلامه منطلق
منه ولا تنحصر الكبرى في الاسمية كما زعمه بعض بل تكون فعلية
ايضا كظننت زيدا يقوم ابوه وطفق بشر يكتب وكان بكر يقول كذا ثم
الكبرى ان وافقت صغراها في كونهما اسميتين او فعليتين فذات جهة
كزيد ابوه قائم وظننته يقوم ابوه والا فذات جهتين اما اسمية
فعلية العجز كزيد قام ابوه او فعلية اسمية العجز كخلت زيدا ابوه قائم
اجمال قال ابو حيان اصل الجمل ان لا يكون لها محل من الاعراب اذ المعرب
بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لتأولها به ووقوعها موقعه والاصل
فيها عدم ذلك والجمل التي لها محل من الاعراب اتفاقا سبع في المشهور
وهي الجملة الخبرية الواقعة خبرا او الحالية الواقعة حالا او المفعول بها

الخبر

والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لجملة لها محل
والجملة التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا المستأنفة والمعترضة و
التفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة
لما لا محل له من الاعراب تفصيل مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي
الواقعة خبرا في باب المبتداء او لاحدى الحروف والافعال النواسخ للمبتدا
والخبر ومحلها الرفع في باب المبتدا وان المشددة ولا النافية للجنس
او النصب في باب كان وكاد وما ولا المشبهتين بليس وافعال القلوب
ولا بد فيها من ضمير للمخبر عنه مطابق له في التذكير والافراد وفروعهما
اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقل فاذا جعلت جزء من اخرى فلا بد من
رابط لها بالجزء الاخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها مذكور
كزيد قام او ضربته او ابوه قائم ومقدر نحو السمن رطلان بدرهم اى
رطلان منه وقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى اى وعده ويجوز
حذفه مجرورا ومنصوبا اتفاقا ومنعه الشيخ وابن مالك وابو حيان
في المرفوع لانه عمدة وان جاز حذفه من الصلة لانها اشد ارتباطا با
الموصول من الخبر وجوز بعضهم حذفه مبتداء كقوله تعالى ان هذان لساحران
عند من قدر لهما ساحران الا في صور لا تحتاج الى الضمير وذلك اذا كانت
جملة الخبر هي المبتداء لفظا ومعنى نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين

ما اصحاب اليمين او معنى فقط بغير الضمير باشتمالها على جنس شامل الراى للمبتدا كما في باب نعم كزيد نعم الرجل فان الرجل لكونه جنسا شاملا للمبتدا وغيره اغنى جملة الخبر عن الضمير ولا يقاس عليه فلا يقال زيد مات الناس لعدم السماع او على اشارة اليه اى الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا جعل ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار او كانت جملة الخبر نفس المبتدا معنى كما في خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد على وجه او كانت معطوفة معطوفا عليها الجملة اخرى ذات ضمير بفاء السببية كزيد يطير الذباب فيغضب وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء السببية تنزل الجملتين منزلة جملة واحدة فيكون الخبر مجموعهما فيكفيهما ضمير واحد او اشتملت على النائب عن الضمير عند الكوفية وقوم بصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اى مأواه حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل تقديره هي المأوى له بحذف العائد **فائدة** اختلف في وقوع الجملة الانشائية خبرا فمنعه قوم مطلقا وعللوه بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء ليس كذلك وهو وهم اذ الكلام في خبر المبتدا واصل الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام الخبر الذي يقابل الانشاء وقيل يمنع الا

بتاويل لان المبتدا انما وضع ليسند اليه حال من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احواله القائمة به حتى ينتقض بما هو حال لمتعلقه كزيد قائم ابوه بل بمعنى ان الخبر يجب كونه ملحوظا من حيث انه حال للمبتدا وبين ان اضربه في زيد اضربه ليس من احوال زيد الا بتاويل وقوم محققون منهم الشيخ وابن هشام وابن مالك في التسهيل على جوازه بلا تاويل **الثاني** مما له محل الجملة الحالية ومحلها النصب على الحالية وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية حكى ابن هشام اجماعهم عليه وصرح التفتازاني والسيد الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا بتاويل قال التفتازاني في المطول في قوله مترعة تترعا من تترع حذبا الليالي ابطئي او اسرعي ان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي بتقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بمجرد الاستقبال فيمتنع مررت بزيد سيقوم او لن يقوم وعللوه بتنافي الحال والاستقبال وفيه بحث مشهور اذ الاستقبال انما ينافي زمان الحال الحاضر وهو زمان التكلم لا الحال بمعنى هيئة الفاعل والحال هنا بالمعنى الثاني دون الاول وهو غير مختص بزمان التكلم بل بحسب عامله فيكون ماضيا ومستقبلا وحالا كجاء امس راكبا وسيجيء غدا راكبا ويجيء الان مغضبا وسياتي الجواب وتحقيق الحق فيه في بحث قد من حديقة المفردات وانما يمتنع نحو مررت بزيد سيقوم او لن يقوم

ومعها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول انتهى فالباء للمعية قيل والمحكي عنده القول وفيه ما فيه فتلك بل الجملة نفسها فالقول المحكي بمعنى المقول والذي معها هو لفظ القول فلا اعتبار عليه نحو قوله تعالى عن عيسى عليه السلام قال اني عبد الله فجملة ان ومعموليها محكية بالقول بدليل كسر همزة ان مع وقوعها حشوا والاصل في حكاية الجمل مراعاة اصلها كما مر وقد يراعى الحال كما اذا قال زيد انا منطلق فتقول في غيبته قال زيد هو منطلق ومنه قوله تعالى عن الكفار فحق علينا قول ربنا انا لذائقون اذ لولا اصله انكم لذائقون عذابي عدلوا عنه الى التكلم لانهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا مخاطبين باصل المحكي ويحتمل حذف القول لظهوره فيكون انا لذائقون من كلامهم فافهم استيناف وتعليل نحو كقوله فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون اذ انا نعلم من كلامه تعالى لا من كلامهم والثاني ان تقع مفعولا ثانيا لباب ظن كظننتك تاكل كما مر ومفعولا ثالثا لباب اعلم كاعلمتك كتبك قرة منكرة ولا يقع مفعولا اولا للاول ولا ثانيا للثاني لانهما في الاصل مبتدآن والمبتدا لا يقع جملة والثالث ان تقع معلقا عنها العامل فتكون في موضع المفعولين ان كان العامل متعديا لاثنين نحو لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر ايها ازكى طعاما وفي موضع مفعول ان تعدى لواحد كعرفت من انت

واختلف في سمع المتعلقه باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فقيل تتعدى لاثنين ثانيهما جملة وقيل لواحد والجملة حال اما المتعلقة بمسموع فتتعدى لواحد اتفاقا نحو يسمعون الصيحة وسمعت قولك والدليل على نصب المعلق عنها محلا لظهوره في توابعها كعرفت من انت واخاك وعلمت لزيد قائم وبكرا قاعدا نص عليه ابن مالك وابن النحاس وابن الخشاب وغيرهم وقد تنوب الجملة المفعول بها عن الفاعل فمحلها الرفع ويختص ذلك بباب القول فلا تنوب عن فاعل غيره نحو يقال او قيل زيد عالم فالجملة في محل رفع بنيابة الفاعل لانها قبل حذفه كانت مفعولا بها وهو متعين للنيابة قاله في مغني اللبيب وشبه المص وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لانها مفسرة لقول مقدر اي قيل قول هو زيد منطلق وقال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب الفاعل مصدر الفعل اضمر لان الجملة بعده تفسره اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن عصفور البصريون يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة التي مفسرة لذلك المضمر والصواب ما قالوه لما بيناه في الشرح **الرابع** مما له محل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولا بد من خبريتها وتقع بعد ظروف الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وكذا جملة انتم قليل

عدم مقارنة زمان الحكم وما عسا بلى بما بس ترام غالبا المقدرة حوا غير لكنه حالة مقدرة اي مررت بوجاها مقدار

فليتوهم او الحق يعوم كما نبه عليه بعض المحققين ولا بد لها من رابط يربطها بذي

الحال لكمالها فالجملة الحالية الاسمية تكون بالواو الحالية والضمير

العايد على ذي الحال معا كقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى

او باحدهما فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على

الله وجوههم مسودة ويمتنع الواو فيها معطوفة بعاطف غيرها نحو فجاءها

باسنا بياتا او هم قايلون لا يؤدي او وهم كراهة اجتماع عاطفين ظاهرا او

مؤكدة لمضمون جملة نحو هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد

والمؤكد في صورة عطف الشيء على نفسه والفعلية ان كانت مبدوة

بمضارع مثبت حال كونه بدون قد فبالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع

فالواو لانه بمعنى مسرعا ويمتنع فيه الواو واما نحو قمت واصك وجهه فقيل

على حذف المبتدا اي وانا اصك وقيل الواو للعطف لا للحال اي قمت و

صككت عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او جاز

بكونها معها اي مع قد فتكون مع الضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون

اني رسول الله اليكم وان لم تكن الجملة الحالية الفعلية مبدوة بمضارع مثبت

بل بمضارع منفي او بالماضي فحكمها كالجملة الاسمية في كونها بالواو

والضمير معا او باحدهما لكن على تفصيل تركه حذرا من التطويل وهو ان

المضارع المنفي بالضمير فقط نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع غير

كز

مؤمنين ومع الواو نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وكذا الماضي

لفظا او معنى نحو انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وجاؤكم حصرت صدورهم

وانى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم

سوء وتمام البيان في الشرح ان شاء الله تعالى ولا بد في الماضي المثبت من قد

ولو تقديرا كما مر ويأتي وجهه وتحقيقه في بحث قد من حديقة المفردات

فان تلا الا او تلاه او غلب ترك الواو او وجب على الخلاف نحو ما القيته الا

اكرمني ولا كرمته ذهب او مكث قال تعالى ما ياتيهم من رسول الا كانوا به

يستهزئون **الاول** قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في جاء زيد والشمس

طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة

فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس

عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها و

برجل قايم غلمانه وقال ابن عمرون هي مأولة بقولك مبكرا ونحوه وقال

صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع جملة انتهى وكذا جاء

زيد وبشر يكتبا وقد خرج او وما خرج بكر **الثالث** مما له محل الجملة الواقعة

مفعولا ومحلها النصب ولها انواع تقع محكية بالقول اي بما كان هو

لفظ القول لانه آلة الحكاية فالباء للآلة والتركيب نظير قولك هو

مكتوب بالقلم وقال البدرين مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكي

في واذكروا اذا انه قليل باضافة اذ وجملة الشرط بعدها ذا كما ياتي واصل
اسماء الزمان المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف لها سواهما الا
اذا ساواهما في الابهام كوقت وحين وعصر ومدة وزمن وقاربهما
فيه وان اختص بوجه كيوم وليلة وعشية وغداة وفي المحدود كاسبوع
وشهر وعام وسنة خلاف والمنع قول من عد المقاربة والجمع غير محدود
وقال الشلوبين الى اقياد الهوى ويقود لي ولم يسمع اضافة المثنى الى الجمل
كيومين ووقتين وتقع ايضا بعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف
المكان سواها فانها لابهامها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى تخصيصها
باضافة بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت ويجب اضافة حيث الى جملة كما ترحيث لي العمائم لا يقاس عليه و
الاكثر استعمالا اضافتها الى الفعلية ومن ثم رجح النصب بعده في
نحو جلس حيث زيدا اضربه ولا حاجة في الجملة المضاف اليها الى عائد على
المضاف بل لا يجوز كما في الارتشاف فان وجد نونا المضاف ونعت
بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله مضت
سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير نادر لا يقاس **الخامس** مماله
محل الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم حالكونها مقرونة بالفاء بعدان
الشرطية او اخواتها مطلقا اسمية كانت ام لا خبرية او اسمية

مقرونة باذ الفجائية بعدان ومحلها الجزم اذ ليس في صدرها على التقدير
مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة محلى الجزم المحلي نحو
قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم في الجملة لا هادى في
محل جزم جوابا لمن الشرطية ولذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفا
المقدرة كالمذكورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون جزم محلا جوابا لان واما نحو ان تقم
المجزوم لفظا وقت المجزوم في ان تقم اقم وان قمت فالجزم فيه اي في نحوهما
للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق بين فعلي الشرط
والجزاء وجملتهما ولاح فساد ايراد الدماميني على الجمهور وبانا الذي نظهر
لي ان جملة الجزاء لها محل من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا
وسواء كانت جوابا لشرط جازم او غير جازم قال لان الجملة انما تكون ذات
محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا تكون الا جملة ولا يصح
وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل على جملتين ذالا على كينونة
اللزوم او السببية بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا
محلا اذ لم تقع موقع المفرد وجعل الجزم في يذرهم لشرط مقدر دل عليه ما قبله
اي وان لم يضللوا يذرهم نك وجوابه ان حرف الشرط وان وضع للدلالة
على لزوم مضمون جملة او سببية لمضمون اخرى لكن عمله وهو الجزم انما يكون

في فعلين من مفردات تينك الجملتين ففي نحو ان يقم زيد يقم بكر فعلان
الاول فعل الشرط والثاني فعل الجزاء والاول مرفوع جملة الشرط والثاني
كذلك جملة الجزاء فاذا قلت يقم زيد فبكر قايم او فقد قام بكر او فليقم بكر او اذا
بكر يقوم فالجملة بعد الفاء او اذا قائمة مقام مفرد هو المضارع المجزوم
على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل فيه مضارع لجزم جوابا للشرط
والتحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظي هو جزم الفعلين لفظا حقيقة او حكما
كالجزم المحلي للمثنى في المثال ومعنوي هو الدلالة على السببية او اللزوم
بين مضموني جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا للشرط الجازم لها
جهتان معنوية هي تعلق اللزوم او السببية بها فالجملة بهذه الجهة واقعة
موقعها ولفظية هو وقوع لفظها موقعا لو وقع فيه مفرد اي فعل
مضارع كان يجزم وما بالشرط الجازم وهي محكوم على محلها بالجزم بهذه الجهة
لا بالاولى ووقوعها موقع المفرد باعتبار لا ينافي كونها في محل الجملة
باعتبار اخر **السادس** مما له محل الجملة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه
اي بحسب اعراب ذلك المفرد من رفع او نصب او جر او جزم نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب نعتا ليوم ونحو اولم يروا
الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات
وهو حال من الطير ونحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة فجملة لا بيع فيه

في محل رفع نعتا ليوم ونحو قولك ان يقم زيد فبكر قايم وبشر حاضر فجملة بشر
حاضر في محل جزم عطفا على بكر قايم وللنعت بالجمل شروط الاول تنكير المنعوت
لفظا كامر او معنى كالمعرف بال الجنسية في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
الثاني اشتمالها على ضمير عايد اليه ولو تقديرا نحو واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا بتقدير فيه الثالث خبريتها فلا يقع مررت برجل اضربه
اذ المقصود من وصف المنكر ايضاحه وبيانه والجمل الانشائية لا ايضاح
بها الا ترى انك لو وصفت رجلا مثلا بقولك اضربه او لا تشتمه او هل
ضربته لم تفد تخصيصه ولا توضيحه **السابع** مما له محل الجملة التابعة لجملة لها
محل من الاعراب والتابعة محلها بحسبها اي بحسب المتبوعة اي محلها نحو
زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهي قام ومحلها رفع بالخبرية
فكذا المعطوفة وقيد به لانها لو عطفت على الكبرى لم يكن لها محل وان جعلت
حالية لم تكن تابعة وتقع التابعة بدلا بشرط كونها اوفى من المتبوعة
بتادية المرام نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من اللزوم
ولا تقيمن اصرح في المقصود وهو اظهار كراهة اقامة المخاطب كذا
قاله البيانيون ويحتمل التوكيد لاتحاد المقصود هذا ما عليه الجمهور
من انحصار ما له محل من الجمل في السبع وقيل تسع والباقيتان احديهما الجملة

المستثناة كقوله لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله فالابن
حروف من مبتداء ويعذبه خبر ودخلته الفاء لمعنى الشرط في المبتداء والجملة
في محل نصب على الاستثناء المنقطع والثانية الجملة المسند اليها نحو سواء
عليهم ءانذرتهم اذا جعل سواء خبرا لما بعده ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه ولنا فيهما كلام ذكرناه في الشرح **تفصيل في الاولى** مما لا محل له
من الاعراب الجملة المستانفة وهي اما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء
الحديث غير مسبوق بكلام اخر او المسبوقة به المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى
معا كالجمل ايات الكتاب بعد الاستعاذة او لفظا فقط نحو فلا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان ومعمولها مستانفة منقطعة عما قبلها
لفظا لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة له لذا وجب كسر همزة ان لا معنى
لانها تعليل لما قبلها او معنى فقط كقوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق
ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستانفة منقطعة اما قبلها معنى اذ الهمزة للتقرير
واعادة الخلق لم يظهر بعد فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها بخلاف بدئه لا
لفظا لوجود العاطف وكذلك الثانية مثل المذكور من المنقطعة عما قبلها
جملة العامل الملغى عن العمل لتاخره عن معموله كزيد قائم اظن فجملة اظن
ومرفوعه مستانفة منقطعة عما قبلها البيان انه نشاء عن الظن لا
اليقين اما جملة العامل الملغى لتوسطه بين معموليه كزيد اظن قائم فهي

ايضا

ايضا جملة لا محل لها من الاعراب لكنها معترضة لا مستانفة واما العامل
غير الملغى في اظن زيدا قائما فهو مع معموليه جملة واحدة لا جملتان ومن
قبيل القسم الاول من المستانفة هذا هو الاستيناف النحوي واما البياني
فما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله تعالى فقالوا سلاما قال سلام
اذ جملة قال جواب لسؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا لم تعطف على الاولى كالا
يعطف على سؤال الجواب **الثانية** مما لا محل لها المعترضة وهي المتوسطة بين
شيئين من شانهما الاتصال وعدم توسط الاجنبي بينهما والغرض من
توسيطها تقوية الكلام او تحسينه وقيل بشرط تناسبها للجملة المقصودة
وعدم كونها معمولة لشيء من اجزائها وتقع المعترضة غالبا بين طرفي نسبة
كما بين الفعل ومعموله فاعلا او مفعوله كقوله وقد ادركتني والحوادث
جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا
دبورا بالصبا والشمال وبين المبتداء وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن
بالفتى نوادب لا يمللنه ونوايح ومنه الاعتراض بجملة العامل الملغى
لتوسطه وبجملة الاختصاص نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وبين ما
اصله المبتداء والخبر كقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان
يرزوها وبين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف
مالكا فقوله وابيك جملة قسمية معترضة بين الموصول وصلته وبين

لجزاء الصلة كجاء الذي فضله وابيك بارع وبين القسم وجوابه نحو وربي
وهو المقتدر لاكرمنك وبين الموصوف وصفته وقد اجتمعا في قوله تعالى
فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم وموصوفه وجملة انه
لقسم الآية به بين القسم وجوابه وتقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين الجار ومجروره نحو هذا غلام
والله زيد اشتراه والله الف درهم وقد اشتبه المعترضة بالحالية فتتميز
بكونها انشائية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
او مصدرة بالفاء او حرف استقبال كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان
سوف ياتي كل ما قدرا وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل
حصن ام نساء الثالث مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه
عرفها به ابن هشام في المغني قال وقولي الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة
لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع
لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال
فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه
انتهى والفضلة خلاف العمدة يعني ما يتم بدونه الكلام والمراد ان الغرض
من المفسرة ايضاح المفسر وبيانه لا غير فلا تكون عمدة قطعا وان كان
مفسرها عمدة وخرج بها مفسرة ضمير الشان لانها خبر وعمدة وكذا مفسرة

باب الاشتغال

باب الاشتغال اذا كان لها محل كزيدا ضربته فان ضربته مرفوع المحل بالخبرية
ومن زعم ان خروجها المجرد كونها ذات محل من الاعراب فسر الفضلة بالفضلة
في الاعراب التي لا محل له منه فقد ركب متن عشواء وخبط خبط عمياء و
اراد كشفها عن حقيقة متلوها كما هو المتبادر فلا تنقض بالصلة والخبرية
والحالية المبينات لوصفه وحاله لا لحقيقته وقال ثم المفسرة اما مع حرف
تفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وقوله تعالى فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك او لا نحو قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه
من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه تفسير مثل ادم اي شانه الغريب
الخارج عن المعتاد وهو التولد بين ابوين والاصح انه اي الشان ان المفسرة
لا محل لها من الاعراب مطلقا وعليه الجمهور وقيل والقائل الشلوبين
انها بحسب ما تفسره فان كان له محل كان لها والا فلا فمحلها في نحو انا
كل شيء خلقناه بقدر نصب بان وفي نحو زيد رايته رفع بخبرية
المبتداء ولا محل لها في نحو زيدا رايته بنصب زيد قال ابن هشام وكان
الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة انتهى فان ثبت قد اثبتنا لكم وقوع البدل جملة كما في قوله
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فيلزمه قول الشلوبين فكيف يختار خلافه
فلم فيه تنبيه منه قدس سره على ان المفسرة لا تقع بدلا عن المفسر لما فاته

البدلية للتفسير اذ البدل مقصود بذاته وهو يفسر مفسره ويحققه و
يثبته فلا يسقطه وظهر بهذا الكلام كلام علي بن هشام فلو كنى بالبيان
لم يكن عليه ملام واما جملة باب الاشتغال فقد يكون لها محل لكن لا
لشئ مفسرة اصطلاحا فالكلام في غيرها **الرابع** مما لا محل له الجملة صلة الموصول
مطلقا اما الاسمي فلانه المستحق للاعراب والمعنى المقتضي له دون صلته لانها
من قيوده وتتمته ولظهوره فيه في نحو ليقم ايهم افضل ورايت ايهم جاء امرر بايهم
شئت واما اعراب صلة ال فمستعار من ال كما مر في بحث الموصول فالاعراب له
وحده واما الحرفي فهو مع صلته بتقدير مصدر مفرد فمحله من الاعراب لهما معا
لا لها وحدها لانها لا يتقدر بالمفرد الا بموصول حرفي ولا له وحده لانه
حرف فلا اعراب له ويشترط في صلة الموصول الاسمي كونها جملة خبرية
عند الاكثر لانها كالنعت معنى ولا ينعت بغير الخبرية وجوز الكسائي
وصله بامر او نهي الذي اضربه او لا تضربه زيد والمازني وصله بالدعاء
ان كان لفظه خبرا نحو الذي رحمه الله زيد وهشام بالمصدرة بليت
او لعل او عسى كالذي ليته قائم زيد وفي الجملة الشرطية والتعجبية والقسمية
نحو الذي ان قام قمنا وما احسنه واقسم بالله لقد قام زيد قولان وحكم
الكل المنع ويشترط ايضا كونها معلومة للمخاطب لتفيده تعريف موصولها
وقد يتوسل بابهامها الى التهويل او تعظيمه نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم واوحى

ربك

ربك ما اوحى ومشتملة على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير و
فروعهما كجاء الذي قام ابوه والتي ذهب اخوها واللاتي انطلقن هذا
اذا طابق لفظ الموصول معناه فيما ذكر فان اختلفا جاز مراعاة ايهما شئت
ومراعاة اللفظ اكثر كمنهم من يستمع او يستمعون اليك ولذا جاز في عايد موصول
اخبر به او بموصوفه عن حاضر الحضور لمعناه والغيبة للفظه لان الاسماء الظواهر
كلها غيب نحو انت الذي والرجل الذي جاء او جئت بالفتح **فايدة**
لا يحذف العايد المرفوع فاعلا او نايبا عنه او خبرا كالذي قام او قوتل
هو والذي الفاضل هو زيد وان كان مبتداء فان اخبر عنه بمفرد جاز
حذفه كقوله تعالى هو الذي في السماء اله اي هو اله ما لم يقع معطوفا
او معطوفا عليه او بعد الا او انما او حرف نفي نحو الذي هو وزيد او زيد
وهو ذاهبان والذي ما عندك الا هو او انما عندك هو او ما هو قائم
فلا يحذف مخبرا عنه بجملة او ظرف كالذي هو يقوم او في الدار او عندك
اذ لو حذف فصلح الباقي ان يكون صلة كاملة فلا يعلم الحذف ثم لا بخلاف
الخبر المفرد ويجوز حذف المنصوب ان اتصل بفعل او صفة غير صلة ال نحو نعلم
ما يسرون وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به اي لم يسرونه وموليكه
فان انفصل او اتصل بغيرهما لم يحذف كالذي اياه اعبد او انه فاضل زيد
ويجوز حذف المجرور بالاضافة ان كان المضاف وصفا غير ماض نحو فاقض

ما انت ماض اى ماضيه وبالحرف ان كان المضاف الموصول او موصوفه مجرورا
بمثل ذلك الحرف معنى وعاملا نحو يشرب مما تشربون او من الشراب الذى
تشربون اى منه الخامسة مما لا محل له الجملة المجاب بها القسم ذكر فعله
كاقسم بالله لا فعلن ام لا نحو والقران الحكيم انك لمن المرسلين واما مجموع
الجملة القسمية اعنى القسم وجوابه فقد يكون له محل كما ل ذ يد والله
او اقسم بالله لافعلن ومتى اجتمع فى كلامهم شرط وقسم ولو تقديرا اكتفى
بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر سواء كان المتقدم هو الشرط نحو
ان جاء زيد والله اكرمته فحذف جواب القسم وجوبا لدلالة جواب الشرط
عليه ام القسم الملفوظ نحو والله ان جئت لاكرمتك او المقدر كقوله تعالى
لئن لم يفعل ما امره ليسجنن وجوز الفراء وابن مالك قبل الكوفيون الا كتفاء
بجواب الشرط وان تاخر لقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم فى
نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وهو ظاهر المص قالوا البيت ضرورة
او اللام زايدة لا موطئة الا اذا تقدمهما اى الشرط والقسم ما يفتقر الى الخبر
كالمبتداء ولو منسوخا فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا تقدم
او تاخر تفضيلا للشرط لشدة الاعتناء به حيث يختل الكلام بسقوطه على القسم
لانه لمجرد التاكيد نحو زيد وان زيدا والله ان يقم اقم وزيدان يقم والله اقم
فالجملة الشرطية هى الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وهل حذف

دبر

والجبا او ولج طاهر المص وعليه ابن مالك فى التسهيل وابن الحاجب فى الكافية
وقال ابن عصفور بالثانى فجوز العكس مرجوحا كزيد ان يقم والله لا قومن
فائدة ان وقع ثم بعد ما يفتقر الى خبر او صلة بنيت على ايهما شئت
فان ذكرت الخبر او الصلة حذف جواب القسم لدلالة المذكور عليه نحو
زيد او ان زيدا والله يقوم وجاء الذى والله ليصومن ومنع ثعلب من
وقوع الجملة القسمية خبرا لا وجه له السادس مما لا محل له الجملة المجاب بها
شرط غير جازم وهو اذ ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتنى اكرمتك و
كيف تجلس اجلس وفى حكمها المجاب اى الجملة التى اجيب بها شرط جازم ولم
تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا محل لهذه ايضا نحو ان تقم اقم لان
فعل الجواب مجزوم لفظا فلا محل للمحل ونحو ان قمت قمت اذ محل الجزم للفعل
وحده لا للجملة فان قرنت بالفاء او اذا كان المحل للجملة كما مر السابعة
مما لا محل له الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاء فى زيد فاكرمته
فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على مستانفة وكذا جاء فى زيد
واكرمته بالواو وفى بعض النسخ جاء فى الذى زارنى واكرمته بالعطف
على الصلة اذا لم تقدر الواو للحال والا كانت الجملة حالا بتقدير قد فمحلها
النصب قال الدماميني فى شرح المغنى اطلاق التابعة على الجملة التى لا محل لها
من الاعراب مشكل لان التابع هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا

بدل له ولمتبوعه من اعراب ولو تقديرا او محلا قال والجواب بان اداة التبعية
اللغوية لا العرفية مع انه خروج من لسان اهل الفن لا يجدي في قولهم في
مثل قوله تعالى واتقوا الله الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
ان الجملة الثانية معطوفة على مستانفة فلا محل لها وقال البعض الاعلام
الاولى ان يقال اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة خاتمة الجملة
الرابعة في ذكر احكام ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف مطلقا اذا وقع
احدهما بعد المعرفة المحضة الخالية عن شائبة التنكير فحال منها كرايته
او زيدا وهذا او من شئنا والرجل في بيتك او معك وكذا نحو يا ايها
الرجل في الغرفة او عند الامير عند من اثبت مجيء الحال عن المنادى او بعد
النكرة المحضة غير المخصصة من المعرفة او النكرة فتحتمل لها الحال والصفة
كالمجيء الثمر في الشجر او فوقه لان المعرف بال الجنسية في حكم المنكر معنى وكرايت
ثمرا يانعا على شجر او فوقه اذا النكرة الموصوفة بحكم المعرفة وبالجملة الغير المحضة
جهتان تنكير وشبه تعريف وتعريف وشبه تنكير فيحتمل ما بعده الحال
لتعريفه او شبهه والصفة لتنكيره او شبهه ولا بد من تعلقهما اي الجار
والمجرور والظرف بالفعل او شبهه او ما بمعناهما او بما فيه رايحة من حدث
او ما فيه معناه نحو انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وما لك وزيدا فيما
له اي ما تصنع وهو حاتم في قومه اي جواد منه قوله اسد علي وفي الحروب

لعامة

نعامة اي مجري على وجبان في الحروب وانما وجب ذلك لان حروف الجر وضع
لايصال معنى الى مجرور فلا بد من حدث يصل الى المجرور بواسطة ولا يعني
بعامل الجار ومتعلقه سوى لفظ دال على ذلك الحدث ولما كان الظرف مقدرا
بحرف الجر كان بحكمه في ذلك فان لم يذكر منهما ما يصلح لان يتعلقا به وجب
تقديره بحسب القراين قال تعالى والى ثمود اخاهم اي وارسلنا الى ثمود اخاهم
بقرينة ذكر المرسل والمرسل اليهم وان لم يذكر لفظ الارسال واجاز ابن
الحاجب تعلق الجار بحرف النفي في نحو ما اكرمنا المسيء لتاديبه وما اهنا
المحسن لمكافاته اذ المعنى انتفى اكرامي المسيء لتاديبه واهانتي المحسن لمكافاته
فلو تعلق فلو تعلق بالفعل فسد المعنى وقال ابن هشام هو كلام بديع لكن
جمهور النحاة يمنعون التعلق بالحرف فيجب عندهم تقدير فعل يدل عليه الحرف
فان قلت قد جعل التعلق للجار وقوم للمجرور واخرون لهما وهو ظاهر المصنف
فكيف التوفيق قلت لكل وجه اما الجار فلما عرفت واما المجرور فلانه معمول
للمتعلق بواسطة الجار اذ الحرف لا يكون معمولا فلو قيل عامل الجار كذا كان
تسامحا وتنزيلا له منزلة الجزء من مجروره الذي هو المعمول حقيقة فيتعلق
به الجار كذا كان تسامحا وتنزيلا لا تعلق التعدية والايصال والمجرور
تعلق المعمولية ومن جعله لهما اراد الامرين واستثنى من القاعدة ما لا
تعدية فيه وهو الجار الزايد مطلقا لانه لمجرد التوكيد ولعل في عقيل لانه

للترجي فقط ولولا عند سيبويه في لولاه ولولاي ولولاك لانه لمحض الامتناع
ورب لانه للتكثير او التقليل لا التعدية ويجب حذف المتعلق بالفتح اي
المتعلق به على الحذف والايصال او بالكسر على ان التعلق من الطرفين اذا كان
احدهما اي الجار والمجرور او الظرف صفة كصيب من السماء وشكر عند البلا
او صلة كما في السموات ومن عنده او خبرا الحمد لله والعلم عند الله وان العزة
لله وان لدينا انكالا او حالا نحو فخرج على قومه في زينته وانك اليوم
لدينا مكين امين او رافعا الظاهر نحو افي الله شك وهل عندك شيء
او كان الجار واو القسم او تائه نحو والقرآن الحكيم تالله لاكيدن اصنامكم
اذ لا يذكر فعل القسم معهما او حذف متعلقه في مثل كقولك للمعرس بالرفاء
والبنين اي اعرست او على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ولا خلاف
في ان المقدر فعل في بابي الصلة والقسم اذ لا يكونان الا جملتين ويجب
المفسر في باب الاشتغال فعل في ايوم الجمعة صمت فيه وصفة في ايوم الجمعة
انت صائم فيه واما ما ثبت في البواقي لان المختار عند قوم تقدير
الفعل لانه الاصل في العمل وعند اخرين تقدير الوصف لتقليل المقدر
ولان الاصل افراد الحال والنعت والخبر وقال ابن هشام الحق انا لم نحذف
الضمير بل نقلناه الى الظرف والجار والمجرور فالمحذوف فعلا كان او وصفا
مفرد لا جملة قال والحق عندي انه لا يترجح تقدير احدهما بل هو بحسب المعنى

بتقدر

بتقدر قسم في القسم ومثل المفسر في باب الاشتغال ويجب المعض في التوابع فائدة
الظرف اما مستقر وهو ما متعلقه عام واجب الحذف لو وقع صفة او حالا
او خبرا سمي به لاستقرار ضمير متعلقه فيه فهو مستقر فيه على الحذف والايصال
وقيل هو ما حذف متعلقه وجوبا لدلالة عليه عاما كان او خاصا سمي به
لاستقرار معنى عامله فيه واما اللغو وهو بخلافه واذا كان احدهما الجار
والمجرور او الظرف كذلك صفة او صلة او خبرا او حالا كما مر او اعتمد على
نفي بحرف او فعل او على استفهام بحرف او اسم او وقع بعد نفي او استفهام
جاز ان يرفع الفاعل مضمرا او ظاهرا نحو جاء رجل بيده او معه صقر والذي
في الدار او عندي اخوه وجاء بشر على كتفه او معه سيف وما او ليس
في السوق او عندي احد وافي الله شك وهل عندك ماجد وفي مرفوعهما
الظاهر اقوال فقيل يرجح كونه مبتدا مخبرا عنه بهما لضعفهما عن العمل في
الظا وقيل الراجح فاعليته اذ الاصل عدم التقديم والتاخير وقيل يتعين
كونه فاعلا وعلى الفاعلية عامله عاملهما المقدر عند قوم وهما عند المحققين
لنيابتهما عن الفعل وهو مختار المص وكل من قال بحذف المتعلق وحده ونقل
ضميره اليهما اذ الضمير لا يستكن الا في عامله ولم يشذ منهم احد سوى ابن
مالك حيث ناقض باختياره الاول قوله بذلك فائدة حكم الجمل بعد
المعارف والنكرات حكم الظروف فالجملة الخبرية غير الصلة والخبر والحكاية

بالقول حال بعد معرفة نحو ولا تمنن تستكثر فيمن رفع تستكثر اي مستكثرا
ونعت بعد معرفة محضة كقوله تعالى قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه اي
كاتم لايمانه ومحتمل لهما بعد غير المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا وهذا ذكره باو
اولنا فان تعريف الحمار جنسي والذكر نكرة موصوفة فان كانت الجملة انشائية
كهذا عبدي او عبد بعتكه اذا قصد به انشاء البيع فمستانفة اذ الانشاء
لا يقع نعتا ولا حالا وان كانت خبرا كزيد او رجل قام او محكية بقول
كقال زيد او رجل احمد الله او صلة كجاء من ذهب لم تصلح لهما الجمل بعد
الخامسة في المفردات التي يكثر استعمالها وتشتد الحاجة اليها من الظروف
والحروف وبعض الاسماء والافعال التي يقرب منها وجملة ما ذكره المص
هنا اربع وعشرون كلمة ذكرها على ترتيب حروف الهجاء الهمزة وهي حرف يرد
للنداء القريب والمتوسط وهذا الاقابل به ظاهر انعم نقل ابن الخباز عن شيخه
انها للمتوسط ورده في المغني بانه خرق لاجماعهم على انها للقريب وقال
ابن هشام وابن الصائغ النداء بها قليل ولم يات في القرآن نداء بغير يا وفي
الهمع ما ذكره من قلته مردود فقد وقفت على اكثر من ثلثمائة شاهد و
افردتها بالتأليف وللمضارعة بفتح الراء مصدر ضارع اي علامة للمضارع
للمتكلم وحده كاقوم وهي اربعة احرف يجمعها انيت وللتسوية بين مفعولي في
جملتين وهي الهمزة الداخلة على جملة واقعة مع تلك الهمزة في محل المصدر نحو

سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وتركه وقد يقع
تأويل الجملة بالمفرد هنا مشكلا اذ لا سابك لفظا ولا تقديرا فيلزم شذوذ
التركيب كما صرح به في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع مع انه لا
شذوذ فيجاب بان سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يعد
شاذا لو لم يطرد في باب اما مع اطراده فلا كسبك الجملة الاولى في نحو لا تأكل
السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب بان مقدرة والجملة المضاف اليها في
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم حذرا من عطف الاسم على الفعل في الاول و
الاضافة الى الفعل في الثاني والاولى ان يجاب بان الشذوذ هو مخالفة القياس
فلا يستلزم الضعف والندور ولا ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال و
كان هذا هو مراد المجيب الاول فالمراد لان الشذوذ اذا اندفع فيجب بكثرة
استعماله فانه فاعد باطراده في باب اولى لانه ينافي الاطراد كما هو ظاهر لفظه
وللاستفهام وهو عند الجمهور ان يطلب المتكلم لنفسه علمه بمجهول وفهمه
اياه باعلام مخاطبه وافهامه له تصورا كان العلم ام تصديقا ولذلك اشترطوا
كون العلم غير حاصل للمتكلم عند الطلب لاستحالة تحصيل الحاصل ومن ثم اطبقوا
على استحالته عليه تعالى وان ما ورد منه في كلامه او كلام غيره العالم
بالمطلوب عند طلبه فهو مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام من تقرير او توبيخ
او نحوهما وقيل الاستفهام طلب حصول فهم شيء وعلمه في ذهن ما لم من

ذ من المتكلم وغيره كما ان الاستغفار طلب المغفرة سواء كان للمتكلم الطالب
ام غيره فالمطلوب باستفهامك اما فهم نفسك وهو ظاهر او فهم غيرك بان
اردت ان يجيب المخاطب ليسمع ذلك الغير جوابه فيعلم به مجهوله فقولهم ليس الاستفهام
منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى متكلم
واما اذا كان لغيره ممن يجهل فلا يستحيل فقوله تعالى ءانت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى
في مشهد القيمة بانه لم يقل ذلك ليفهمه النصارى ويتقرر عندهم
وعند ساير الخلق ما ادعوه وبراءته عليه السلم مما ابتدعوه والقول كذبهم
الحق هو الاول اذ ليس الكلام في لفظ الاستفهام حتى يقاس على الاستغفار
بل في حقيقته ادواته ومعناها الوضعي ولا شك ان المتبادر منها عند الاطلاق في
وعدم القراين هو ان المتكلم جاهل بالمستفهم عنه طالب من مخاطبه افهامه
اياه حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل الشامع الا ما سواه الا بقراين جلية
وبواعث مقالية او حالية فهذا هو الحقيقة واما غيره من تقرير كما في
الاية او انكار ابطالي نحو اله البنات او توبيخي نحو اتعبدون ما تنحتون
او تعجب نحو كيف فعل ربك باصحاب الفيل واستبطاء كقوله متى نصر الله و
قولك اذهب لمن امرته بالذهاب وعلمك مدبرا او تسوية كما ونحوها مفتقر
الى القرينة كما في الاية ثم الهمزة اصل ادوات الباب فيطلب بها اما التصور

اي ادرا

اي ادراك غير النسبة الحكمية او التصديق بها ايجابا او نفيا وعلى الاول
يؤتى بام معادلة فيطلب بها يعني تعيين احدى الامرين الذين وقع احدهما
بعد الهمزة والاخر بعدام مع حصول تصديق اجمالي بالنسبة الحكمية وتصور
الامرين طرفيها كذلك فالمطلوب بالحقيقة هو تصور المحكوم عليه مثلا على
التعيين اي التصور التفصيلي وتمييز احد المتصورين وفصله عن الاخر المحكم
به او محكوم عليه لا نفس التصور نحو ازيدا في الدار ام عمرو لطلب تصور المسند اليه
وفي الدار زيد ام في السوق لطلب تصور المسند وعلى الثاني امتنعت معادلة ام
ام لها فيطلب بها نفس حكم الجملة نحو اقام زيد وازيد قايم او اقايم زيد وانما
لم يتمثل الكم للمهولة لخذف من مثال التصور بتركه ام وما بعدها وقد يطلب
بها تصور غير المسند والمسند اليه من المفعول والحال والتمييز والظرف
وانما اقتصر عليهما لانهما العمدتان والضابط ان المستفهم عنه ما يليها
نحو ازيدا ضربت ام بكرا او اراكبا جاء ام ماشيا اقلبا امن ام لسانا او في المسجد
صلى ام في البيت بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام
زيد وهل زيد قايم وسياتي الكلام عليها وبقية ادوات الاستفهام
مختصة بطلب التصور ففي لطلب تصور الزمان واين لطلب تصور المكان الى
ذلك على ما مر في باب الظرفية الثاني اذان بالفتح والتخفيف دائمة وحرفية
اي اسما وحرفا فالاسمية ضمير المخاطب كان في انت بفتح التاء او كسرها وانما

وانثى ان ما بعدها وهو التاء حرف خطاب اتفاقا يفتح للمذكر ويكسر للمؤنث
ويوصل بنون حرفي جمعها وبميم لجمعه وبميم والف لمثناهما فالضمير هو ان
عند هذا قول الجمهور وقال الفراء الضمير مجموع ان وما بعدها وقيل هو
التاء المتصرفة وان عمادها وعمودها به حيث ارادوا انفصالها ولم يمكن
استقلالها بنفسها لفظا كما هو قول ابن كيسان والكوفية في اياك واخواته
من ان الضمير هو الكاف المتصرفة وما قبلها عمادها وقال الشيخ رضى ما ارى
هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين فنقل الاتفاق سهو اتفق منه
قدس سره تبع فيه صاحب الوافي وغفل عن غيره قيل لا يفيد تاويله باتفاق
البصريين بخلاف ابن كيسان منهم ولعله لم يعتد بخلافه وكذا انّ في انا
هو الضمير وحده عندهم اتى بالالف وقفا لبيان الحركة ويؤيده نقل قطرب
عن بعض العرب وقفهم على النون بالسكون وانا بمجموعه الضمير عند الكوفية
واختاره ابن مالك وايد باثبات الالف وصلا في لغة واقتصارا لهم
على ضمير المخاطب على التمثيل والحصر واختيار قول الكوفية في ضمير المتكلم
والحرفية ترد على اربعة اوجه ناصبة للمضارع كما مر في حديقة الافعال
ومخففة من انّ الثقيلة المشددة ولا تعمل عند سيبويه والكوفيين وتعمل
على اصولها عند غيرهم واسمها ضمير شان محذوف عند الاكثر خبرها جملة
اما اسمية مجردة كقوله واخر دعويهم ان الحمد لله او مقرونة بلا نحو ان

لا اله الا هو او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تقترن بشيء
نحو ان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها والا اقترن
بنفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وان لن نجمع عظامه وان لم يره احد
وبلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا
او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقد يخلو من ذلك كله كقوله لمن
اراد ان يتم الرضاعة في من رفع يتم ومفسرة بمنزلة اى الا انها تدخل على الجملة
لا غير نحو اوحينا اليه ان اصنع الفلك وكتبت اليه ان ما انت وزيدا
واتى تدخل على المفرد ايضا وشرطها التوسط بين جملتين وليهما بمعنى القول
دون لفظه كالقيل او مطلقا كما عليه قوم وعدم دخول الجار عليها ولو زائدا
فان دخل كانت مصدرية لا زائدة كما زعمه ابو حيان اذ الجار لا يدخل
الا على اسم صريح او متاول به وزائدة فتفيد التوكيد كغيره من الزوائد
وتقع غالبا بعد لما الايجابية نحو لما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين
لو وفعل القسم المذكور او المقدر نحو والله واقسم به ان لو جئت لاكرمتك
فائدة: فائدة الحرف الزائد معنوية هي توكيد معنى الكلام ولا يفيد غيره
ولفظية هي تزيين اللفظ وتحسينه لكونه معه افصح واستقامة وزن
او سجع به ويمتنع خلوه عن ذلك كله والا لعد عبثا وهو قبيح ولا سيما في
كلامه سبحانه ومن هذا جاز كونها زائدة لازما كالتي في الان على المشهور

وان في خبر حتى مطول وانما التي بعد ذلك زايد الا ان اصل المعنى لا يختل
بتركه مع انه لم يفد ما وضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف الفاظ التوكيد
لبقائها على ما وضعت له فالفرق ان التوكيد وضعي فيها وعارض فيه
الثالث ان بالكسر والتخفيف ترد على اربعة اوجه شرطية كما مر في باب الافعال
ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور وان اردنا الا الحسنى وان يعد
الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا فان دخلت على اسم لزمت بعدها
الا كما ترى او لما المشددة بمعناها كقراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف
ان وتشديد لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ وقد يقول ان عندكم من
سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ولعلها كليس لغة
واعمالها اكثر نحو ان قايم او قايما بتقدير ان انا كما مر في الحديقة الثانية
ومخففة من المثقلة فتدخل الجملتين فان تلتهما اسمية اهملت غالبا لزوال
اختصاصها بالاسم نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة لما بالتخفيف
فما زايدة وجميع بمعنى مجموع اي ان كلا لمجموعون لدينا ومن قرء بتشديدها
جعل ان نافية ولما بمعنى الا وجاز اعمالها كاصلها كقراءة وان كلا لما
ليوفينهم بتخفيفان وله خلافا للكوفية وان تلتها فعلية وجب الاهمال و
يغلب دخولها على ماض ناسخ او مضارع نحو وكادوا ليفتنونك وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك وان اهملت لزمت في خبرها اللام تسمى فارقة لفرقها بينها

وبين النافية والرابع من ان وجه ان هذه ان تقع زايدة اشار اليه
بتغير الاسلوب وما لتكميل الفايدة وتحصيل قاعدة بقوله ومتى اجتمعت
ان وما الحرفيتان فالمتاخر منهما زايدة كقوله ما ان اتيت بشي انت تكرهه
فان زايدة وما نافية وكقوله تعالى واما تخافن واما ترين فان اصله ان
فما زايدة وان شرطية الرابع ان بالفتح والتشديد وهي حرف تاكيد
وتحقيق من الحروف المشبهة بالفعل تنصب اسما وترفع خبرا كما مر وموصول
حرفي تاول مع معمولها بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا او
بالكون ونحوه من المصادر العامة ان كان جامدا فالاول نحو بلغني انك
منطلق اي انطلاقك وانك في الدار اي استقرارك فيها والثاني نحو
بلغني ان هذا زيدا او زيديته هذا مع ثبوت الخبر اما مع نفيه فيقدر
لفظ عدم مضافا الى المصدر نحو بلغني انك لم تقم اي عدم قيامك وانه
ليس زيدا اي عدم كونه زيدا اي عدم زيديته الخامس ان بالكسر والتشديد
ترد حرف تاكيد وتحقيق كاختها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر ونصبهما اي
نصبها الاسم والخبر كليهما لغة لبعض العرب كقوله ان حراسنا اسدا وفي
الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وفي الارتشاف المشهور رفع اخبار
هذه الحروف يعني ان واخواتها وذهب ابن سلام وجماعة من المتاخرين
الى جواز نصبها والكسائي الى جوازه في ليت وكذا نقل عن الفراء وعنه ايضا

في ليت وكأن ولعل وزعم ابن سلام انها لغة رؤبة وقومه وحكي عن
تميم انهم ينصبون بلعل وسمع ذلك في خبر ان وكأن ولعل وكثر ذلك
في خبر ليت حتى حمل عليه المولدون وقال ابن المعتز مرت بنا سحرا طير فقلت
لها طوباك يا ليتني اياك طوباك ولم يحفظ في خبر ان ولا خبر لكن انتهى ويعلم
منه ان هذه اللغة غير مختصة عند مثبتها بان ثم المشهور رفع اخبار
هذا الباب وانكار هذه اللغة وتاويل شواهدها بتقدير الخبر وجعل
المنصوب حالا او مفعولا اي تلقاهم او تجدهم اسدا وبان القعر في الحديث
مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف لراي بلوغ قعر جهنم
في سبعين خريفا وقد تنصب ان ضمير شان مقدرا هو اسمها فالجملة بعدها
خبرها ففي الحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
وحمل عليه كل موضع رفع بعدها الاسم ومنع ابن هشام حذف ضمير الشان
حيث اتى به لغرض تقوية الكلام وتفخيم المرام فينافيه الحذف الا مع ان
المخففة من الثقيلة فاجاز حذفه تبعا لحذف نونها اذ بني الكلام هنا
من اول الامر على الحذف والتخفيف والمشهور جوازه مطلقا قال الشيخ
لبقاء تفسيره وهو الجملة لانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو
كالزايد وقيل لا يختص ذلك بان بل يعم اخواتها ايضا وقد ترد حرف
جواب كنعم لتصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب قاله سيبويه و

الجمهور

الجمهور وهو الحق وقال ابن مالك الشواهد قاطعة به كقوله قالوا اخفت
فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي وقول ابن الزبير ان و
راكبها لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك اي نعم ولعن راكبها ايضا
وجعل المبرد من ذلك اي من باب ان الجوابية قوله تعالى ان هذان
لساحران كما مر اليه الاشارة في باب اسماء الاشارة فهذان عنده
مبتدا او ساحران خبره ورد باوجه الاول ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل
لم يثبت فلا ينزل عليه التنزيل وفيه ان الحق ثبوته والقلة لا تخل با
الفصاحة انهم اتفقوا على امتناع دخول اللام الابتدائية المؤكدة
في خبر المبتدا كما يلزمه هناك وانما امتنع لان لام التوكيد لها الصدر
وادخالها على الخبر المفرد ابطال لصدارتها وانما جاز دخولها على خبر ان
اضطرارا حيث امتنع دخولها على ان او اسمها المقدم على خبرها لامتناع
اجتماع اداتي التوكيد ولذلك وجب تقديم خبرها على اسمها في نحو ان
في ذلك لعبرة حذرا من ايلاء اللام لها والجواب بانها زائدة لا ابتدائية
او داخلة على مبتدا مقدر تقديره لهما ساحران ضعيف لان زيادتها في خبر
المبتدا خاصة بالشعر والجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع
بين متنافيين ولجب بانها مؤكدة دخلت خبر المبتدا بعد ان الجوابية
لشابهتها ان المشبهة بالفعل لفظا كما زيد ثاني في قوله ورج الفتى للخير ما

ان رايته بعدما المصدر يشبهها لفظا بالثانية ح بما حكي من رايه
على الفارسي واستحسنه الدماميني من ان ان في الاية دخلت على كلام
مستانف ليس جوابا من خبر او طلب وقال الشمني هي جواب لاخبار بعضهم بعضا
او لاستحياء بعضهم عند اسرارهم النجوى ويؤيده قول صاحب الكشاف
الظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان
لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما
وتثبيطا للناس عن اتباعهما السادس وهي اسم ترد ظرفا للماضي فتدخل
على جملتين لا غير عند الجمهور وقال قوم قد تخرج من المضي الى الاستقبال
بدليل قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها والحق انه من باب نفخ في
الصور في تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما وقع ويجب اضافتها
الى جملة اسمية او فعلية مذكورة او مقدرة معوض عنها التنوين
وقد تخرج عن الظرفية فيضاف اليها اسم زمان يصح الاستغناء عنه
ما اذ نحو حينئذ ويومئذ تقول جاء زيد فاكرمته حينئذ اي حين
اذ جاء ولو قلت اذ جاء صح ايضا او اسم زمان لا تغني اذ عنه لدلالته
على امر زائد على حقيقة الزمن نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
فان اذ لا تغني عن لفظ بعد من حيث افادته التاخر فمحل اذ الجر بالاضافة
لا النصب بالظرفية ولا تتعدى الحالين عند الجمهور وهو ظاهر المصنف

وقيل قد تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ونحو واذ قلنا للملائكة
بتقدير اذكروا وبدلا منه واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل
اشتمال لمريم واول الجمهور الاول بانه ظرف لمضاف مقدر اي
اذكروا لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا فكثركم
والثاني بانه ظرف لمضاف مقدر اي اذكر قصة مريم وترد اذ للمفاجاة
بعد بينها وبينما اصلهما بين قطعت عن الاضافة بما الكافة في الاول
والف الاطلاق في الثاني نحو بينما او بينا انا جالس اذ دخل الامير
وانكر قوم منهم الحريري وقوعها بعد بينا وقال ابن مالك ترك اذ بعد
بينا وبينما اكثر وقال الشيخ رحمه وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك
اذ واذا في جوابهما لكثرة مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل على ان
القليل غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي
وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها
لآخر بعد وفاته انتهى وهل هي اي اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجاة
بعد بينما وبينا ظرف زمان او مكان او حرف للمفاجاة او زائدة فيه خلاف
فهي اما زائدة كان لم تذكر فيعمل الفعل بعدها في بين وهو بين او ظرف
او حرف فالعامل بين فعل محذوف يفسره ما بعدها واذ حرفا لا عامل له و
ظرفا عامله الفعل بعده ان قلنا بان اذ مقطوعة عن الاضافة اليه والا

فلا يعمل الفعل حينئذ في اذ ولا في بين اذ المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله فعاملهما محذوفا وعامل بين ما يليها لانها مكفوفة
عن الاضافة اليه واذ بدل منها وقيل بين لمحذوف اي بين اوقات
جلوسي دخول الامير اذ دخل حذفا المبتدأ لدلالة ما بعد اذ عليه و
قيل مبتدا واذ خبره اي حين انا جالس حين دخل الامير واذ التعليلية هي
الظرفية يستفاد التعليل منها بمعونة القرينة عند الاكثر نحو ضربته
اذ اساء كما يفهم التعليل اذا قلت حين اساء وقيل حرف وضع للتعليل كاللام
السابع اذا ترد ظرفا للمستقبل وفيها معنى الشرط غالبا مضافا الى شرطها
عند الاكثر وتنصب بجوابها عندهم لا بشرطها لاضافتها اليه وبه
لا بجوابه عند منكري الاضافة وتختص بالجملة الفعلية نحو واذا تتلى
عليهم واذا جاء نصر الله خلافا للاخفش والكوفيين لتجويزهم دخولها على
اسمية جزءها فعل واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما احتجوا
به فهو مثل قوله وان احد من المشركين استجارك في واحد وان تعين
للفاعلية المقدر عندنا لكنه عندهم محتمل لها وللابتداء فالمرفوع
هناك يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية
والمرفوع بعد اذا الشرطية فلا بد لهم من بيان الفارق او التسوية بينهما
في احتمال الفاعلية ولا فارق فيلزمهم الثاني ومع قيام هذا الاحتمال لا

يتجه لهم في الاية على جواز دخول اذا على الجمل الاسمية ويحتمل ان يكون جوابا
عن سؤال مقدر على قاعدة اختصاص اذا بالفعلية لا عن احتجاج الكوفية
والا فلا ينفع مجرد القياس على المرفوع بعد ان لانه ايضا مختلف فيه بين
الفريقين كاختلافهما في المرفوع بعد اذا بعينه فيجوزون في كل كونه مبتدا
ونحن نمنعه ومن زعم ان ذلك هو مراد المصنف فقد اساء ظنه بذلك المشهور
وظاهره قدس سره ان اذا لا تخرج عن الظرفية خلافا لقوم وقد تخرج
عن الاستقبال الى المضي نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا لنزوله بعد
الرؤية والانفضاض او الاستمرار في الازمنة الثلاثة نحو واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم اي هذه عادتهم المستمرة وترد اذا للمفاجاة فتختص
بالجملة الاسمية على الاصح وبذلك تفترق عن الشرطية ويجب دخول الفاء
عليها وهي زائدة عند قوم وعاطفة للجملة التي بعدها على التي قبلها
عند اخرين وللسببية المحضة كفاء الجزاء عند الزجاج وليس في اذا هذه معنى
الشرط ولا لها الصدر لانها وضعت لتفيد حصول ما بعدها بعد ما قبلها
فجاة فلا بد من توسطها بين جملتين متقاربين زمانا فزمان اذا هذه
بحسب زمانهما وما اشتهر من انها للحال لا الاستقبال كان المراد به ان
زمانها حال بالنسبة الى الجملة المتقدمة عليها لان الجملتين لا بد من مقارنتهما
في جزء من الزمان فهي لحكاية الحال ابدا وليس المراد ان زمانها حال التكلم

لانها تكون للحال الماضية نحو اخرج يده فاذا هي بيضاء والمستقبلة نحو وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والمبتدأة نحو واية الليل
نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والخلاف فيها كالخلاف في اختها اذ هل
هي حرف او ظرف زمان او مكان وتظهر فايدته في نحو خرجت فاذا الاسد
بالباب فلا يصح كون اذا الخبر عما بعدها على الاولين اذ لا يخبر بحرف مطلقا
ولا بزمان عن جثة الا بتقدير مضاف اى فاذا حضور الاسد او لقاؤه ويصح
على الثالث اى فبالحضرة الاسد اى بمكان الحضور فان قلت فاذا القائل
صحت خبريتها على الاقوال الثلاثة للاخفش والكوفية **فائدة** تقول خرجت
فاذا زيد جالس بالرفع على الخبرية فاذا نصب به او جالسا بالنصب على الحال
فالخبر اذا ان كانت مكانا الا فمقدر اى كاين جالسا فان قلت الجالس امتنع
نصبه لامتناع حالية المعرفة وكذا نحو ظننته زيدا فاذا هو بكر وهذا ما تكلم
وسيبويه على الكسائي حين ساله بمجلس يحيى البرمكي وزير الرشيد العباسي
عن قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او
اياها فانكر سيبويه النصب واجازه الكسائي وشهد له من حضر من العرب فضل
انهم ارشوا على ذلك وقيل علموا منزلة الكسائي من الرشيد فصدقوه خوفا
وطمعا وقيل قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال
ليحيى مرهم بان ينطقوا به فان السنتهم لا تطيعهم وقد ذكروا له وجوها متكلفة

البته

اشبهها قول ابن مالك ان اياها مفعول به لمقدر اى فاذا هو يساويها
حذف الفعل فانفصل الضمير نظيره قراءة علي عليه السلام لئن اكله الذئب
ونحن عصبة اى نوجد اى نرى عصبة وفيه الغز من قال وقد نرى
مبتدا خبره الرفع والنصب له حالان وقرايضا بما اجازه بعض المتاخرين
في قول ابن قتيبة انما الطمع بياض في الثغين واكثر ما يعترى ذلك السودان
من رفع السودان على الخبرية فما موصولة اى اكثر ما يعتريه ذلك السود
ونصبه على المفعولية وهو ح يغني من الخبر وما مصدرية **فائدة** ام ترد
للعطف على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما قبلها
فلا يستغنى باحدهما على الاخر ولذا سميت متصلة وتسمى معادلة لمعادلتها ايضا
للهمزة حيث تقع بعد همزة التسوية والاستفهام حقيقيا كان ام غيره فام
مع الاولى بين جملتين مثلا ولتين بمفردين تفيد مساواتهما في الكلام خبر
ولا يثنى ليستدعي جوابا ومع الثاني بين مفردين غالبا فيطلب تعيين
احدهما للحكم المعلوم للمتكلم به او عليه وقد تقع بين جملتين غيرها ولتين
لطلب تعيين المسند او المسند اليه او غيرهما من جملة مفردات الجملتين فالهمزة
لطلب التصور ايضا نحو زيد عندك ام عندك بكر لتصور المسند اليه و
ازيد قائم ام هو قائم لتصور المسند قال تعالى ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون
وهو استفهام تقريري عن المسند اليه فالكلام انشاء وجوابه التعيين لا نعم

او لا ويجوز العطف باو ايضا بعد همزة التسوية المحذوفة كسواء علي قمت او قعدت
عند الشيخ رحمه وقراه بعضهم سيبويه ومنعه الفارسي وابن هشام ويجوز
اتفاقا بعد همزة الاستفهام فتصير لطلب التصديق والجواب نعم او لا
تقول ازيد في الدار او بكر والمعنى هل احدهما فيها والمنقطعة هي الداخلة
على جملة غير مرتبطة بما قبلها معنى ويلزمها الاضراب كبل الاضرابية اما
مع استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاة اى بل هي شاة او انكاري نحو ام له
البنات ولكم البنون اى بل له البنات وعريها عنهما نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور ام ماذا كنتم تعملون اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام لا التوكيد
ولا لغيره وتقع ام هذه بعد خبر محض او همزة انكارية او استفهام بغير
الهمزة كقوله تعالى تنزيل الكتاب لا ريب فيه ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون
بها ام لهم ايد يبطشون بها الله هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور والمنقطعة عاطفة عند ابن جني وابن هشام وهو مختار المص وحرف
ابتداء عند الجمهور وترد حرف تعريف ايضا كال وهي لغة طي وحمير وهو
كدرهم اسم او قبيلة باليمن وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر **الا ايضا** اما
بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى يا استثقالا للتضعيف فهي
حرف خلافا لمن جعلها اسما الظاهر تفسير سيبويه اياها بمهما وفيها معنى تفصيل
غالبا ولذا وجب تكريرها نحو اما السفينة الايات وقد تحذف الثانية

كقوله

كقوله وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة واما الذين كفروا فكيت وكيت وفيها معنى الشرط ايضا ابدا للزوم
الفاء بعدها كما تقرر فانها ليست عاطفة لدخولها على الخبر ولا زائدة لامتناع
الاستغناء عنها فتعين كونها جوابية ولزومها دليل لزوم معنى الشرط
لها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء فزيد ذاهب قال
الشيخ رحمه ليس مراده ان اما بمعنى مهما وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصد
الى المعنى البحت واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد
قائم اى ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد قلت ولذلك قيل فيها توكيد
ايضا اذ فيها تعليق الحكم على وقوع شيء ما هو واقع قطعا فلا بد من وقوع
الحكم قال الزمخشري فايدته اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب والتزام حذف شرطها
وهو يكن وعوض بينهما اى بين اما والفاء عن فعلها وهو الشرط المحذوف وجوبا
جزء مما في حيزها اى بعدها وفيها اى في ذلك الجزء اقوال ثلاثة **الاول** انه معمول
الشرط المحذوف سواء امتنع عمل ما بعد الفاء فيه لامتناع تقديم معمول
عليه نحو اما زيدا فانا ضارب لامتناع تقديم معمول خبر ان عليها ام لا نحو
اما زيدا فانا ضارب اى مهما تذكر زيدا فان رفعت ذلك الجزء قدرت الفعل

مجهولا او لازما نحو اما زيد فذاهب اى مهما يحصل او يذكر زيد ورد بانه لو
كان كذا لجاز نصبه باطراد وليس كذلك بل هو لغة خبيثة قليلة كما نص
عليه سيبويه **الثاني** انه جزء الجزاء الواقع بعد الفاء قدم عليها احذرا
من ايلاء فاء الجزاء لاداة الشرط وهو اما مبتداء لما بعد الفاء نحو اما زيد
فمنطلق اصله فزيد منطلق او معموله سواء جاز تقديم معموله عليه نحو اما غدا
فانا ذاهب ام لا نحو اما زيدا فانى ضارب لان لاما خاصة تصحح تقديم
ما يمتنع تقديمه انه يجب ان يليها ما قصد تفصيله مبتداء كان او
مفعولا او ظرفا او غيرها ليعلم من اول الامر جنس ما قصد تفصيله من غير
التباس **الثالث** انه جزء الجزاء ان لم يكن بعد الفاء مانع من تقديم معموله
عليه نحو واما اليتيم فلا تقهر واما زيد فذاهب والا فهو معمول الشرط
المحذوف نحو اما غدا فانى جالس واما زيدا فانى ضارب فاما الفاء
فليس مانعا في هذا الباب وان منع في غيره من عمل ما بعده فيما قبله قال سيبويه
ما يعمل بدون اما والفاء يعمل معهما نحو اما السائل فلا تنهر لتحقق السائل
لا تنهر وما لا فلا نحو اما زيدا فانى ضارب لامتناع زيدا انى ضارب وقد
تفارق اما بمعنى التفصيل فترد للاستيناف كاما الواقعة في اوايل الخطب
الكتب كقوله اما بعد فهذه الفوايد الصمدية اما بالكسر والتشديد و
فتحها لغة وقد تبدل ميمها الاولى ياء في اللغتين ويجب تكريرها على الاظهر

في ان الاولى

في ان الاولى غير عاطفة لوقوعها بين العامل ومعموله كرايت اما زيدا واما بكرا
والبدل ومتبوعه كقوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما
الساعة والثانية حرف عطف على المشهور ورد بدخول الواو العاطفة عليها
عليها اذ لا يدخل عاطف على عاطف ولذا اجمعوا على ان لا الثانية في نحو لا
حول ولا قوة غير عاطفة ولجاب ابن الحاجب بان المجموع حرف واحد للعطف
ولا يبعد ان يكون صورة حرف جزء من اخر كما مع ايا وقيل عطفت اما اسما على
اسم والواو اما على اما وهو غريب وقيل الواو زايدة لتوكيد العطف وحكى
ابن عصفور الاجماع على ان الثانية ايضا غير عاطفة كالاولى قال وانما
عدها من احرف العطف لصاحبتها للواو وكان المص تكلف في باب العطف
ونسب هذا القول بكونها عاطفة الى الشهرة تمريضا له وترد اما للتفصيل
في الفاعل كجاء اما زيد واما بكر والمفعول كرايت اما زيدا واما اباه و
الظرف كجاء اما اليوم واما امس والحال نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل
اما شاكرا واما كفورا وجاز الكوفيون كونها فيه الاية هي ان الشرطية
واما الزايدة باضمار كان اى ان كان شاكرا وان كان كفورا كقوله قد
قيل ذلك ان حقا وان كذبا وللابهام على السامع وابقائه على الشك من غير
شك للمتكلم كقوله تعالى واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما
يتوب عليهم والشك من المتكلم اذا لم يعلم احد الامرين على التعيين وللتخيير نحو

كخذا ما المبيع او ثمنه اى اتيما شئت لا كليهما او الاباحة كجالس اما الحسن
او ابن سيرين اى لا غيرهما فيجوز الجمع بطريق الاولى بخلاف التخيير واذكروا
هذه المعانى الاربعة لاو والاخيرين لصيغة الامر ايضا ومثلوا الكل
بمثل ما ذكرناه من الامثلة والتحقيق ان شيئا منها لم يوضع لشئ من ذلك
فانا او للتفريق او احد الشيئين او الاشياء وصيغة الامر لطلب الامر مع
المنع عن تركه وتلك المعانى انما تستفاد بالقراين ولذلك ترا هم لما اخطا
وفى فهمهم بدلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقراين لم يهتدوا الى تمييز
اللفظ الدال عليها سبيلا فزعموا ان ان لفظ الامر اجرى اتيانا او او لا
نص من المهم على دعوى الوضع وان كان ظاهره ذلك واما اى الاولى لانه
قبل اللفظ المعطوف عليه اى الذى عطف عليه ما بعدها اما الثانية بها
كام وتركها نادر لا يقاس عليه خلافا للفراء فيجيز زيد يقوم واما يقعد
فيا ساعطى او ولا تقلبا الثانية عن الواو غالبا كما قرره من غيره قوله الا
تقدوا ابالكم ايمانا ايما الكم بفتح الهمزة وابدال الميم الاولى ياء
ى ١٠ اى بالفتح والتشديد ترد على اوجه اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى بدليل الجزم والفاء الجزائية واسم استفهام يسئل
به عن مميز شئ من مشارك له فيما اضيف اليه اى نحو اى الرجلين قام فيعلم
المتكلم ان القائم رجل من الرجلين ويطلب ما يميزه عن صاحبه المشارك

في الرجلية عنده ولذلك قال المنطقيون يجب الجواب عن اى شئ هو فى
ذاته بالفصل وعن اى شئ هو فى عرضه بالخاصة لانحصار المميز الذاتى
فى الاول والعرضى فى الثانى وهذا اصطلاح منهم ومقتضى اللغة ان يجاب
بما يميزه عند السائل ذاتيا كان او عرضيا عن مشاركه فيما اضيف اليه
اى فلا يجاب بغير المضاف اليه او باعم منه كان ثان فى المثال ونعتا
لنكره مذكور غالبا دالة على معنى الكمال فى موصوفها اى تضاف الى مثل الموصوف
نحو مررت برجل اى رجل اى رجل كامل فى الرجلية قال ابن مالك والمراد فيه
كمررت برجل اى امرء ولم يجوزه غيره لعدم السماع قيل فيها معنى التعجب ايضا
كان الموصوف لما بلغ بكماله عن حده وما شاله يتعجب منه المتكلم لخفاء
فيجب ان يستفهم عنه وعبارتهم فى تفسيرها يدل على انها استفهامية
لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على استفهامية فى الاصل
اريد بها الان ان الموصوف من شانه ان يستفهم عنه ووصلة النداء ذى
اللام يؤتى بها بين ال واداة النداء كراهة اجتماع اداتى التعريف فا
المنادى ظاهرا هو اى وحقيقة هو ذو اللام واى وسيلة الى ندائه
قيل وللتنبيه على ذلك التزموا هاء التنبيه بعدها قيل هو عوض عن
المضاف اليه وقيل اصله يا ايهذا الرجل حذف لا اسم الاشارة فا
ها باقى وموصولة بمعنى الذى وفروعه والافصح عدم التصرف فيها

ايهم وايهما وبعض العرب يقول ايهم للواحد وايهن للواحدة واياهم وايا من
لميثاهما وايوهم واياهن لجمعهما وانكر ثعلب كونها موصولة وفي الارتشاف
انه محجوج بثبوتها في لسان العرب ولا يعرب من الموصولات سواها فقيل
تعرب مطلقا وقال سيبويه اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا
محذوف بنية على الضم كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
وقوله فسلم على ايهم افضل وقد تعرب ايضا وقد رويت في الآية وبالنصب
في البيت بالجر ويجب استقبال عاملها ان كان فعلا نحو اكرم او ساكرم
ايا اكرمك اي الذي اكرمك خلافا للبصريين قيل سئل الكسائي لم لا يجوز
اعجبني ايهم قام فقال اي كذا خلقت وزاد الاخفش مجيئها نكرة موصوفة
كمررت باي معجب لك اي بشيء معجب وقال ابن هشام انه غير مسموع بل وهي حرف
عطف مفردا على مفرد وتفيد بعد الاثبات جملة كانت ام لا صرف الحكم
المذكور عن المعطوف عليه الى المعطوف وجعل الاول كالمسكوت عنه
كاضرب زيدا بل بكرا كانه اراد ان يقول بكرا فسبق لسانه الى زيد غلطا فتداركه
ببل ولذا قيل بدل الغلط قبيح لا يقع من فصيح وانما الاحسن تداركه بعطف البدل
على المبدل ببل وتفيد بعد النفي والنهي تقرير الحكم الاول واثبات ضده
ضد ذلك الحكم للثاني المعطوف عند الاكثر كما رايت او لا تهن زيدا بل بكرا
اي بل رايته او اهنه او نقل حكم اي الاول اليه اي الثاني عند بعض وهو

وهو المبرد فمزيد الميم للاشارة الى الخلاف وفيه قول ثالث هو انه بعد
الاثبات لتدارك الغلط وبعد النفي والنهي محتملة وتقرير حكم الاول و
اثبات ضده للثاني كما في اللباب ولا يبعد حمل كلام المصنف عليه فنحو ليس زيد
قائما بل قاعدا على الاحتمال الاول اي ليس قاعدا او بل قاعد على الثاني وان
تلته جملة فهو اضراب عما قبلها اما لابطاله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد وقوله ام يقولون به جنة بل
جاءهم بالحق او لمجرد الانتقال من غير ابطال كقوله قد افلح من تزكى وذكر اسم
ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا
يظلمون بل قلوبهم في غمرة وبل ح حرف ابتداء لا عطف على الصحيح وقد تزاد
عليه لا بعد الاثبات لتاكيد الاضراب نحو وجهك البدر لا بل الشمس وبعد
النفي والنهي لتقريرهما نحو ما قام زيد لا بل بكر وبقي في لا بل نابل ولابن
ونابن مالك في الارتشاف ح حاشا وترد للاستثناء كما ترى حالكونها حرفا
جارا نحو المستثنى او فعلا جامدا غير متصرف بمعنى جاوز وجانب فتنصب
المفعول به وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا اتفاقا من عند الفراء وهي عنده
فعل لا فاعل له والنصب بعدها للحمل على الا وهو ضعيف وهل الضمير عائد
الى مصدر ما قبلها من فعل او شبهه كجاء القوم حاشا زيدا اي جانب المجيء
زيدا او الى اسم فاعل منه اي جانب الجائي او الجاون زيدا او الى البعض المفهوم

ضمانه اي ما قبلها اي جانب بعض القوم زيدا فلم يكن بعضهم فيه خلاف
جار في كل فعل استثنائي والاخير قول سيبويه واكثر البصريين وقال ابن مالك
لا يطرد قول غيرهم في القوم اخوتك وهؤلاء قومك حاشا زيدا اذ ليس قبلها
فعل او شبهه فلا بد لهم من المصير الى قول سيبويه ولو سلم فلا ينفي قولهم فيما
وجد فيه فعل او شبهه والظاهر انهم انما ذكروهما على التمثيل والا فيكفي
كل ما فيهم معنى المصدر او اسم الفاعل او المفعول فعلا او شبهه كان او غيرهما
فلهم ان يقولوا ان المعنى في المثال الاول جانب الاخ لانه بمعنى اسم الفاعل
وان لم يكن براو الا اخوة وفي الثاني جانب المشار اليه او الاشارة او بعيد
والكون ونحوهما وترد ايضا للتنزيه فتفيد تنزيه مدخولها عما ذكر فيه
من سوء نحو حاشا لزيد انا ذكر فيه سوء وقد يقال حاشا الله لتنزيه الله
تعالى لكن على جهة التعجب والانكار على ذكر السوء فيمن تنزه عنه على حد
سبحان الله ومعاذ الله ولا اله الا الله ونحوها في هذا المعنى كقوله تعالى
عن النسوة في يوسف عليه السلام قلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا
ملك كريم اي تنزه عما قالت فيه امرأة العزيز زليخا وحاشا التنزيهية
هل هي اسم بمعنى براءة او تنزيها منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف
او فعل بمعنى برأت او تنزهت او اسم فعل بمعنى ابرأ او اتنزه فيه خلاف والاول
الاصح ومختار ابي حيان وابن هشام بدليل تنوينها في حاشا لله في قراءة

ابي السمال

ابي السمال بحو حمدا له واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كسبحان الله
وليست حرف جار كما زعمه ابن عطيه لانها لا تجر في غير الاستثناء ولدخولها
على اللام الجارة في قراءة السبعة حاش لله اذ الجار لا يدخل الجار ولتنوينها
في قراءة غيرهم واما تركه في قولهم مع عدم الاضافة فعلى بنائها لشبهها بحاشا
الحرفيه ولو كان بناؤها هو الحامل على القول بانها فعل واسم فعل وورد
باعرابها في بعض اللغات (بل) حتى وهي حرف ترد على اوجه ثلثة عاطفة
لمفرد على مثله وهي العاطفة الجزء من شيء على ذلك الشيء ولا بد من كون الجزء
اقوى او اضعف من الاجزاء بمهلة ذهنية بان يكون الحكم مبتدئا من الاضعف
الى الاقوى منتهيا الى مدخولها كمات الناس حتى الانبياء او بالعكس كقدم
الحاج حتى المشاة فان بعدها غاية الاجزاء قوة او ضعفا ذهنا وخارجا
معا وحكمه متأخر عن حكمها في الذهن بمهلة تعقلية لان تعلق الحكم مع حتى
هذه على الترتيب فيتدرج العقل في الحكم بثبوته للاضعف فالاقوى الى ان
ينتهي الى الانبياء او بقدوم الاقوى فالاضعف الى ان ينتهي الى المشاة
فالحكم على مدخولها متأخر ذهنا عن الحكم على سائر الاجزاء سواء كان
الواقع في الخارج ايضا كذلك بان يتأخر قدوم المشاة عن قدوم الركبان
مثلا في الخارج ام لا ولا تعطف الجمل حتى على الصحيح وان عطفت على مجرور
ولو ظاهرا اعيد الجار وجوبا او استحسانا لئلا تلتبس بالجارة ان احتملتها

كاعتكفت في الشهر حتى في آخره وجاز كون ما بعدها خارجا عما قبلها اذا كان
كالجزء منه نحو اعجبتني الغلام حتى حديثه لان حديثه كجزء منه دون نحو ابوه
ويختص العاطفة كالجارة بالظاهر فلا تعطف ضميرا عند بعض وفي مغني
اللبيب ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره ونسبه اليه في الاوضح
ايضا فلا يجوز قام الناس حتى انا او انت وترد حرف ابتداء واسيئنا فتدخل
على الجمل المستأنفة اسمية كانت كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل فعلية فعلها المضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول
برفع يقول او ماض نحو حتى عفوا مثبتة كما قام منفية كمرض زيد حتى لا يرجونه
بكسر ان اذ لو كانت جارة لفتحت نحو لان وبان وغيرهما مع ان حرف الجر انما يدخل
على مفرد او ما بتأويله واهل الكوفة ينكرون العطف بحتى فيجعلونها في نحو جاء القوم
حتى ابوك ورأيتهم حتى اباك ابتدائية باضمار عامل لما بعدها اي حتى جاء ابوك
ورأيت اباك وفي الارتشاف رواه سيبويه وابو عمرو وغيرهما من العرب لكنه
لغة ضعيفة وفي الاوسط انه غير معروف وفي المغني والاوضح انه قليل
وترد جارة بمنزلة الى كما مر في حروف الجر فيختص بالظاهر ولا يقال حتاه وحتاك
وحتاي خلافا للمبرد والكوفية قياسا على حتاك في بيت حمل على الضرورة
يجوز كون ما بعدها آخر اجزاء ما قبلها كأكلت السمكة حتى رأسها او جاز
متصلا بآخر اجزائه كقوله تعالى هي حتى مطلع الفجر وتفترق عن العاطفة بجواز

ذكر

ذكر ذي الاجزاء قبلها كما مر وعدمه كنمت حتى الصباح اي نمت الليل حتى الصباح بخلاف
العاطفة لوجوب ذكر ذي اجزاء قبلها ليكون معطوفا عليه وهي جارة
اما لانه عند البصريين ونيابة عن الى عند الفراء كنيابة الواو عن رب قال
وربما اظهروا الى بعدها كقولهم جاء الخبر حتى الينا فجمعوا بينهما على الشذوذ
قليل فلك فيه دليل على اختصاص حتى الجارة بالظاهر حتى توسلوا بالى حين
ارادوا ادخالها على ضمير المتكلم ترجيحا لدخول الجار على الجار على دخول حتى
على الضمير وتلخص مما قرر ان حتى يرفع الاسم بعدها وينصب ويخفض والذي
هو عملها الخفض فقط وقال الزمخشري ملغزا فيها اخبرني عن حرف تلعب الحركات
بما بعده فلا يعمل فيها الا الجر وحده والجارة هذه قد ينصب بعدها
المضارع بان مضمرة اضمارا لازما والفعل بتأويل مصدر مجرور بحتى
كأسلمت حتى ادخل الجنة كما مر في حديقة الافعال ونصبا لفعل بان لا
اي بحتى خلافا للكوفيين جعلوه بها لا بان ورد بان حتى قد ثبت جرها الاسم
وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل وبالعكس وجاز اظهار ان بعدها نحو لا يبرن
حتى ان ادخل الجنة وحتى هذه اما بمعنى الى كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى او كي التعليلية كقوله لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا او الا الاستثنائية كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان تجود لانه ليس نهاية ولا معلولا لما قبله

ظاهرا بره الفاء وترد رابطة لازمة للجواب الممتنع جعله شرطا بشرطه
وحصر هذا الجواب والربط في ستة مواضع ذكرت في حديقة الافعال
وترد ايضا لربط شبه الجواب بشبه الشرط وهي الداخلة على خبر مبتداء
متضمن لمعنى الشرط مفتوحا كان ام غيره وذلك اذا كان المبتداء اسما
موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما نحو الذي ياتيني او في الدار
فله درهم فيفهم بالفاء ان المراد ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان
مثلا كترتب الجزاء على شرطه لا مجرد الاخبار بان لا بد يعطاه ونحو كل رجل
ياتيني او في الدار فله درهم او موصوفا بالموصول باحدهما كقوله ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وهذه الفاء غير لازمة وقرئ بحذفها
واثباتها قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم وترد
عاطفة فتفيد الترتيب وتاخر المعطوف عن المعطوف عليه حكما والتعقيب
اي وقوع حكم ما بعدها عقيب حكم ما قبلها بلا مهلة عرفية وتراخ عادي
سواء لم تكن بينهما مهلة اصلا كقوله فقالوا سلاما فقال سلام ام كانت
لكن لا بحيث تعد مهلة عرفية بحسب المتعاطفين عادة كتزوجت هند فولدت
اذا لم تكن بينهما الا مدة الحمل ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم بالبصرة ولا
بينهما ونقض الاول بقوله اهلكناها فجاءها باسنا ونحو نادى نوح ربه
فقال رب والثاني بقوله اخرج المرعى فجعله غثاء احوى واجيب عن الاول

بان المعنى

بان المعنى اردنا اهلاكها وعن الثاني بان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء
بان ثابت عن ثم كما قد تنوب ثم عنها كما ياتي وقد يجاب عن الاول بان الفاء
قد تعطف المفصل على المجمل وتسمى تفصيلية ايذانا بان التفصيل من حيث هو
تفصيل ترتبه على الاجمال وتاخره عنه او لتاخره عنه في الذكر نحو توضا
فغسل وجهه وذراعيه ومسح راسه وقدميه واشار اليه المص بقوله وتفيد
اي تفيد الترتيب بقسميه الحقيقي ويسمى معنويا ايضا نحو قام زيد فعمرو و
الذكري اي تاخر ما بعدها عما قبلها في الذكر واستحقاقه التاخر لكونه
تفصيلا لما قبلها نحو ونادى نوح ربه فقال اذ ليس المراد تاخر القول عن
النداء بل القول بيان وتفصيل للنداء فلا ترتيب حقيقة الا انه الترتيب
الذكري تاخير المفصل عن المجمل موثق بالفاء ايذانا بذلك وقد تفيد الفاء
العاطفة ترتب لاحقها في الوجود على سابقها اي كونه متفرعا عليه مسببا عنه
فتسمى فاء السببية نحو اساء زيد فضربته واحسن بكر فاكرمته وهذا لا تقتضي
عدم المهلة لقوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لما بين نزول
الماء واخضرار الارض بسببه من مهلة طويلة وجعلها ابن هشام للتعقيب
من باب تزوجت هند فولدت ولنا القول بانها سببية الى غيره قبل ولا تقتضيها
الترتيب بلا مهلة استعملت للسببية ورابطة الجزاء بشرطه لترتب المسبب
على سببه والجزاء على شرطه من غير تخلف وقد تجيء الفاء ح اي حين اذا

افادة السببية بان تسمى باسم النتيجة وهي في عرف المنطق ما يلزم من قول آخر
لذاته وذلك القول الآخر هو القياس المنطقي المركب من مقدمتين اوليهما
الصغرى والأخرى الكبرى نحو العالم متغير وكل متغير حادث ينتج فالعالم
حادث تدخل عليها فاء السببية لانها فرع حاصل من القياس مسبب عنه
ولذلك تسمى فاء التفريع ايضا وقد تجيء فاء السببية من محذوف يدل عليه
ما قبلها فتسمى حينئذ فصيحة عند بعض لافصاحها عن السبب المحذوف واخبارها
عنه نحو قوله تعالى اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فان ضربت فانفجرت
نظيره عن فتى بيتك ازرك **بوجه** قد ترد على وجهين اسما وحرفا فالاسمية
قسمان اسم فعل بمعنى يكفي فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ويبنى على السكون و
تلحقه نون الوقاية مع الياء نحو زيدا قد في درهم اي يكفيه او يكفيني
او ظرف بمعنى حسب مبنيا على الضم وقد هذه تجب اضافتها وتبنى على السكون
غالبا لشابهها بالحروف وضعا وبعد الحرفية لفظا نحو قد زيد درهم
بالسكون وقدني بالنون حفظا للسكون وقد تعرب وهو قليل نحو قد زيد
درهم نحو حسبك او قدي بغير نون تحسبي درهم والحرفية تختص بالفعل المتصرف
الخبري المثبت المجرد عن الجوازم والنواصب وحروف التنفيس وهي حرف [illegible]
ابدا وتفيد تقليل مدخولها اذا استعمل مع المضارع كقد اكتب منزلة
ربما معه واثبت بعضهم افادتها التحقيق معه لقوله تعالى قد يعلم الله

وقد ترى

وقد ترى تقلب وجهك لان علمه تعالى ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع
ولا يزول فلا معنى لتقليلهما والمحققون ايضا الا انه نوعان تقليل
وقوع الفعل في نفسه كقد يصدق الكذوب لقلة صدق الكذوب و
تقليل متعلقه كما في الآيتين لقلة وقوع علمه تعالى ورؤيته كناية
من قلة وقوع معلومه ومرئيه لاستحالة ان يوجدا ولم يتعلق علم الله
ورؤيته بهما فالمعنى قد يعلم الله المعوقين لوقوع ان يقع وقد يعلمهم لعدم
وقوعه وقد ترى تقلب وجهك وذلك كلما وقع منك تقلب وقد لا
نراه لعدم وقوعه فلا يلزم وجود شيء لا يعلمه او لا يراه وبعبارة اخرى
انما يلزم ان يكون رؤية التقلب اقل من رؤية عدمه لا من عدم رؤيته وبينهما
بون بعيد فلا يلزم عدم رؤيته في الاكثر بل رؤية عدمه ولا محذور
فيه وهي حرف تحقيق مع الماضي غالبا فلا تفيد غيره الا انها تدخل على ماض
متوقع كقول المؤذن قد قامت الصلوة اذ الجماعة كانوا منتظرين لذلك قبل
اخباره وهذا مراد من جعلها للتوقع والا فهو بمعنى انتظار الوقوع حال التكلم
ينافي المضي اذ لا انتظار لما قد وقع قبل وقد تقرب اي الماضي من الحال لقول
قد تحمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قمت اختص بالقريب من حال
التكلم ولذا لا تدخل على ما للحال كليس وعسى قال الشيخ رحمه الله لا بد في قد من معنى
التحقيق ثم ينضم اليه في بعض المواضع مع الماضي التقريب من الحال مع التوقع

بان يكون مصدره متوقعا للمخاطب والقياس تقريب كما تقول لمن توقع ركوب
الامير قد ركب اي وقع ما كنت تتوقعه فتقبل كلامي ومنه قد قامت الصلوة
ففيه ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون للتحقيق و
التقريب فقط كقولك قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد تدخل على المضارع
فتنضم الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تجي
معه للتحقيق فقط مجردا عن التقليل كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
هذا تلخيص كلامه ولا باس به الا ان ظاهر الاكثر ان التحقيق غير لازم لها
الا مع الماضي فانها معه تفيده قطعا غالبا ومع التقريب في غير الغالب وان
معناها الاصلي مع المضارع التقليل كما هو ظاهر المص فان ثبت ان معناها
الاصلي هو التحقيق مطلقا مع الماضي او المضارع فان التقليل والتقريب طاريان
بالقراين كما هو ظاهر الشيخ لا حاجة الى ما تكلفه المحققون في الايتين
اذ المعنى الحقيقي وهو التحقيق متحقق ولا قرينة على الزائد بل على عدمه قالوا
ومن ثم اي من اجل تقريبها الماضي من الحال التزمت كلمة قد على صيغة
المجهول في الجملة الفعلية الحالية المصدرة بالماضي لان الحال ينافي
المضي فلا بد من قد لتجعله قريبا من الحال ليصح وقوع الجملة حالا هكذا علل
الاكثرون وجوب قد في الجملة الحالية الماضوية وفيه بحث فهو ظاهر لهم
هو ان المضي انما ينافي الحال بمعنى زمان حال التكلم لا كون الجملة حالا

يعني

يعني كونها فضلة مبينة للحالة والهيئة والفعل الماضي ليس حالا بالمعنى
الاول بل بالمعنى الثاني فلا يضر مضيه لعدم منافاته للمعنى الثاني ولو
فرضت فلا ينفع لفظ قد لا اثر في تصحيح الحالية بالمعنى الثاني وتقريب الماضي
من الحال بهذا المعنى بل ربما يبعده عنه نحو جاء زيد في العام الماضي وقد
ركب فرسه لان الحال يقترن بعامله زمانا وهو هنا متقدم على حال
التكلم بسنة فكلما اقرب من حال التكلم بعد زمان عامله ومنشا وهمهم
اشتراك الحال بين المعنيين واشتباه احدهما بالآخر ولم يزيدوا في الاعتذار
على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول من ان غاية ما يمكن ان يق
انهم استكرهوا مضي الجملة الحالية لمنافاته مع الحال في الجملة ولو بمعنى اخر
فتصديرها بقد لمجرد استحسان لفظي قال وكثيرا ما يقيد بقد الواقع في
حال التكلم بماض واقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه
سورة الاستبعاد كقول ابي العلا اصدق فرقد فرقته وقد امرت صحابة
موسى بعدما بامة الشمع وقال المحقق شريف قد الجاء في المقام الى ذلك
الوجه المستشنع وجعله غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الحق
وان كان منقولا من كلام الرضي لكنه غير مرضي قال والصواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بالازمنة فهم منها استقباليتها و
حاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم

وعلى هذا فاذا قلت جاء في زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها و
اذا ادخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما فكان
ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكنه قارنه دواما واذا قلت
جاء في زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجئ وح يظهر صحة كلام
في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال
اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس على عاملها انتهى
وقد تقرر في بحث الجملة الحالية من حديقة الجمل جريان هذا الاشكال
في اشتراط تجردها عن حرف الاستقبال وقد عرفت هنا انه انما يندفع
بهذا المقال فتامل تتضح لك حقيقة الحال بحث قط ترد على وجهين اسم
فعل بمعنى انته وكثيرا ما يحلى بالفاء وهي فصيحة منبئة عن شرط مقدر
نحو قام زيد فقط بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة اي فاذا حكمت بقيام
فانته عن الحكم بالقيام ولا تجزيه عن غيره وظرفا لاستغراق الزمان الماضي
حال كونه منفيا نحو ما فعلته او لم افعله قط اي في شئ من الازمنة الماضية
وفيها اي في الثانية خمس لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وهي
الفصحى او مخففة او مع سكونها وضمهما مع التشديد والتخفيف ولا
تجامع فعلا مستقبلا لفظا ومعنى وقول العامة لا افعله قط لحن وهو مشتق

من قطه

من قطته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري
لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ و
الى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الان وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت
الضمة لتشبيهها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع
قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها كما قاله في مغني اللبيب
وزاد فيه وجهين اخرين كونه ظرفا بمعنى حسب وهو بفتح القاف وسكون الطاء
مخففة نحو قط زيد واقطي او قطك درهم كما نحو حسب زيد وحسبي وحسبك
كلمة في قد ايضا الا انهما بنيا لوضعهما على حرفين وحسب معربة وكونه اسم
فعل بمعنى يكفي نحو قطني بنون الوقاية ويجوز الحاقها في الاول حفظا
للسكون كما في من وعن بحث كم وهي اسم وضع كناية عن المقدار ترد على
وجهين خبرية واستفهامية ويشتركان في البناء على السكون لوضعهما
على حرفين والافتقار معنى الى التمييز لرفع الابهام عن الذات المقدرة
بالمقدار المفهوم منها وفي لزوم الصدر سواء كانا مبتدئين ام مفعولين
نحو كم رجل او رجلا عندك او رايت فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وجوز
عنه في قول بعضهم ملكت كم عبد كما حكاه الاخفش انما هو على لغة رديئة
مردودة وتختص الخبرية بجر التمييز معها بمن مقدرة لا بالاضافة فلا نصب
مفردا كان او مجموعا نحو كم رجل او رجال اكرمت وتختص الاستفهامية

بنصبه نحو كم رجلا عندك واجازه سيبويه والشيخ وابن هشام وغيرهم من
المحققين جره بشرط دخول حرف جر على كم فانه يجوز فيه النصب وهو الكثير
والجر قليلا نحو بكم درهم او درهما بعت ومنه مسئلة الكتاب على كم جذع
بيتك مبنى وعلل بان التميز والمميز متحدان معنى فالجار الداخل عليها
كانه دخل على تميزها ايضا وفى جره قول ثالث بالجواز مطلقا وثالث
بالمنع كك وتختص الاستفهامية ايضا بلزوم افراده اى افراد تميزها
فلا يجمع ولا يثنى واما نحو قولهم كم لك غلمانا فقالوا المميز فيه محذوف
تقديره كم نفسا لك غلمانا لكونهم غلمانا اى مملوكين فغلمانا حال وعامله
الظرف لما فيه من معنى الفعل فلا يجوز كم غلمانا لك لامتناع تقدم
الحال على عامله المعنوى اى ما عمل فيه يتضمنه بمعنى الفعل وشبهه
بط ١٩ كيف وهى اسم ترد على وجهين شرطية غير عاملة عند الاكثر
وعاملة فيجزم الفعلين الشرط والجواب عند الكوفيين ويونس قياسا
وقال الخليل مخرج كيف مخرج المجازاة فى نحو كيف يكون اكون لانها
معنى العموم الذى فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى سعة
وفى اللباب وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف وهو صريح فى
سماعه فى سعة ونقل الخليل الجزى بالتعويل الا ان الشهادة على الاثبات
مقدمة على الشهادة على النفى واستفهامية يطلب بها تصور حال الشىء

ازد

وترد على اوجه تقع خبرا للمبتداء او لكان واخواته فى نحو كيف زيد
وكيف كنت او اصبحت ومفعولا ثانيا فى نحو كيف ظننت زيدا وثالثا
فى نحو كيف اعلمته فرسك وهما ايضا خبران فى الاصل وحالا فى نحو
كيف جاء زيد اى على اى حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيد اصحيح ام سقيم
وكيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا وقال ابن هشام ثانى مفعولا مطلقا
ايضا نحو كيف فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك وقد اشبعنا
المقال فى بيان بيانها للهيئة والحال فى بحث الحال وقال السيرافى
والاخفش انها اسم غير ظرف وعليه المحققون فمحلها الرفع مع المبتداء
والنصب مع غيره وعن سيبويه انها ظرف فمحلها عنده نصب دائما
وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا لكنها
لما تفسر بقولك على اى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت
ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور ويطلق عليهما اسم الظرف مجازا او
استحسنه ابن هشام وايده بالاجماع على ابدال المرفوع منه فى نحو كيف
انت اصحيح ام سقيم اذ لا يبدل مرفوع من منصوب وعلى هذا فلا نزاع معنى
فى انها مرفوع المحل مع المبتداء كـ ٢٠ لو ترد شرطية فتقتضى امتناع شرطها
لامتناع جزائها واستلزاما اى استلزام وجود شرطها لجوابها اى لوجوده
كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى يستلزم كون الهة

غير الله فيهما افسادهما ويمتنع الاول لامتناع الثاني ضرورة ان امتناع
اللازم ملزوم لامتناع الملزوم والحاصل ان لو تدل على امتناع الشرط لا
امتناع الجزاء بمعنى انه لم يقع الشرط في الزمان الماضي فلم يقع بعدم وقوعه
الجزاء في ذلك الزمان وعلى الشرطية وعقد السببية والمسببية بين جملتي
الشرط والجزاء كما في جميع ادوات الشرط الا ان لو لتقييد الشرط بالزمان
الماضي وتقييده غيرها بالمستقبل تقول ان جئتني اكرمتك اي ان جئتني
فيما سيجيء من الزمان اكرمتك فيه فاذا انقضى زمان المجيء ولم يجئ
قلت لو جئتني اكرمتك اي لو جئتني في الزمان الماضي اكرمتك فيه وهذا
معنى قولهم الشرط بان سابق على الشرط بلو ومن ثم تختص لو من بين ادوات الشرط
بالماضي او بفعل ماض معنى كما مر ولو كان ماضيا ما ولولا لفظا نحو
لو لم تكن مني اهنتك لان المعنى لو تركت اكرامي فيما مضى اهنتك وترد بمعنى
ان الشرطية عاقدة للسببية بين جملتيها في المستقبل وليست هذه ايضا
جازمة وان تضمنت معنى ان خلافا لبعضهم نحو لو تؤود في اذ ودك وبمعنى
ليت في التمني نحو لو ان لنا كرة اي ليت لنا رجعة الى الدنيا فلا تنصب جوابها
ومصدرية تتأول مع مدخولها اي مصدر وقد مضت مشروحة في الموصول
الحرفي لولا وهي حرف ترد شرطية لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وعقد
السببية والمسببية بينهما فالى من الماضي نحو لولا علي لهلك عمر اي لهلك

عمرو ب

عمرو بسبب عدم هلاكه وجود علي عليه السلام وتختص بالجمل الاسمية فما بعدها
مرفوع بالابتداء الخبرية وقد تدخل على الفعلية الواقعة صلة لحرف مصدري
كقوله تعالى لولا انه كان من المسبحين للبث اي لولا كونه منهم ويغلب بل
يجب معها حذف الخبر ان كان الخبر كونا مطلقا اي بمعناه كالكون والحصول
والوجود وانما التزم حذفه معها لانها تدل على امتناع جوابها في سببية
وجود شرطها لامتناع الجزاء فتدل على ثبوت ما بعدها ووجوده فهي
قرينة على الخبر والجواب ساد مسده وقلما التزم واحد فالخبر مع القرينة
وما سد مسده كما مر وترد حرف تخصيص ايضا فتكون للتوبيخ على ترك
الفعل والتنديم فيختص ح كغيرها من حروف العرض والتخصيص بالمضارع
ولو كان مضارعا تاويلا تقول لولا ضربت زيدا لتنديم المخاطب عن ضرب
زيد وتوبيخه عليه اي لم ضربته ولولا تضرب لحث المخاطب وترغيبه
في ضربه ومنه لولا انزل اذ دنوا والطف منه في التخصيص وهذه الحروف لها
الصدر ولصوق الفعل بها او تقديره كما في باب الاشتغال كـ ٢٢
لما وهي حرف نفي جازم للمضارع وقد مضت وترد ايجابية ايضا مفيدة
لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى ربط الجزاء بالشرط فتفيد وجود
الثاني عند وجود الاول ولذا قيل حرف وجود لوجود وقيل وجوب لوجوب
ولافادتها توقيت الثانية بوقت وجود الاولى سميت توقيتية نحو لما

ثمّ ثمّ وهل هي حرف للتوقيت او ظرف بمعنى حين كما قاله ابن السراج و
الفارسي وجماعة او بمعنى اذ كما قاله ابن مالك فيه خلاف ويقع جوابها
فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية عند ابن
مالك لقوله تعالى فلما نجّاهم الى البرّ فمنهم مقتصد وظالم وقوله فلما نجاهم
الى البرّ اذا هم يشركون وفعلا مضارعا عند ابن عصفور لقوله فلما ذهب عن
ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل انه مأوّل بجادلنا او الجواب
قوله جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوفا واقبل يجادلنا وفي الآية
الاولى محذوف اي انقسموا قسمين وقد تزاد ان بعد لمّا هذه نحو فلما ان
جاء البشير وترد حرف استثناء في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي ليس
كل نفس الا عليها حافظ وتدخل لما هذه على الجمل الاسمية كما مرّ وعلى
الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسألك الا
فعلك قاله في مغني اللبيب وهذان القسمان من لما لا يعملان وترد ايضا
نافية جازمة للمضارع كلم كما مرّ في بحث الجوازم ولم ولما تشتركان في الجزم
وقلب المضارع ماضيا وتفترقان في خمسة امور تقدمت اربعة منها و
خامسها قول ابن هشام ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط
ذلك في لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مسافرا ويمتنع لما يكن قلت
ليس هذا وجها اخر غير الاربعة المتقدمة بل هو عين ما تقدم من امتداد

استمرار

استمرار النفي بلمّا الى الحال وامتناع انقطاعه بخلاف النفي بلم لان النفي
اذا اوجب استمراره الى الحال واتصاله به لا بدّ من كونه قريبا من الحال ومن
هنا جاز لم يكن زيد في العام الماضي مسافرا ثم سافر ولا يجوز في لما لعدم
اتصال النفي بالحال فان اريد بقربه من الحال ذلك فهو من الاوجه الاربعة بعينه
وان اريد معنى اخر فغير واضح وايضا قرب المنفي من الحال ان كان باتصال
اخره بالحال فهو الاستمرار المعتبر وان كان بقرب زمان حدوث النفي
وتعلقه بحاله فاشتراطه غير مسلم الصحة نحو عصى ابليس ربه ولما يندم و
لذلك منعه ابن مالك قال بل ذلك غالب لا شرط واجب ونقله عنه ابن هشام
وسكت عليه وهو يؤذن بميله اليه ما ما ترد اسمية وحرفية فالاسمية
ترد موصولة وقال مضت في باب الموصولات ونكرة بمعنى شيء او شخص
موصوفة بما بعدها نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وصفة للنكرة
تفيد بابهامها تعظيم موصوفها نحو لامر ما اي لامر عظيم جدع انفه اي
قطعه وشرطية زمانية كقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم وحاصل
المعنى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم وغير زمانية نحو وما بكم من
نعمة فمن الله وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو ماذا صنعت
وما تلك بيمينك وما خطبكم والحرفية ترد شبيهة بليس وقد مرّت في نواسخ
المبتدا ومصدرية كما مر في الموصول الحرفي وهي ما اوّل ما بعدها بالمصدر

فان كانت بتأويل المدة سميت زمانية نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى
مدة دوامه جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن اى مدة عدم المس والا سميت مصدرية غير زمانية نحو ما
احسن ما فعلت اى ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون اى بكونهم كاذبين وقد تقع زائدة وهى نوعان صلة اى غير كافة
كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وكافة ولا تلحق الا ثلثة افعال
قل وكثر وطال لتشابهها لربّ فى التقليل او التكثير ولا يدخل من ان تليها
جمل فعلية نحو قلما يركب الامير او عن عن النصب وهى المتصلة بانّ واخواتها
نحو انما زيد قائم او لعلما زيدا وعن الجر كالمتصلة ببعض حروف الجر والظروف
كربّ نحو ربما يودّ وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل الامير كافة وقد تزاد
ما عوضا من محذوف كقولهم اما انت منطلقا انطلقت حذفوا الكان فانفصل
الضمير صار انت فزيدت ما وقلبت ان الشرطية ميما وادغمت فيها وعلى
الثاني لان كنت منطلقا انطلقت حذفوا اللام الجر من ان الناصبة المصدرية
على القياس اى انطلقت لكونك منطلقا ثم فعل هنا ما فعل هنالك فالمثلة
ايضا نوعان عوض وغير عوض كما هل وهى حرف استفهام وقد مر تفسيره وتفرق
عن الهمزة بامور الاول باختصاصها بطلب التصديق وحده ولذا امتنع
معادلتها ام المتصلة لها نحو هل قام زيد فلا يقال هل قام ام قعد بخلاف

الهمزة

الهمزة فانها ترد للتصور ايضا كما مر والثانى عدم الدخول على العاطف
فلا يقال هل وانت قائم بخلاف الهمزة قال تعالى افان مات او قتل انقلبتم
على اعقابكم افما نحن بميتين وفيه قولان احدهما ان الهمزة من اجزاء الجملة
المعطوفة فكان حقها التأخر عن العاطف الا انها قدمت عليه لشدة
تمام صدارتها وحروف الاستفهام فلذا اختصت باحكام منها تمام
التقدير بحيث تتقدم على العاطف وهى من اجزاء المعطوف به بخلاف اخواتها
فانها تتاخر عن العاطف على القياس نحو فاين تذهبون وكيف تكفرون
وثانيهما ان الهمزة جزء من جملة معطوف عليها حذفت بقية الجملة والمعطوف
هو ما بعد العاطف وحده وان التقدير اتؤمنون به فى حياته فان مات
او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين المكذب فى ظاهرهما وقد
جوّز الزمخشرى الوجهين فى مواضع من الكتاب الثالث عدم دخول
هل على الشرط بخلاف الهمزة قال افان مت فهم الخالدون والرابع عدم
دخولها على اسم بعده فعل فلا يقال هل زيد قام وان جاز هل زيد قائم بخلاف
الهمزة لجواز ازيد قام بلا قبح اتفاقا والخامس الاختصاص بالايجاب
فان هل لطلب التصديق الايجابى فلا يقال هنا ما لم يقم بخلاف الهمزة فانها تدخل
على النفى سواء كان للاستفهام السادس مجازا نحو الم نشرح لك صدرك
فانها السابع اى شرحنا صدرك ام للاستفهام الحقيقى للتصور



نحو الم يقم زيد ام بكرا والتصديق نحو الم يركب الامير وقد سلكنا في هذه
الحديقة ولا سيما نصفها الاخير مسلك الاقتصار على مجرد شرح قصير لاني
كتبت على جناح السفر مشوش البال بوطر بعيد وطرد ونقول كما قال المصنف
قدس سره اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق
اللطايف واجعل ما اوردناه في هذه الوريقات خالصا لوجهك
الكريم والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا وتم بحمد الله وتوفيقه
تحريره وتبييضه على يد الفقير الى رحمة ربه الخبير البصير بكل ظاهر وضمير بهاء
الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري النائيني افاض الله سبحانه عليه
العلم اليقيني سائلا منه التوفيق لاصابة التحقيق واتمام الشرحين
الوسيط والكبير انه على كل شيء قدير والحمد لله رب العالمين قد
فرغت هذا الكتاب بعون الملك الوهاب كثير العبد المذنب المحتاج الفقير
المحتاج العاصي الى الله الغني كاتب الحروف محمد تقي
ابن مرحوم محمد كاظم الهمداني الاصل ثم الرشتي
کتابت شد صمدیه بتاریخ یوم یکشنبه
الرابع عشر ربیع الثانی في سنة
ثلاث واربعين ومائتين
بعد الالف ١٢٤٣
من الهجرة

